

كتاب الجيه
نظم في الفرائض

٢١٦٤
ش. ج

شرح السراجيه، تأليف الجرجاني، علي بن محمد.

- ١٦٨ هـ. كتب في القرن الثاني عشر
الهجري تقديرا.

٩٤ ق ٢١ س ٥٨٨ × ١٢ سم
نسخه حسنة، خطها فارسي، طبع
الاعلام ٥ : ١٥٩ دار الكتب المصرية
١ : ٥٥٨.

١- الفرائض، الفقه الاسلامي وأصوله
أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح
الفرائض راجيه.

262



شرح الفرائض
للشيخ الفاضل
عبد بن محمد الطرطوسي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

شرح
الفرارضة السابعة
الرقم ٧٠٧
المع الكتاب

~~محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسين~~

القياس ١٢٠

ملاحظات (غیر انحصار) ۱۷۶

ع

علم الفرائض هو علم يتوحد عليه بعدد ما صرف للترك في التركة ومصلحة
 بطريق الارث من حيث انما تصرف في الارث بقواعد شرعية تنبها متعلقا بالترك
 اليه ايصال كل وارث قدر استحقاقه **وغايته** الاقتدار على ذلك بعلم مسائل **مسند**
 شرعية كما ذكره صاحب الرضا في علم الفرائض اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله اجمعين قال المؤلف
 الشيخ الامام سراج الملة والدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد السي وندى
 نور مرق بعد المتقين بالجملة م الحمد لله الشاكرين والصلوة
 على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تعلموا الفرائض وعلووا الناس فانها نصف العلم من سلكها
 رواية الفقهاء والفرائض في زينة وهي ما قدر من السلام في الميراث
 وانما جعل العلم بنصف العلم اما لاقتضاها باحدى حالتى الانسا
 وهى الحات دون سائر العلوم الدينية فانها نصف باحق واما لاقتضاها
 باحد سببي الميراث اعني الفروقة دون الاختيارى كالمشراء وقبول
 الهبة والوصية وغيرها واما للترغيب في تعلمها لكونها امور
 حملة وفي رواية الدارمي والدارقطني تعلموا العلم وعلوه الناس وتعلموا
 الفرائض وعلووا الناس وعلم هذه الرواية فالفرائض اما علم على ما ذكره
 وتخصيصها بالذكر لما تراعى ما فهم الله تعالى على عباده من الكليات وحقق
 ذكرنا بعد التمهيد لمزيد الاستيعاب ولا يبعد ان يجد لفظ الفرائض في اصطلاح
 جاري في الاصل فيقال في النسخة وايضا كما يقال انصاري في اداة
 قياسه في اصله يقال في حق م قال علي وناجهم الله تعالى تعلق بتركه
 الميراث حقوق اربعة مرتبة من اى متقدمة بعضها على بعض م اولها
 تبذير التكفين والتبذير بلا تبذير ولا تقير م وذلك انما باعتبار
 العدد فكيف الميراث يكثر من ثلثة التوب والمراة بالكثر من ثلثة
 تبذير وبما قلنا من كثر فقير واما باعتبار القيمة فافا كاه يلبس في صوته ما فيه

هذا العلم هو علم الفرائض وهو علم يتوحد عليه بعدد ما صرف للترك في التركة ومصلحة بطريق الارث من حيث انما تصرف في الارث بقواعد شرعية تنبها متعلقا بالترك اليه ايصال كل وارث قدر استحقاقه وغايته الاقتدار على ذلك بعلم مسائل مسند شرعية كما ذكره صاحب الرضا في علم الفرائض اهـ

هذا العلم هو علم الفرائض وهو علم يتوحد عليه بعدد ما صرف للترك في التركة ومصلحة بطريق الارث من حيث انما تصرف في الارث بقواعد شرعية تنبها متعلقا بالترك اليه ايصال كل وارث قدر استحقاقه وغايته الاقتدار على ذلك بعلم مسائل مسند شرعية كما ذكره صاحب الرضا في علم الفرائض اهـ

هذا العلم هو علم الفرائض وهو علم يتوحد عليه بعدد ما صرف للترك في التركة ومصلحة بطريق الارث من حيث انما تصرف في الارث بقواعد شرعية تنبها متعلقا بالترك اليه ايصال كل وارث قدر استحقاقه وغايته الاقتدار على ذلك بعلم مسائل مسند شرعية كما ذكره صاحب الرضا في علم الفرائض اهـ

هذا العلم هو علم الفرائض وهو علم يتوحد عليه بعدد ما صرف للترك في التركة ومصلحة بطريق الارث من حيث انما تصرف في الارث بقواعد شرعية تنبها متعلقا بالترك اليه ايصال كل وارث قدر استحقاقه وغايته الاقتدار على ذلك بعلم مسائل مسند شرعية كما ذكره صاحب الرضا في علم الفرائض اهـ

عشرة مثلا فلو كفن باقية اقل او اكثر منها كان تقبيرا او تبذيرا واذا
 كان له ثوب يلبس في الاعباد و آخر يلبس بين اوانه والثالث يلبس في
 يكفن بالثاني لان الاول اعلى والثالث ادنى والمتوسط رابع وقال قدام
 مشايخي يكفن الميت بلبس في الجمل والاعباد والمراة بما يلبس لزيارت
 ابويها وكان الحسن البصري رحمه الله يقول يكفن الكفن بما يلبس في الكف الا اذا
 وافق الفقيه ابو جعفر وقال يكفن اذا كان عليه من متعوق فلفظها
 ان يغسل الوتر عن تكفينه ما ذكر من العدم ولو كفن النكبة بكفن
 الكفاية وهو الرجل ثوبا جديدا او غسيلة والمراة ثلثة وتكفن في ذلك
 بما ذكره المتصنف من آل الميراث اذا كان له ثوب حنة يمكنه الاكتفاء بما دونها
 بعها القمى وقضى الدين واشترى بالباقي ثوبا يلبس واذا لم يكن للميت
 تركه فلفته على من وجب عليه نفقة في حال حيوة وقال ابو يوسف كفن
 المراة على زوجها مطلقا خلافا لغيره رحمه الله فانه الزوجية قد انقطعت
 بالموت قال الصدر الشهيد وقاضى خا الفقيه على قول ابى يوسف
 واذا لم يكن له من يوجب نفقة له وكان هو ايضا فقيرا فلفته على
 بيت المال واعلم ان ابتداء الكفن ليس مطلقا كما يشترطه عبارة الكتاب
 بل كل حق للغير تعلق بعين من التركة قائمة مقدم على تكفينه كالميراث المتعلق
 بالمرهونة اذا لم يكن للميت شئ سواه فيقبض منه دينه او لا وكذا ارش
 ضاية العبد الذي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غيره وكذا الخالة في البيعة
 المجدس بالحق اذا مات المشتري عاجزا عن ادائه وكذا العبد المأفوف
 اذا حقه الميراث ثم مات المولى وليس له مال سواه وكذا في الدار المستأجرة
 فان اذا اعطي الابنة او لا ثم مات الابن صارت الدار رهنه بلا حرة

بعض من
 تكفينه
 ما يلبس
 في الكف
 الا اذا
 وافق
 الفقيه
 ابو جعفر
 وقال
 يكفن
 اذا كان
 عليه من
 متعوق
 فلفظها
 ان يغسل
 الوتر عن
 تكفينه
 ما ذكر من
 العدم
 ولو كفن
 النكبة
 بكفن
 الكفاية
 وهو الرجل
 ثوبا جديدا
 او غسيلة
 والمراة
 ثلثة
 وتكفن في
 ذلك
 بما ذكره
 المتصنف من
 آل الميراث
 اذا كان له
 ثوب حنة
 يمكنه
 الاكتفاء
 بما دونها
 بعها القمى
 وقضى الدين
 واشترى
 بالباقي
 ثوبا يلبس
 واذا لم يكن
 للميت
 تركه
 فلفته
 على من
 وجب عليه
 نفقة في
 حال
 حيوة
 وقال
 ابو يوسف
 كفن
 المراة
 على زوجها
 مطلقا
 خلافا
 لغيره
 رحمه الله
 فانه
 الزوجية
 قد انقطعت
 بالموت
 قال
 الصدر
 الشهيد
 وقاضى
 خا
 الفقيه
 على
 قول
 ابى
 يوسف
 واذا
 لم
 يكن
 له
 من
 يوجب
 نفقة
 له
 وكان
 هو
 ايضا
 فقيرا
 فلفته
 على
 بيت
 المال
 واعلم
 ان
 ابتداء
 الكفن
 ليس
 مطلقا
 كما
 يشترطه
 عبارة
 الكتاب
 بل
 كل
 حق
 للغير
 تعلق
 بعين
 من
 التركة
 قائمة
 مقدم
 على
 تكفينه
 كالميراث
 المتعلق
 بالمرهونة
 اذا
 لم
 يكن
 للميت
 شئ
 سواه
 فيقبض
 منه
 دينه
 او
 لا
 وكذا
 ارش
 ضاية
 العبد
 الذي
 جنى
 في
 حيوة
 مولاه
 ولا
 مال
 له
 غيره
 وكذا
 الخالة
 في
 البيعة
 المجدس
 بالحق
 اذا
 مات
 المشتري
 عاجزا
 عن
 ادائه
 وكذا
 العبد
 المأفوف
 اذا
 حقه
 الميراث
 ثم
 مات
 المولى
 وليس
 له
 مال
 سواه
 وكذا
 في
 الدار
 المستأجرة
 فان
 اذا
 اعطي
 الابنة
 او
 لا
 ثم
 مات
 الابن
 صارت
 الدار
 رهنه
 بلا
 حرة



هذا العلم هو علم الفرائض وهو علم يتوحد عليه بعدد ما صرف للترك في التركة ومصلحة بطريق الارث من حيث انما تصرف في الارث بقواعد شرعية تنبها متعلقا بالترك اليه ايصال كل وارث قدر استحقاقه وغايته الاقتدار على ذلك بعلم مسائل مسند شرعية كما ذكره صاحب الرضا في علم الفرائض اهـ

هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظم وايضا وانما قدمت هذه الحقوق على
 الكفنين لتعلقها بالقبض عليه وتركه ثم تعلق ويلون ان جميع ما يقع من مال
 من اي ثم يبداء بقضاء الديون من جميع ما له الباقية بعد التجهيز وهذا هو
 الثاني من الاربع وانما كاه قضاء الديون اذ هو اقرب عن الكفن لانه لا بد له بعد وفاته
 فيعتبر عليه في حياته الا يدرى انه يقدح على دينه اذ لا يباع ما على الديون
 من ثيابه في قدرته على الكسب واقتدا على الوصية وانما قدح ذكرها عليه
 في نظم الآية لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال رايت رسول الله يداء بالدين
 قبل الوصية ثم الكفنة في تقديرها انها تشبه الميراث في كونها باقية بلا عوض
 فيشق اخراجها على الورثة فلما كانت تلك النظم للتقريب فيما يتعلق بالدين فان
 نفوسهم المطمئنة الى اوائه فقدم ذكرها بحثا على ادائها مع وتبين على ان
 مثل في وجوب الاداء والمصارعة اليه ولذلك جئنا بينهما بكلمة التوبة
 وايضا ان كانت الوصية بالبرعات وليس في التركة وفاء بالحق ففقد على ظاهر
 لانه قضاء الدين فرض عليه جبر على اياه في حال حيوته والوصية المذكورة تطوع
 ولا تشترط الفرض اقوى وان كانت بغرض من فروض الدين فانه كانت
 فيما سوى الذكوة كالصلوة والصباح وحي السلاح والنفذ والكفارة
 فدين العباد مقدم على منن الوصية ايضا وان استوي في الوصية
 لانه جبر على اداء الدين بالجبر على اداءه في تلك الفروض
 فالدين اقوى وان كانت بالذكوة التي تنسأ في الدين في الاجبار بالجبر
 على الاداء فالدين المذكور اقوى لانه الفرض اذ وجد من مال الديون
 ما يفي نسي الدين يا فقهه بلا رضاه وبدفعه الى صاحبه وليس ذلك في الذكوة
 وانه طرف جبر وايضا اذا اجمعت في حق العباد في غير وصايات

جميع

تصاها

عن الوفاة بها مقدم حق العباد ولا يتجاهلهم مع استغناء الله تعالى
 وكرمه وتفصيل المقام ان الدين اذ الكا للعباد قابلية بعد كفايته
 الميثاق ان وفاء فذاك وانه لم يف فان كاه الوفاة ولا حدا
 يعطاه الباقية وما بقى له على الميت ان شاء عفاه وان شاء تركه
 له ولا رباط له وان كاه متعذرا فان كان له دين من الفرض اعني
 ما كاه ثابت باقراره في مرضه فان يوفى الباقية اليهم على حسب
 مقادير ديونهم وانه اجمع الدين في ما يقدم دين الصلوة لكونه
 اقوى الا يدرى انه في مرض الموت عن البراءة بما رآه على الثالث
 فنقاراه في كونه ضعفا وما اذا اوفى مرضه بين علم ثبوته
 بطريق المعانية كي يجب بدلا عن مال كله لو استهلكه كان ذلك
 باحقه من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير اقراره فله ذلك
 سواء في الحكم وان كاه الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من الفرض
 فان اوصى به الميت وجب عندنا بتنفيذ من ثلث ما له الباقية
 بعد دين العباد وان لم يدر له لم يجب ثم نقول ان فاته صلوات
 واولها ان يطعم عنه فلي الوتر ان يطعم عنه من الثلث لكل صلوة
 نصف صاع من بر وكذا الوتر عندنا حنيفه له اذ قد روي
 عنه انه الوتر فيضة وانه فات صوم رمضان لمرضه لو سفر
 ولكن من قضاء بعد بدو له اوقامته ولم يعرض حتى مات واوصى
 بالطعام فعلى الورثة ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع ان تبرأ روي
 عن النبي انما سئل عن ذلك قال انه مات قبل ان يطعم الصوم فليس عليه
 فانه اطاقه ولم يعم فليقتض عنه يعني بالطعام يد على حديث

الصحة اعني ما كان ثابتا بالدين او بالقرار
 في زمان صحة او كان الكل دين

لا بد

منها من هو عصبة بنفس فلا يتناول من هو عصبة مع غيرها او بعينه بل
 بالحقيقة من اصحاب النواقيس كما استقف عليه ويجزئه انه اذا اضمحل التعريف
 بكافة المضموم ان كلاً من تقدم على العقد السببية ^{أي ينفع} مع ان التقدم عليها
 ليس فحشا به بل يشترط فيه اخواه **م** ثم **م** يبداء **م** بالعصبة من جهة
 السبب وهو مولى العتاقة **م** اي المقتق من ذكر الكافة او مؤنثا فانه من
 اعتق عبدا او ابنة كاه للولادة ويرث به وبسبب ذلك ولا العتاقة
 والنعيم **م** ثم عصبة **م** اي يبداء عند عدم مولى العتاقة بعصبة الذكور
 ولا يبدى منها من قيد الذكورة لما كسبته من قوله **م** ليس للثاء
 من الولاء الا ما اعتقن الحديث **م** ثم الرد **م** اي يبداء بعد
 العصبات السببية بالرد **م** على ذوى الفروض النسبية لبقاء والهم
 بعد اخذ فرايضهم دون ذوى الفروض السببية لانه لا رد على الزوجين
 كما مر اذا واثبت لهما بعد اخذ فرضهما **م** بعد رخصتهما **م** اي يعقب فيه
 نسبة تقادير السلام بعضها الى بعض ويرث الباقي عليها كسبها **م** ثم ذوى
 الارحام **م** اي يبداء عند عدم الرد لانقاء ذوى الفروض النسبية
 بذوى الارحام وهم الذين لهم واثبة وليسوا بعصبة ولا ذوى سهم وانما
 اقر واغن الرد لان اصحاب الفروض النسبية اقرب الى الميت واعلى
 درجة منهم **م** ثم مولى المولاة **م** اي عند عدم مولاة المذكورين يبداء
 في جميع الميراث بمولى المولاة انه لم يوجد احد الزوجين وان وجد
 يبداء ايضا لكن في الباقي من فرضه كذا ذكر في النواقيس العثمانية ووصول
 مولى المولاة شخص مجهول النسب قال لا فرق انت بيني ترثني اذا
 وتفضل عني اذا جئت وقال لا فرق قبلت فعندنا يصح هذا العقد

ويصير القليل وارثا عاقلا وسمي مولى المولاة واذا كاه الا فرافضا
 مجهول النسب وقال لا قول من يخرج لك وقبله ورث كل منهما صبي
 وعقل عنده والمجهول انه يرجع عن عقد المولاة ما لم يعقل عنه
 مولاة وكان ابراهيم النخعي يقول اذا اسلم الرجل على يد رجل ثم والاه
 صحق قال خمس الاية الله حتى ليس الا سلام على يد شرط في صحة
 عقد المولاة وانما ذكر فيه على سبيل العاقبة وكان الشعبي يقول
 لا ولاء الا ولاء العتاقة وبه اخذ الشافعي وهو مذنب ذبيحة
 ثابت وما ذهب اليه المذهب على وعلى وابن اسود والى انه
 لقالي وانما اقربا مولى المولاة عن ذوى الارحام لقواتهم **م**
 ثم المولى بالنسب على الغير حيث لم ينسب بسببه باقرار من ذلك
 الغير اذا مات المولى او اقر **م** يعني انه هذا المولى مؤخر
 في الارث عن مولى المولاة ومقدم على المولى بجميع الحال
 واعتبر فيه قيود الاول ان يكون الاقرار بنسبه من المقتضين
 لا اقرار بنسبه على غيره كما اذا اقر لمجهول النسب بانه اخوه
 فانه يضمن اقراره على ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار
 بحيث لا يثبت به نسب من ذلك الغير كما اذا لم يصدق له
 في من النسب الثالث انه يكون المولى او اقر وقواير
 القيود ظاهرة اما الاول فلان اقرار المجهول بنسبه انه اذا لم
 يضمن تجرد نسب على غيره ولا شتم على شرايط صحة اوصي
 نسب انه وآله راوي من ذكره من الورثة النسبية كاه لقوله
 بانه ابنه واما الثاني فلانه اذا صدق له ابوه في ذلك النسب ثبت بان

على هذا الوجه سببه من ابيه ايضا وكذا في المهر وكذا الحال
 اذا اقر بان علمه وصدره في ذلك جده فانه يكون عماله مندرجا في
 ارضه كره وان الثالث فلان اذا ابرهه المهر عن ذلك الاوار
 لا يعتد به قطعا فلا يثبت له ارث اصلا واذا اصبحت منه
 الصفات في المهر صارت عنده وارثا في المرتبة المذكورة وذلك
 لان المهر في منحة الصدوق كانه مؤا بن شيم النسب واستحقاق
 المال بالارث لكن اقراره بالنسب بط لانه تجدد نسبه على غيره والاقرار
 على الغير دعوى فلا تسمع ويبقى اقراره بالماله صحيحا لانه لا يقدور
 الم عليه اذ لم يكن له وارث هو وف م ثم المولى له بجميع المال
 سواء اذ اعدم من تقدم ذكره بقدره بين اولى له بجميع ماله فيكون له
 جميع وصيته لانه منعه عما زاد على الثلث كانه لا يدر الورثة في ذالم يوجب
 منهم احد فله عندنا ما عتق له كحلا وانما افرغ من ذلك المهر له
 بناء على انه لم يفرغ قرابة خلاف المهر له م ثم بيت المال من اى
 اذ لم يوجد احد من المذكورين يوضع المهر في بيت المال على انها
 مال ضايع فصار لجميع المسلمين فيوضع هناك وليس ذلك بطريق
 الارث بناء على انهم افوتوا الايدي آفة الذمة اذ لم يكن له وارث
 يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلم ان الكف وشهد
 له ايضا انه ليس في بين الذكر والانثى من المسلمين في العيلة من ذلك الماله
 ولا تنسبه بيني في الميراث وعندنا في هذه بيت المال انه كانه
 منتظما تقدم على ذوى الارحام والرق وان لم ينتظم رعا ولا على
 ذوى الفروض النسبية بنسبه وايضا ثم يعرف على ذوى الارحام

عازا واما الثلث

ولا ميراث عندهم لمولى الموالاة ولا لقوله بالنسب على غيره ولا للمولى له
 بجميع المال كما بينا عليه **فصل** **م** الماله من الارث اربعة
م الاول **م** الرقيق وانما من اى كالمال كانه كالقنم او ناقصا
 من كالحات والمدير واهم الولد وذلك لانه الرقيق مطلقا لا يملك الماله
 بساير اسباب الملك فلا يملكه ايضا بالارث ولان جميع ما في يده
 من المال وهو مملوك له فلو ورثته من اقربائه لوقع المالك لسيده فيكون
 لورثته لا يثبت بلا سبب وانه بط اجماعا واعتق البعض عندنا في
 بمنزلة المملوك ما بقى عليه م في فكذلك رقبته فلا يرث ولا يجب
 عن ميراثه وعندنا هو موقوف فيرث ويجب والمثلثة بينه على
 العتق يخرج عن ذلك فلا فلهما **م** **م** الثاني **م** القتل الذي يتعلق
 به وجوب العصاة او الكفار **م** اما القتل الذي يتعلق به وجوب
 القصاص فهو القتل عمدا وذلك بان يتعد ضربا بسلاهما ايا جري
 مجاه في توقيف الاجزاء كالحجر من الخشب والجر وموجب اللام والقصاص
 ولا كفارة فيه وعندنا يوسف وجره اذا تعد ضربا يقتل به غالبا
 وان لم يكن محددا الجرح عظيم فهو ايضا عمدا واما القتل الذي يتعلق به
 وجوب الكفارة فهو ان يشبهه بغيره كانه يتعد ضربا بالاقبال غالبا
 وموجب على القولين معا الدية على العاقلة والائم والكفار فلا قوف
 فيه واما فطاء كانه رحي الاصيد فاصاب انسانا او انقلب
 في النوح عليه فقتله او وطئته دابة وموراكبها او سقط من سطح
 عليه او سقط من يده في ثوبه او قبيح الكفارة والدية على العاقلة
 ولا اثم فيه فعندنا يحرم القاتل عن الميراث في من الصور كلها

اذا لم يكن القتل نكاحاً واما اذا قلنا بغيره قصاصاً او محمداً او دفعا عن نفسه
 فلا يكره اصلاً وكذا قلنا العاقلة المورثة البائنة وفي ذلك خلاف في كونه
 واذا كان القتل بالتسبب دون المباشرة كما في البئر او واصبه لوطاً
 غير الملة فبقي الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال
 اذا كان القاتل صبياً او مجنوناً فلا رماية عندنا بالقتل في مثل الصور
 رضى فانه قتل للدم اذا قتل الاب ابنه محمداً لا يثبت به قصاص
 ولا كفارة ايضاً بل انما هو موافقاً قلت هو موجب في اصله للقصص
 الا انه يسقط بقوله عم لا يقتل الوالد بولده ولا السيد بعبده
 لا يعال يقتل قوله عم القاتل لا يرث اذ هو مطلقاً في ذمتنا في
 فكيف اخرجت تلك الصور كلها لاننا نقول انما اخرجنا القاتل في فلاة
 الرماية شرع عقوبة على القتل المحذور واما افراده بالتسبب فلا يكره
 بقا تل حقيقة لا يكره ان لو قعد ذلك في الملة لم يؤخذ بشيء والقاتل
 لو اُخذ بفعله سواء كان في الملة او في غيره كما لزم وايضا القتل لا يتم
 الا بقتول وقد تقدم حال التسبب فانه قتل مثلاً لا يقتل بالارض
 دون الجاه ولا يمكن ان يجرد قتلنا عند الوقوع في البئر اذ ربما كان في
 الحافة ميتاً واذا لم يكن قاتلاً حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل اعني
 رماية الميراث والكفارة واما وجوب الدية على العاقلة فلهيئة
 دم المقتول من الميراث بخلاف المخطى فانه ابشر للقتل بفعله فيلزمه
 الكفارة والرماية واما افراده ليهنئ والجيف فلا رماية في ذكرنا
 جزاء القتل المحذور وفعله مما لا يصلح ان يوصف باخره ثم اذا اُخذ
 لوجهه فطاب الشارب اليه بخلاف المخطى فانه اهل لذلك وايضاً الرماية

باعتبار

المصنف
 في
 المصنف

باعتبار التقصير في التوزع ويقتصر نسبة التقصير الى المخطى دونها واعلم
 انه دية المقتول فطأ كسائر امواله حتى تقضي امواله وتنفذ وصاياه
 ويرثها كل من يرث سائر امواله وقال مالك لا يرث الزوجة من
 الدية لانقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب الدية الا بعدد ولنا
 انه عم احرث ويرث احراراً اشيم الضبابة من عقل زوجها وقال
 الزمري كان قتل اشيم فطأ وكذا يثبت عندنا في الزوجين في
 القصص لقوله من نكح ما لا اوصفاً فهو رثة ولا شرة القصاص
 حقيقة لانه يدل نفسه في جميع الورثة بحسب ارشهم كالدية قال
 ابن ابي ليلى لا حق لهما في القصاص لانه لا يستحق بالعقد الذي هو
 سبب استحقاقهما كما لا حق لهما للمولى وهو مودود بان استحقاق
 الارث بالزوجية لا يتوقف على القبول كاستحقاقه بالتقاربة
 بخلاف الوصية فانه حق الموصى له يتوقف على قبوله ويرثه بقره
 هكذا ذكره الامام المرحوم في شرح كتاب الايمان وما اختلفت
 من اختلاف الدينين فلا يرث الكافر من المسلم اجماعاً ولا المسلم
 من الكافر على قول عمه وزيد وعائنة الصغابة واليه ذهب
 علماؤنا والشافعي لقوله عم لا يتوارث المثلين شتى والقصاص
 اذ يرث لقوله عم الاسلام يعلو ولا يعلى ومن العلو ان يرث
 المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم واليه ذهب اهلنا من
 جليل ومعاوية بن ابي سفيان واطن وجمه بن الحنفى وجمه بن علي
 بن الحسين ومرووق رضي واطراب انه المذكور في هذا الحديث
 نفس الاسلام حتى ان ثبت الاسلام على وجهه ولم يثبت على افراده

اجل

فانه ثبت ويعلو كالمولود بين مسلم وكافر فانه يحكم بالسلام الوالد
 او انه المراد العلوي حسب الجاه او حسب التهر والقلبة اي النسب في
 العاقبة للمسلمين واما اهل العلم يثبت عندنا من المرتد وعندك في
 لا يثبت المرتد اهدا ولا يثبت اهد بل ما في بيت المال مع انه لا يثبت
 ان المسلم فلان ارث المسلم مني مستند الى حاله اسلامه ولذلك
 قال ابو حنيفة انه لا يورث الله ما اكتسبه في زمانه اسلامه ^{ويكون} وما اكتسبه
 في حال ردته فثبت للمسلمين والوجه على قولهما ان اجميع لورثته اية
 المرتد لا يورث على ما اعتقد بل يحكم على العود الى الاسلام فيعتبر
 حكم الاسلام في حقه لانه ما ينتفع به بل فيما ينتفع به وانه لم اية
 الكفار يتوارثونه فيما بينهم وانه اختلفت مللهم لانه الكفر مله
 واحدة كما ذكره المرتد في نفسه عن الشافعي وذكره ابو القاسم
 عن مالك ايضا وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون
 فيما بينهم ولا توارث بينهم وبين الجوس واستدل بانهم قد اتفقوا
 على التوحيد والافوار بنسوة موسى وم وانزال التوراة فلهذا مله واحدة
 بخلاف الجوس حيث يكرهون التوحيد وينسبون اليهم بزاده وانما
 ولا يعترفون بنبي ولا كتاب انزل فمهم اهل مله اخرى وذهب
 بعض الفقهاء الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا
 لاختلاف اعتقادهم على عيسى وم والاعمال فمهم اهل ملتين شيئا
 كما سلم بين النصارى خلاف اهل الانبياء في زعم معتقدون بالانبياء
 والكتب ويختلفون في تأويل الكتاب والسنة ذكره لا يوجب
 اختلاف الملته ^{واما الرابع} م اختلاف الدارين اما حقيقة كالحق

والذقي من فادامات الحق في دار طوب وله اب او ابن ذقي
 في دار الاسلام او مات الذقي في دار الاسلام وله اب او ابن
 في دار طوب لم يرث اهدى من الا فلان الذقي من اهد دار الاسلام
 والحق من اهد دار طوب فهي وان اهدا مله لكن لتبين الدارين
 حقيقة ينقطع الولاية بينهما فينقطع الوراثه المبنيه على الولاية لان الوراثه
 يختلف المعنى في ماله ملكا ويبدأ وتفرق م او ملكا كما ستبين والذقي
 ابو الحسين من دارين فتبين من انا الخصال الاوله هو ظاهر لان الحق
 اذا دخل في دار الاسلام بانه فهو والذقي في دار واهية حقيقة
 كغيرها في دارين فتبين حكم لان المستأمن من اهد دار طوب حكم
 الاية انه يتمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من استدانه الاقانه في
 دارنا بخلاف الذقي فلما توارث بينهما بل اذا مات المستأمن يورث
 ماله لورثته الذين في دار طوب لانه حكم الامانة باقى في ماله طبعه
 ومن جملة حقه ايضا ماله لورثته فلا يعرف اليه بيت المال
 كما اذا مات الحق ولا وارث له على ما مر واما الثاني الثاني
 فان محل كل قيل على انه الطيبين في داريهما المختلفين اتج عليه انه
 من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فلان حقه اهد يقع على قوله او حكم
 ويكتبه الى انجاب بانه الكفر مله واحدة فكفار كلهم في دار
 واحدة حقيقة ولا اختلاف بين ديارهم ان يوجب الحكم دونه
 الحقيقة مع انه يرد عليه انه كونه الكفر مله واحدة امر حكمي لان الكفار
 على ملل شتى حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة
 بل حكمي وان محل على ان الحسين من دارين فتبين حقيقة كغيرها في دار الاسلام

بالمتحدة فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين فتنفس كل من نتج
 عليه ما ذكرناه ويؤيد جملة على هذا المعنى ان قال من دارين لانه
 دارين وان كان في الدارين به 2 افة بعد الواو فيكون بينهما
 فكان ترك هذا الاصل في ان كان في دارين فيكون بينهما لانه
 والمصدر ان اطينين المذكورين ان كان في دارين فيكون بينهما لانه
 في الدارين حقيقة وان كان في دارين فيكون بينهما لانه
 كل واحد منهما كان في داره التي فرج منها ايضا باقية فلا يتوارثان
 في دار الاسلام الا اذا صار الامم ذمة وان كان في دارين
 المستأنفة من دار واحدة ثبت بينهما التوارث في الايراني
 افة المستأنفة ان كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على
 بعض وانه كانا من دارين لم يقبل فكذا التوارث لانه الشهادة
 والميراث من الولاية م والدار الخلف بافتلاف المنفعة من اى
 العكرم و 2 افتلاف م الملك لا ينقطع للعصمة فيما بينهم
 من كان يكو مثلاً هذا المكي في الهند وله دار ومنه والاخر
 في الترك وله دار ومنه افرق وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى
 يستحل كل منهما قتال الآخر واذ اظفر به من عكر احد ما برجل
 ان عكر الآخر قتله فهما في الدارين فيختلفان في قطعها فمما الدارين
 لانها ثبتت على العصمة والولاية واما اذا كان بينهما تفرق وتعاون
 على اعدائهما كانت الدار واحدة والداران ثابتة وليس بافتلاف
 الدارين بل ان الارث عند الثالث في دار واحدة ومعنى ما يخفى
 بين الكفار دونه الحليم للثبوت التوارث بين اهل البيت واهل العدل

واحد

وان اختلف المنفعة والملك وذلك لان دار الاسلام دار احكام
 فلا يختلف الدارين فيما بين المسلمين بافتلاف المنفعة والملك لان حكم الاسلام
 يحكمهم واما دار اوطى فهي دار تهر وعلبة فيها خلاف المنفعة
 والملك تتباين للدار فيما بينهم وبما بينهما ينقطع التوارث
 وكذا اذا خرجوا الى الدنيا كما حرروا لم يتعوض الشيخ من كسبهم
 تاريخ الموت كما في الفقه وان كان ما يقع عن الميراث على الاصل لكون
 اياه مفصلاً في زفر الكتاب باب معرفة الفروض **فصل في معرفة الفروض**
الفرع من العقد الى اسم المعينة في باب الميراث المذكور م
 في كتاب الله في ستة **م** الاول م للنصف م وقد
 ذكر في ثلث مواضع فقال وانه كانت اى البنت واحدة فلها النصف
 وقال وكم نصف ما ترك ازواجكم وقال وله اخذت
 فلها نصف ما ترك م **م** الثاني م نصف النصف وهو م الربع
 م المذكور في موضعين حيث قال فكم الربع مما تركن
 وقال ولهن الربع مما تركن م **م** الثالث م نصف نصف
 النصف وهو م الثمن م وذكر مرة واحدة فقال فلها من
 الثمن مما تركن م **م** الرابع م الثلثة م وقد ذكر في موضعين
 فقال في حق البنت فانه كن نساً فوق اثنتين فلها من
 ثلث ما ترك وفي حق الاول فانه كانت اثنتين فلها الثلثان
 م **م** الخامس م نصف الثلثين وهو م الثلث م الذي ذكر
 في موضعين ايضا فقال فلها الثلث وقال وان كانا
 اى لولاه الام اكثر من ذكر فم شركاء في الثلث م **م**

ولدت النصف الغرض وما بقى فلاب لأنه أولى به ذلك من العصب
عند عدم الابن م والتعصيب المحض م وذلك م عند عدم الولد
وولد الابن وان سفل م وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد
وورثه ابواه فلاب في الثلث اذ يفهم منه انه الباقي للاب فيكون عصبه
والجد الصحيح هو الذي لا يرد في نسيبة الى الميت ام كلاب م عند
عدمه في ثلث ثلث الثلث بل في جميع اقسام الميراث
الا في اربعة مسائل وسنذكرها ان شاء الله تعالى في الاولي ام الا لثالث
مع وترث مع الجد والثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحد الزوجين
فلام ثلث ما سبق بعد نصيب الزوجين ولو كان كذا الاب
جد فلام ثلث جميع المال الا عند ابي يوسف فان له ثلث الباقي
عنه ليصفاً والثالثة ان بني الاعيان والعلات كلهم يسقطون
مع الاب اجماعاً ولا يسقطون مع الجد الا عند ابي حنيفة مع والرابعة
ان اب الميت مع ابنة يافقه سندس الولاء عند ابي يوسف وليس
للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا فرق بينهما عند سائر الامة اذ لا
يافقه اية شيئا من الولاء واذا جعل المسئلة الثانية مسلمتين
كما في بيان الكتاب فالاولى انه قال الا في خمس مسائل وسياتي
نتجه الكلام م ويسقط من الجد م بالاب لانه الاب اصل في قرابة
الجد الى الميت م واعترض على هذا التعليل بانه يترجم منه
سقوط اولاد الام بالام لانها اصل في قرابة اولادها وقد يدفع
باعتبار انضمام العصبية التي ترجح بزايان القرب والجد الصحيح
هو الذي لا يرد في نسيبة الى الميت كلاب الاب وان على ولما اراد

انه يذكر

الحمد لله
الحمد لله

ان يذكر الا في الام في قصده الرجال وكانت الام مساوية له
في الاحكام نعم الكلام كمالا في ابي ذر بن ابي ذر في فضل النساء فقال
م واما الاولاد الام فاهو المثلث السكس للواحدس لقوله
واة كاه رجل يورث كلاله لواحدة وله اخ له واخنت
فلكل واحد منهما السكس والمراد اولاد الام اجماعاً وبطل
عليه قرابة ابي له اخ له واخنت من الام م والثلث للاثنتين فقط
م لقوله في خافه كافوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
م ذكرهم وانما هم في القسمة والاستحقاق سواء م اما في
القسمة فلان الاثنى عشرهم يأخذون ثلث يأخذ الذكر والى عليه
جعلهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق فلان الواحد منهم
مذكر الكاه او مؤنث يستحق السكس واذا تعدوا واذكورا
او انا في او فخطبنا استحقوا الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق
يتم الواحد والاعتد في خلاف القسمة م ويسقطون بالولد
وولد الابن واه سفل م الاب والجد بالاتفاق م لانهم
من قبيل الكلاله كما علم من الآية وقد استشهدوا في ارثها عدم الولد
والوالد اجماعاً لقوله تعالى قل الله يقضي في الكلاله انه امر م
ليس له ولد وله اخنت وقوله مع الكلاله من ليس له ولد ولا والد
لكن ولد الابن داخل في الولد لقوله تعالى يا بني آدم والجد داخل
في الوالد لقوله تعالى اخرج ابيكم من الجنة فلما ارث الاولاد
الام مع مولاهم لفظ الكلاله في الاصطلاح بمعنى الاعيان وذوات
القوة لقوله فاني لارثي لها من كلاله ثم استعبر

الاصح

ان

لوا به من عد الولد والوالد كالتا كالة ضعيفة بالقبلى
المقاربة الولادة ويطلق ايضاً على من لم يخلق ولداً والوالد
وعلى من ليس بولد ولا والداً من الحمل م واما الزوج
فما لثة النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفلى من اي
عند عدمها وتلك عطف بالواو م والربيع هو الولد او ولد الابن
واو سفلى من اي ينفى وجود واحد منهما ذلك ومن ثم عطف
باو وكلتا الطالبين م بهما في نظم الولد كى مرتبة ذكر السهام
م فصول النساء للزوجات فاللثة الربيع للواحدة نصاً
عند عدم الولد وولد الابن وانه سفلى م والنمى هو الولد او
ولد الابن وانه سفلى م وقد ورد بهما بين الطالبين ايضاً
في النظم المذكور هناك وقد روى بين نصبي الزوجين ان
لذكر منهما ضعف حظ الانثى على التقدير م واما بين الصليب
فاللثة ثلث النصف للواحدة م ومنه قوله في الآية م
والثلثة للابنتين قصاصاً م والمنصوص عليه في القرآن م
انها اذا كانت نساءً فوق اثنتين فلهن الثلثة مما تركه واما
الاشتات فكلها عند ابن عباس حكم الواحدة وموطأ وعند
سائر الصحابة حكم الجماعة وعند قديمي بوجوه ثلثة الاول ان
قال للذكر مثل حظ الانثيين وادخل مراتب الاضطلال ابن
وبنت فللابن في الثلثة بالاتفاق فوق هذه الاشياء
البنين لهما الثلثة في الجمل وليس ذكر الالة في قوله انوا دما من اللابن
فلما حاق بهما في حالهما بله البيان حالهما فلهذا

فأه كن

فأه كن نساءً فوق اثنتين اي فاه كن جماعة باقى ما ينفى من
العدد فلهن ما لثنت اعلى الثلثين لا ينفى وزنه الثلثة ان
البنين امكن رجلاً من الاخيرين الثلثين تحوزان الثلثين فهما
او في ذلك الاقرار الثلث ان الالة اذا كانت
مع اقربا وجب لها الثلث فبالا وانه كذا في ذلك ان كانت
مع اقل من اخرى وكذلك لا فرق بين مع اقربا مثل كاهة كاهة
لوانفوت مع اقربا فوجب لهما الثلثة م واما الابن
للذكر مثل حظ الانثيين وهو يعصمته من لقوله في قوله
انه في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه لما لم يبين نصيب
عند الاجتماع مع الابن وله عا انه يعصمته وان المال يقسم بين
بين وبين الابن على ما ذكر من القسمة بطريق العصبية وبنت
الابن كبنات الصليب م في بنوت تلك الالة الثلث
م ولهن م احوال الثلث اخرى فلهذا قال فلهن م احوال
النصف للواحدة والثلثة للابنتين وقصداً عند عدم بنات
الصليب م فاهة الحالة من الثلثة الاولى في شرطها عدم
الصليبات لالة النقص ورد فيها مرياً فاذا عُد من قامت
بنات الابن بما هن م ولهن السدس مع الواحدة الصليبة
م كقوله للثنتين من حاله لو في من الثلث الاولى والدليل
عليه ان حق البنات الثلثة وقد اذنت الصليبة الواحدة
النصف لقوة القرابة فبقى سدس من حق البنات في ما هن بنات
الابن واحدة كانت او متعدد فباقي من الثلث فلا ولي عصبة

فبنات الابن من ذوات الفوضى مع الواحدة من الصبيات
ويخرج منها من الصبيات اذ كان معهن ابن الابن فان كان
معهن ذكر اسفل منهن درجة فلهن فوضهن كبنات الصبيات
مع ابن الابن م ولا يترن مع الصبيات مع عند عامة الصابة
اجعل اذ لم يبق معها شئ من حق البنات خلاف لابن عيسى
اذ حكمها عند حكم الواحدة ومن حاله ثالثة من الثلث الا انه
٣ ان كان يكون كذا ثمن او اسفل منهن غلام فيعصب
يكون م الباقى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين م من حاله ثالثة
من الثلث الاولى فانه بنات الابن اذ اكا كذا ثمن غلام
سواء اقام من او ابن منهن فانه يعصب من كذا ان الابن الصبي
يعصب البنات الصبيات وذلك لانه الذكر من اولاد الابن
يعصب الاناث الا انه في درجته اذ لم يكن ليمت ولد صبي بالاق
في استحقاق جميع المال فكذا يعصب في استحقاق الباقى من الثلث
مع الصبيتين واليه ذهب عامة الصابة وعليه جمهور العلماء
وقال ابن اسعود لا يعصب من بل الباقى كله لابن الابن ولا شئ
لبناته اذ لو جعل الباقى بينهم مهن للذكر مثل حظ الانثيين لراد
حق البنات على الثلث وقد قال النبي م لا يزد حق البنات على الثلثين
وايضاً الاثنى العاشر عصبة بالذكر اذ كانت صاحبة فرض عند الانواد
عنه كالبنيات والافوات واما اذ لم يكن كذلك فلا نصيب له عصبة
كبنات الافوة والاعام مع بينهم واجيب عن الاول بانه استحقاق
الصبيتين بالفوضى واستحقاق بنات الابن بالتعصيب مما سبناه

تَحْفَافَه

[illegible]

ثالث
علماء و اولی
و صفی و زکی
خداوند و یاری

العليين من الوريق الاول لا يوازيها احد من لانها في المبيت بواسطة
 واحدة وليس في مواء البت من هو كذلك م الوسطى من الوريق
 الاول يوازيها العليين من الوريق الثاني لان كل واحد منهما يربط
 الى المبيت بواسطة م السفلي من الوريق الاول يوازيها الوسطى من الوريق
 الثاني والعلين من الوريق الثالث م اذ كل واحدة منهما يربط الى المبيت
 بثلاث وساط م السفلي من الوريق الثاني يوازيها الوسطى من الوريق
 الثالث م لانها كل منهما يربط الى م السفلي من الوريق الثاني
 لا يوازيها احد م لانها تدعى اليه بواسطة خمس وليس في من البناء
 من هو كذلك م اذ اعرفنا هذا فنقول للعلين من الوريق الاول النصف
 م لانها كانت مقام بنت الصلب عند علمها م وللوسطى م من الوريق
 الاول م مع من يوازيها م والعلين من الوريق الثاني م الستة
 تكمله للثنتين م وذلك لان العليين من الوريق الاول لما كانت مقام الصلبة
 قام من دونها بدرجة واحدة مقام بنت الابن م ولاستحي
 السفليات م والست الباقية من البنات التسع لانه قد حلل الشاة
 لتلك الثلث فلم يبق للباقيات فرض وليس لهن عصبية قطعا
 فلا يثبت من الفكرة لصلام الا ان يكون معهن م اي مع تلك السفليات
 الست م علام م فيعصبهن م اي يعصبهن من من كانت كذا
 ومن كانت فوقه م كما سبق تقريره على قول عامة الصحابة
 وجهود العلماء م ممن لم يكن ذات م م فانها تأخذ منها ولا يصير
 عصبه م والعلين من الوريق الاول التي اخذت النصف في الوسطى منهن
 مع العليين من الوريق الثاني حيث اخذنا السكس وهذا قد اعتبر

فيعصب

فيمن كانت

فيمن كانت فوقه دون من كانت خذ اية فانه يعصبها مطلقا ولبسقط من
 دون من من دون ذلك الغلام في الدرجة من السفليات فانه كان الغلام
 مع السفلي من الوريق الاول اخذت العليين منهم النصف واخذت الوسطى
 منهم مع العليين من الوريق الثاني في السدس ويكون الثلث الباقي بين
 الغلام وبين السفلي من الوريق الاول والوسطى من الثاني والعلين من الثالث
 للذكر من شرط الاثنين اخماس وسقطت سفلي الثاني ووسطى
 الثالث وسفلاه وانه كان الغلام مع السفلي من الوريق الثاني كان
 الثلث الباقي بينه وبين سفلي الاول ووسطى الثاني وسفلاه
 وعليها الثلث ووسطاه اسباعا للذكر من شرط الاثنين وسقطت
 سفلي الثالث وانه كان الغلام مع السفلي من الوريق الثالث
 كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست اثنا
 هذا ما صرح به في الكتاب وان فرض الغلام مع العليين من الوريق
 الاول كان جميع المال بينه وبين اخوته للذكر من شرط الاثنين
 وللثلاث السفليات وهي ثمان وان فرض مع وسطى الاول وثلاث
 عليها الاول النصف والباقي للغلام مع من يوازيه م ووسطى الاول
 وعليها الثاني للذكر من شرط الاثنين وكذا اطراف فرض مع عليا
 الثاني واما تفصيل المسائل في جميع صور الصور فعلى ما سيجب به فيما بعد
 فلا حاجة الى ايرادها من واعلم انه العليين من بنات الابن في
 اي درجة كانت من اخذت الثلثين بالفرضية ثم اخذت المذكور
 بالاناث فعلى قول عامة الصحابة لعصب المذكور الاناث على التفصيل
 المذكور وعند ابن مسعود يكون الباقي من الثلثين للذكر وحده

بالعصبة كما وان اذنت العليا منهن النصف ثم اخذت المذكور
 بالاناث فان كان عدد المذكور اكثر من عدد الاناث او مساويا
 كما الباقية بينهم للذكر مثل حظ الانثى بالاتفاق وان كان عدد الاناث
 اكثر فعند القامة كذلك وعند ابن مسعود الاناث في السكس فانه كما
 ينظر الى ما هو اقرب بنات الابن من الحاق ستمه والسكس فيعطي من
 ما هو اقرب من اربعين الزيادة على الثلثين في حق البنات واعلم
 ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب
 يسمى به التثنية لانها لا تقسم وحدها تشخذ الطوارق وتسمى
 الا اذا اذنت استماعا فثبتت بالتثنية الشا والعصبة
 لتبينها واستدعاء الاضفاء الى استماعهم واما للاخوات
 لا بام فاحواله **س** ذكر المص منهن اربعاً منها واخي
 الخاصة لينكر ما مع سابعه اذ لا اولاد له روي لا فصار
 م النصف للواحد **س** لقوله تعالى ولا ائت فلها نصف ما ترك
 م والثالثة للابنتين فصاعداً **س** لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها
 الثلث **س** والمراد بالاولى **س** وام لوالد لانه الاولاد لام قد علم
 حالها في اية الخواريف كما مر واذا استحققت الثلثة الثلثين
 كما استحق ما فوقها له الظاهر وقد يقال **س** في الاولاد
 بالاثنتين وفي البنات بما فوقهن يعلم ان حال الاختين حال
 البنين ومن قال البنات حال الاولاد بطريق الاولاد
 ومع الالة لا بام للذكر مثل حظ الانثى يعرف عصبة بنات
 في القواة الى الميت **س** قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجلاً لاثبات

التثنية
 شخذ الفضل
 بتذكره
 بيلاندا

فللذكر

فللذكر مثل حظ الانثيين فليقدر نصيب الاولاد في حال الاصطراط
 كما لم يقدّر نصيب الاخوة فذكر في كتاب علي بن ابي طالب قد صرح بعصبة
 معهم وقد خالف بعض العلماء في اذ اخلف الميت ابنة واثماً واثماً
 لاب وام فقال ابنة بعد نصيب بنت لالة دون الافة
 استدلوا بقوله دم فما بقية الغرايض فلا ولا عصبة رجل فذكر
 ورد بانهم اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن علي ان البنت
 من نصيبها بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الانثيين واجمعوا ايضا
 في بنت وعم وعمه علي ان الباقية للعم وصرحوا بختلوا في الالة ولا
 مع البنت فقولوا لهما باين الابن وبنت الابن او بام من لهما
 بالعم والعمة لا يري انهم كما اجمعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن
 وابن الابن بنت كما في الكتاب بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 كذلك اجمعوا على انه اذا لم تكن مع الالة والافة بنت كانه لالة
 بينهما كذلك بخلاف العم والعمة اذا لم يكن معهما بنت كانه لالة
 كله للعم وصرح وكذا الحال في الباقية بعد نصيب البنت كذا ذكر
 الطحاوي في شرحه **س** ولهن الباقية **س** اي النصف
 او الثلث **س** مع البنات او مع بنات الابن لقوله دم اجعلوا
 الاولاد مع البنات عصبة **س** ذمب اكثر الصواة الى
 تعصيب الاولاد مع البنات وموقوف جمهور العلماء وقال
 ابن عباس لا تعصب لهن مع البنات وعلم في اذ اجتمعت
 بنت واثم يان النصف للبنت ولا شيء للاخت فقبل له
 ان عمره كان يقول للاخت ما بقى فعصب وقال انتم اعلم

لم الله يريد ان يولد له امرءة ملك يسلم له ولد وله افت
 فلما نصف ما ترك فقد جعل الولد حائبا للافت ولوط الولد
 بنتا ولد الذكر والانثى كما فيجب الام من الثلث الى السبع
 وجب الزوجه من النصف الى الربع وجب الزوجه من الربع الى
 الثلث فلما ميراث للافت مع الولد ذكر الكافة او انثى بخلاف الام
 فانه يأخذ ما بقى من الانثى بالعصبة ولا عصبة للافت نفسها
 وانما عصبة لغيرها اذ الكافة ذلك الغير عصبة وليس للبنت
 عصبة فكيف نصير الافت معها عصبة والواجب ان المراد
 بالولد منها هو الذكر بدليل قوله تعالى وهو يرثها انه لم يكن لها ولد
 الى ابن بالاتفاق لان الاخ يرث مع الابنة وقد يؤيد ذلك
 بالسنة حيث روي عن زيد بن اسلم بن شريك انه رجل كاه ساءد
 ابا موسى الاشعري عن خلف بنت وبنات ابن وافق فقال للبنت
 النصف والباقي للافت ثم قال للسائل سلم ذلك عن ابن مسعود
 وافير في عما يجب به فلما ساءد قال رابت رسول الله صلى
 للبنت بالنصف وبنات الابن بالسبع تكملة للثلثين وللأفت
 بالباقي فلما اقبل السائل ابا موسى الاشعري بذلك قال
 لا تستكروني عن شيء مما دام هذا الخبر فيكم فذكر ذلك على ائمتهم
 جعل الافت مع البنت عصبة م والاهل لآل افولت لاب كالا فولت
 لاب وام ولهن احواله سبع النصف للواحدة والثلث للآخرين
 فصاعدا عند عدم الاهل لآل افولت لاب وام م وذلك لما ذكرنا من
 النصوص في الاهل لآل افولت لاب وام على ما اشير اليه هناك م ولهن

السبع مع الام لآل افولت وام تكملة للثلثين م فان في الاهل لآل افولت
 وقراخت الافت لاب وام النصف فبقى من سدس م
 الاهل لآل افولت لاب حتى تكملة في الاهل لآل افولت م ولا بد من م
 لاب وام م لانه قد كتب لهما في الاهل لآل افولت اعني الثلث فلم يبق
 للاهل لآل افولت لآل افولت م الا ان يكون معهن اخ لا فيعصبن
 سهو م يكون م الباقى بينهم للذكر منه حظ والانثى وذلك
 لان ميراث الاهل والاهل لآل افولت لاب وام لآل افولت ميراث
 الاولاد الصبية وميراث الاهل والاهل لآل افولت لاب امري
 بحكم ميراث اولاد الابن ذكورهم كذكورهم وانما ميراثهم
 م والسادسة انه يصدر عصبة مع البنات لو لم يبنات
 الابن لما ذكرنا م من قوله عدم اهل الاهل لآل افولت مع البنات عصبة
 وموقوف اكثر الصبية والعلماء خلافا لابن عباس لانه كان
 وان م يلفظ السادسة دون غيرها لئلا يتوهم ان قوله
 الا انه يكون معهن اخ لاب من تمة الرابع لكونه لست ثمة
 منها فلا يكون حالة خامسة ولكن مثل ذلك قد مر في احوال
 بنات الابن فانكفى هناك بشهادة المعنى فقط م وبه لا يعنى
 م الى الاهل والاهل لآل افولت لاب وام م بنوع العلاقات م الى
 الاهل والاهل لآل افولت لاب م كلهم يسقطون بالابن وابن الابن
 وانه سفل وبالا لآل افولت وبالحج عنده في حقه لغيره
 ما ذكره من منكم السقوط اشتمل على الحالة الخامسة للاهل
 لاب وام وعلى السابقة للاهل لآل افولت لآل افولت بالابن



في قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد اي ابن كما تر واما سقوط
الاخوات به في قوله ليس له ولد وله اخوات فلها نصف ما ترك
وامراد الابن كما سبق واما سقوطهم بابن الابن فله قوله تحت الابن
وتيمانه مقامه عند عمره واما سقوطهم بالاب فلانهم كالكافة وتورث
الكافة مشروط بفقد الولد والوالد كمن عرفت واما سقوطهم
بالجد عند ابيه فينفذ به له فلما كسبنا نكحنا بامه ستم الاجزاء ثمانية
وسبعة المسئلة من المسائل التي استثنى في اول الباب من كوة
الجد الصحيح كما لا يخفى ابا يوسف ومحمد لم يجعلاه مسقطا كالاب
لهولاء الاخوة والاخوات **م** ويسقط بنو العلاء ايضا بلالة
لاب وام **س** وذلك لما عرفت من ان ميراث الاخوة والاخوات
لاب وام جاري ميراث الاولاد للصبي وان ميراث الاخوة
والاخوات لاب كيراث اولاد الابن ذكر وبع كذا كورع واما ثلثهم
كانا ثلثهم وليا كيراث اولاد الابن بالابن كذا كيراث اولاد العلات
بالا في لاب وام فانه قلت ما ذكرنا ستمها مشتمل على هالة ثمانية
للاخوات من جهة الاب ومن سقوطهن بالان في المذكور فكيف قال
اهل البيت سبع قلت سندا من ثمة السابعة من اهل البيت كذا قال
وبنو العلاء كلهم يسقطون بالابن وابن الابن والاب والالة
لاب وام الا انه لما ذكر اولاد بني الاعيان مع بني العلاء لم يكن
ان يذكر الالة لاب وام من كذا لا يخفى فذلك ارد في سقوط
بني العلاء وحدهم به وبوجه في بعض النسخ **م** وبالاختلاف
وام اذا صارت عصبة **س** اي اذا كانت مع البنات في ميراث الابن

كاملة واما يسقطون بالان في كذا في كونها عصبة اقرب الى الميت
كما سيأتي في باب العصب **م** واما الام فاقوال ثلث السدس
مع الولد في قوله تعالى ولا يورثه لولده من السدس مما ترك
انه كانه ولد ولفظ الولد يتناول الذكر والانثى ولا يؤخذ
تخصه باحد **م** او ولد الابن وان سقط **س** وذلك لما
لان لفظ الولد يتناول ولد الابن ايضا واما الاجماع على انه
يقوم مقام ولد الصلب في تورث الام **م** او الابن
من الاخوة والاخوات فصاعدا من ابي جهة كانه **س** اي سواء
كانه من جهة الابوين معا ومن جهة الاب او من جهة الام
لقوله تعالى فانه كانه اخوة فلان السدس ولفظ الاخوة يتناول
الكل للثلاثة في الاخوة وانه من اذيب اكثر الصبياته
وجهد الفقهاء فلا فالابن عكسه فانه جعل الثلثة من الاخوة
والاخوات صاحبة للام دون الاثنين فلما مرهما الثلث عن
بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول المثنى ورواية
حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة الا يري انه البنين كما بينت
والا فليس كما لا قول في استحقاق الثلثين فكذا في الحي وان
معنى الجمع الاجزاء المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا
المقام ينسب الدلالة على الجمع المطلق فله بلغظ الاخوة عليه
ثم الباعث من السدس الذي جبهوا عنه للاب عند جهود الصبياته
ويروى عن ابن عباس انه للاخوة لانهم انما جبهوا عنه لياخذوا
فانه غير الوارث للجب كما اذا كانت الاخوة كفرا او اوثان

وقد يستدل عليه رواه طاووس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاخوة السدس مع الابوين ولما اتيه قال فانه لم يكن له ولد
 وورثه ابواه فلما اتم الثلث فانه كان له اخوة فلما السدس
 والمراد من صدر الكلام ان لاه الثلث والباقي لاه فلذا
 اصاب في آخره كانه قيل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلما
 السدس ولا يرد الباقي ثم ان من شرط اطالع ان يكون وارثا
 في حق من يحبه والا في المسم وارث في حق الام خلاف للرفيق
 والكافي فالأخوة تحبونها وهم يحبون بالاب لا يربون
 لا يربون مع الاب شيئا عند عدم الام لانهم طالة فلما ميراث
 لهم مع الوالد وليس حاله الاخوة مع وجود الام باقوى من ميراثهم
 مع عدمها وقد روي عن طاووس انه قال لعنت ابن رجل
 من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مع السدس مع الابوين
 وسأله عن ذلك فقال كان ذلك وصيه ورجل صار الحديث
 دليلا ان ادلا وصيته للوارث والطاهر انه لا يصح له من الرواية
 عن ابن عباس لانه يوافق الصديق رحمه الله فيجب عليه الاخوة
 فكيف يقول بارتدادهم مع الاب كذا في شرح الامام الحسن
 عليه السلام في ذمهم الزبدي الى ان الاخوة لام لا تحبونها خلاف ما
 قاله الجبيري يعني معقوله هو انه اذا كان له من اخوة لاه وام
 اولاد فقد كثر عياله الاب فيحتاج الى رزاق ماله لا يتفق وهذا
 المعنى لا يوجد فيها اذا كان الاخوة لام اذ ليس نفقتهم على الاب جمهور
 العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لان الاسم جمع في الاضافى للثلاثة

ومداهم

ومداهم غير معقول المعنى ثبت بالابن انهم يحبون الام بعد
 الاب ولا نفقة عليه بعد موته ويحبونها كمن راوا ليس عليه نفقتهم
 م ولما ثبت الكل عند عدم مولاه المذكورين م اي عند عدم
 الولد وولد الابن وان سفل وخدم الاثنين من الاخوة والوارث
 فصاعدا علم ذلك بقوله في فانه لم يكن له ولد وورثه ابواه
 فلما الثلث فانه كان له اخوة فلما السدس هذا اذا لم يكن
 مع الابوين احد الزوجين م واما اذا كان معهما احداهما فلما
 م ثلث ما يقع بعد فرض احد الزوجين وذلك في المستثنين م
 كانه اراد في صورته لانه عدما مستثنين حقيقة لوجب زيادة
 المثلث المستثناة في الجد على الاربع كما استثنى اليه في سفل
 ويمكن ان يقال جعلهما مستثنين في توريث الام مع الاب
 ومثله وادق في توريثها مع الجد اذ الكل من الجليلين ويطاير
 زوج وابوين او زوجة وابوين م وهو من مذهب جمهور الصحابة
 والفقهاء وكافة ابن عباس يقول ان لها ثلث اصل التركة
 في اثنين الصورتين مستثناة بانه في جعل لها اولاد سدس التركة
 مع الولد بقوله ولا يرد لكل واحد منهما السدس مما ترك
 ان كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدم الثلث بقوله فانه لم يكن
 له ولد وورثه ابواه فلما الثلث فيفهم منه انه المراد ثلث
 اصل التركة ايضا ويؤيده انه السهام المقتدره كلها بالقبض الى
 اصلها بعد الوصية والدين وكافة ابو بكر الاصم يقول بان لها الزوجية
 ثلث ما بقي من فريضة ومع الزوجية ثلث الاصل لانه لو جعل لها

١٢

مع الزوجة ثلث جميع المال لزوجها على نصيب الابن المثلث
 في من سنة لاصحاب النصف والثلث فلزوجة ثلثه وللأم اثنا
 على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الانثى على الذكر
 واد جعل لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كما في الواحد
 وللأب اثنا ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الأصل لم يلزم ذلك
 التفضيل لأن المثلث من اثني عشر لاصحاب الربع والثلث
 فإذا افدت الأم اربعة بقر للاب ثلثه فلا تفضيل لها عليه ولن
 ان معنى قوله في فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا الثلث
 هو انه لما ثبت ما ورثه سواء كان جميع المال او بعضه وذلك
 لانه لو اريد ثلث الأصل لكان في البينة فان لم يكن له ولد
 فلا ثلث الثلث كما قاله في حق البنات وانه كانت واحدة فلها
 النصف بعد قوله فان كان ثلث في حق اثنتين فلهم ثلث ما تركه
 فيلزم ان يكون قوله وورثه ابواه خاليا عن الفايده فان قيل
 محال على ان الورثة لها فقط قلن ليس في العبارة دلالة على انه
 حص الارث فيها وان سلم فلا دلالة في الآية على صدق الارث
 اصلا لانها لا تثبت ما يفرج فيها الى ابوين في الاصول كالابن
 والبنات في الفروع لانه السبب في ورثته الذكر والانثى واحد
 وكل منهما ينصل بالميت بلا واسطة فيجعل ما بقي من فرضه اربعة
 بينهم اثلاث في حق الابن والبنات وفي حق الابوين اذا
 توفد بالارث فلا يزد نصيب الأم على نصف نصيب الاب كما يقتضيه
 القياس فلا ياتي ما ذهب اليه الاصحاب الذي لم يسمع ما ذكرناه

من الآية واعلم ان الأم اذا أعطيت ثلث الباقية مع الزوجة
 اجمع في المثلث ربعان حقيق لالفاظ فان ثلثها ربع في الحقيقة
 م ولو كانت حصة الاب جزء فللأم ثلث جميع المال م
 وهو مذهب ابن عباس واهدي الرواية عن الصادق
 وروى ذلك ايضا احمد الكوفي عن ابن مسعود في سورة
 الزوجة م الا عندنا يوسف بن فاذن لها م مع لطف ايضا م
 ثلث الباقية م كما مع الاب وهو الرواية الاخرى عن ابن عباس
 بقرانه عنه فعلى من الرواية جعل لجد كالأب فيعصب الأم
 كما يعصبها الابن والوجه على الرواية الاولى هو ان تركنا ظاهر
 قوله في فللأم الثلث في حق الابن واوتت به بما مر لئلا يلزم
 تفضيلها عليه مع تساويهما في القرب وايدناه في قوله بقول
 اكثر الصحابة واما في حق الجد فاجريت به على ظاهر التمسك وي
 في القرب في حق الاختلاف فيما بين الصحابة ولا استحال في
 تفضيل الانثى على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا ترك
 امرأة واحدة واهت لأب وأم وأخت لأب فان للمرأة الربع وللأخت
 النصف وللأم في الباقية فقد فضلت حصة الانثى لزيادة قربها
 على الذكر ولا يثبت للأم حصة الولاد كما لأب فيعصبها والجد له حكم
 الولاد لا حقيقة فلا يعصب اذا تعصب مع الاختلاف في السبب
 بل مع الاتفاق فيه ومن المثل من المائل الى ربع التي استثنى
 في اوائل الباقية فان اباهن فيه وجزء منهن لم يجعل لجد كالأب
 منهن م ولحق السدس لأم كانت م كما في الأم م اولاد

كاتم الاب م واحدة كانت او اكثر اذا كن ثابتات سماي صحته
 كالمكونين فان الفاسدات من ذوي الارحام هي كسما م
 متى ذيا في الدرس لان القرابة يجب البعدى كى يحيط به على واما
 اعطاء الجدات الواحدة السدس فلما رواها ابو سعيد الخدرى
 وغيره بن شعبة وبسطة بن ذؤيب من ابناء عم اعطى ثلثه
 واما التشرىك بينهما في ذلك اذا كن اكثر من ذيات فلم يروى
 ان ام الام جاءت الى الصديق رضى الله عنه وقالت اعطني ميراث
 ولد ابنتي فقال لغيري حتى اشاء ورأى في ذلك ما اهدى كتاب
 الله تعالى نصا ولم اسمع فيك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سألهم
 فشهدوا بغيره باعطاء السدس فقال علي بن ابي طالب
 ايضا قد بن سلمة فاعطاهما ذلك ثم جاءت ام الام الى ولدت
 الميراث فقال لاري انه ذلك السدس بيني وبينه وولدت مني
 فشركتها فيه وفي رواية اخرى انه ام الام جاءت الى عمر بن الخطاب
 وقالت انا اولى بالميراث من ام الام اذ لو ماتت لم يرثها ولد ولا
 ولو مت يربني ولد ولا يورثني ففارق السدس فان اقبلت
 فهو بيني وبينك قلت به فهو بينهما فكم بالشرى بينهما فقد اجمعوا
 على ان الجدات العيصيات المتى ذيات ثلث ركن في السدس بقوت
 وذهب ابن عباس الى ان الجدات ام الام تقدم مقام ام مع عدمها
 فيما هذا الثلث اذ لم يكن لبيت ولد ولا اخوة والسدس اذا كان
 له احدى كى ان الجدات اب لا تقدم مقام الاب عند عدمه وابن الابن
 تقدم مقام الابن مع عدمه ثم ان الام لا يرثها في ريعتها احد

فلذلك

فذلك ام الام لا يرثها احد منهما ورد بان الاولاد بالانثى
 ليس سببا لاستحقاق الميراث فبعضه الميراث به كانت البنات وبنات
 الاخوات كما تركن هذا القياس في الجدات بالسنه ولم يرد
 فيها ما زاد على السدس فاكثرت به م ويسقطن سماء الجدات
 م كلهن م سواء كانت ابويات او اميات م بالام م ام
 الاميات فلو هو دلالتها بالام واتحاد السبب الذي هو الامومة
 واما الابويات فلما في السبب وصرح م ويسقطن الابويات
 م دون الاميات م ايضا بالاب م وهو قول عثمان وعلمه يزيد
 بن ثابت وغيرهم ونقل عن عمر وابن مسعود وابي موسى الاشجعي
 ان ام الاب يرث مع الاب وافق في كثير من وطن وابن يني
 لما رواه ابن مسعود من انه عم اعطى ام الاب السدس مع وجود
 الاب والمعنى في ذلك انه ارث الجدات ليس باعتبار الاولاد
 بالانثى لان الاولاد بالانثى لا يوجب استحقاق شيء من فرضها
 كما مر ان قبل استحقاقهن للارث باسم الجدات وبها وه في هذا
 الاسم ام الام وام الاب فلما ان الاب لا يجب الاولاد والبنات
 ايضا وهو مردود بان في الاسم لا يوجب الاستحقاق والوراثة
 بل لا بد من اعتبار الاولاد ثم نقول من مضمون اتحاد السبب
 والاولاد والحمل بينهما تاثير في الجواب ان اتحاد السبب في النود
 عن الاولاد تعلق به حكم الجواب الا انه يجب بنات الابن بالبنين
 لاتحاد السبب مع عدم الاولاد كذا في النود الاولاد عند بنات
 به الجواب ايضا فاجابة التي تدل بالاب يجب لوجود الاولاد بالاب

كذلك لا يجب

عقبات و دُج

من قبل الأم فهي سواء فيكون في حجب القوي في أفام ثلثة فقط من
تلك الاربعة وقد علم بهن الدواية ما لك والثلث فهو في الاربعة
من قوليه والديس عليها ان الجدة انما تتحق بالامومة وهي
في التي من جانب الأم اظهر فانها ام تدلي بام والافرى ام تدلي
باب فاذ كانت القوي من جهة الام فلها ربحان بزيادة القرب
وظهور صفه للامومة هيذا فلان او لا واما اذا كانت القوي
من جهة الاب والبعدي من جهة الأم فلا حد بينهما ظهور الصف والام
زيادة القرب فيكون بانه في استحقاق الارث ولنا اه
الجرة باعتبار الامومة وهي لاصليه ومعنى الاصليه في القوي
اظهر واقرى انه في البعدي سواء كانت من جهة واحدة او من جهتين
فتكون هي مقدمه على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الامومة هو
للتقديم لكانت ام الأم مقدمه على ام الاب مع تساويهما
في الدرجة ومو بطل اتفاق وارثه كانت القوي من كل ام
عند عدمه مع ام ام الأم ومام الأم عند عدمه مع ام ام الاب
او تجوبه من كل ام الاب عند وجوده فانها تجوبه به ومع ذلك
يجب ام ام الأم ففي منزع الصواب اعني ان يلف المبيت
الاب وام الاب وام الأم يكون الحال كله للاب عندنا لانه
البعدي تجوبه بالقوي والقوي تجوبه بالاب ونظرت ان الافرات
تجيب الام من الثلث الى السدس مع كونها تجوبه بالاب وقال
الطه بن زياد ميراث الجدات من ام الأم وان كانت البعدي
ام الاب وهذا على قياس قول علي رضي وهو ان القوي انما تجوب

وارثته **م** واذا كانت جهة ذات قرابة واحدة كما م ام الاب
والاخرى ذات قرابتين او اكثر كما م ام الام وهي ايضا ام اب الاب
بمنع الصوري **م** **زوجة** **م** وتوضيحها **ا**
احداة زوجت **م** **ابن** **م** **ابنها بنت**
بنتها فولدت منها **م** **ابن** **م** **ابنها بنت**
جهة لهذا الولد الذي مات من قبل ابيه لانها ام اب ابيه ومن اتم
لانها ام امه فهي جهة ذات قرابتين ثم يقول هناك امرأة اخرى
قد كانت تزوج بنتها ابن الامارة الاولى فولدت من بنت الاخرى
ابن ابن الاولى الذي هو اب الميت فهذا الاخرى ام ام اب الميت
فهذه ذات قرابة واحدة فهذه الامارة جهة واحدة واحدة
فاذا التفتت فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة
واما صوري اجتماع ذات ثلث قرابات مع ذات قرابة واحدة
فهذه صوري **م** **زوجة** **م** **ابن** **م** **ابنها بنت**
تلك المرأة التي **م** **ابنها بنت**
فولدت منها ذكر اذا زوجت هذا الولد وبنت بنت
بنت اخرى لها فولدت منها ولد كانت تلك المرأة للمولود الثاني
ام ام ام الام وام ام ام الاب وام اب اب الاب
وكانت صاحبها اعني ام زوجها ابنها للمولود الثاني ام ام اب
الاب **م** يقسم السكس بينهما عند يوسف انصاف باعتبار
الابدان وهو قول سفيان **م** وعند محمد اثلاث باعتبار القرابات

وهو قول

وهو قول زفر ووجه قوله ان استحقاق الارث باعتبار السكس
فاذا اجتمع واحد سكببة متفقة كدنين من جنتين كانا في الصلوة
واحد او في المعنى متعدد فاستحق الارث بسببه معا اذا اجتمع
فهو سكببة مختلفة الا يركب انه اذا ترك ابن علم احدهما في الام
فانه يأخذ ذلك **م** **ابن** **م** **ابنها بنت**
بالعصوبة وكذا اذا تركت ابن علم احدهما زوجها فانه يأخذ
الزوج **م** **ابن** **م** **ابنها بنت**
وكذا اذا ترك الجرس اتمه ومن اتمه لا يركب فانه ارث بالسببين
معا لا يترك الا في لاب وام لا يركب من جهة قرابته معا لا يركب
لغول اخوة من جهة الام قد اعتبرنا في الترجيح حتى قدم على الاخر
لاب فلا يكون معتبرا في الاستحقاق بخلاف الجهة المذكورة
وهو قول **م** **ابن** **م** **ابنها بنت**
كما في الامثلة الثلاثة المذكورة كانه مقتضى التقدير الاستحقاق بحسب
تعدد ها واحدا ما دام يقتضي تعدد الاسم كانه في حكم الواحدة
وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات القرابتين يسمى بجهة
كذات القرابة الواحدة فاذا كانت جهة ذات قرابات ثلث
مع جهة ذات قرابة واحدة تقسم السكس بينهما انصافا
عند يوسف **م** **ابن** **م** **ابنها بنت**
لاروايه عن الحسن في صور تعدد قرابة احدى الجنتين
وذكر في فرائض الوطن بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الشافعي
من اصحاب **م** **ابن** **م** **ابنها بنت**

كتب ابو يوسف واسم العلم باب العصب
 عصب الرجل في اللغة قرابة لايه وكان جميع عاصب وان لم يسم
 من عصب القدم بخلقة اذا احاطوا له قاله طرف والابن
 طرف والاف جانب ثم سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
 وقالوا في اصدرها العصبية والمذكر يعصب الانسان اي يجعلها
 عصبية **م** العصبية النسبية قدحها لانها أقوى من النسبية كما مر
م ثلثه عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره اما العصبية
 بنفسه فذكر **م** اعتبر المذكورة لانه لا يثنى لا يكون عصبه بنفسه
 بل بغيره او مع غيره **م** لا بد من نسبة الى الميت انثى في ذ
 دخلت الانثى في نسبه اليه لم يكن عصبه كما ولا الام فانها من
 ذوات الفروع وكما ب الام وابن الميت فانها من ذوات الارحام
 فانه قدت الالف لابل وام عصبه بنفسه هو ان الام دافله في
 نسبه اليه قلت قرابة الاب اصل في استحقاق العصبية فانها اذا
 انزلت كفت في اثبات العصبية كلاف قرابة الام فانها لا تصير
 بانوارها على اثباتها فهي ملغاة في استحقاق العصبية كمن جعلها
 محله وصف زائد فرجنا بالالف لابل وام على الالف لابل **م**
 وم **م** اي العصبية بانفسهم **م** اربعة اصناف **م** الاولى **م** جزء
 الميت **م** الثاني **م** اصله والثالث **م** جزء ابيه **م** والرابع
م جزء جد **م** فبقدم في هذه الاصناف المندرجين فيها **م** الاقرب
 فالأقرب اي يرجو بقرب الدرجة اعني اولاهم بالعلم الذي
 سيق بالعصبية **م** جزء الميت اي البنوة ثم بنوهم وان سقطوا

ثم اصله
 الميت

ثم اصله اي لابل ثم الجد اب الاب وانه علم **م** وانما قدم البنوة
 على الاب لانهم فروغ الميت والاب اصله واتصال الفروع
 باصله أظهر من اتصال الاصل بفروع الا يدرى ان الفروع يتبع
 اصله ويصير مذكورا يذكر، وانه العكس فانه الميت في جوار
 بدخله في بيع الارض ولا تدفع له في بيعها فظهر اتصالهم
 بدله على انهم اقرب الى الميت في الدرجة كلما وان لم يكن
 ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقد م
 بنوا البنين وانه سقطوا على الاب لانه كسب استحقاقهم اليها
 البنوة المتقدمة على الابوة وكونه الاب اقرب درجة
 من الجد كما مر كظهوره فيما بين الابن وابن الابن وتعيين الجد
 باب الاب ليخرج عنه اب الام الذي هو الجد الفريد
 فكونه ذلك نصري بما علم ضمن من قوله فكل ذكر لا تدخر في
 نسبه الى الميت انثى من زيد الاهتمام باحرامهم هو اثبات
 ارثه وحرمانه بغيره ومن علم من الاجداد اذا تعدوا
 يقدم منهم من كان اقرب درجة **م** ثم جزء ابيه اي الالف
 ثم بنوهم وان سقطوا **م** تأخير الالف عن الجد وان علم قول
 في حقه خلافا لهما كما استقف عليه في باب اقسام الجد وانما أطلق
 الحكم سريلا تنبيه على الخلاف لانه المختار للفتوى وتأخير بنوهم عنهم
 لقرب درجتهم ثم جزء جد اي الامام ثم بنوهم وان سقطوا
م تأخير الامام عن الالف وتأخير بنوهم عنهم لبعدهم في الدرجة فظهر
 ان اسباب العصبية بنفسه انواع اربعة البنوة بغير واسطة



او بواسطه والابوة كذا في الاثارة ووقعها والحقبة ووقعها والترتيب
 ما عرفت ثم اي بعد الترجيح بقراب الدرجة يرجح بقدر
 القرابة اعني به اي بالغ كور وهو الترجيح بقدر القرابة
 انه ذا القرابتين من العصبية اول من ذي قرابة واحدة
 مع تساو بينهما في الدرجة ذكر الكافة ذوات القرابتين
 لو انشئ لقوله ثم ان اعيا في بني الام يقولون في دون بني العلات
 اي بنو الاعيا في اولى بالخير ان من بني العلات والمقصود
 من ذكر الام من هنا انما يرجح به بني العلات على بني العلات
 كانه لاب وام فانه مقدم على الاب لاب اجماعا ومنه
 مثله للذكر من ذي القرابتين او الالف لاب وام اذا صار
 عصبة مع البنت اي البنت الصليبية وغيرها فانه ايضا اولى
 من الاب لاب خلافا لابن عباس فانه الالف لا تفسر عصبة
 مع البنت عندكم كي حث وهذا مثله لانه من ذي القرابتين
 وانما ذكرنا من وان لم يكن عصبة بنفسه كمثل ركنه في الحكم لمن هو
 عصبة بنفسه واذا لم تفسر عصبة عنده بل كانت ذات فرض فلهذا
 فرضها والباقي لاب لاب وابن الاب لاب وام فانه اولى
 من ابن الاب لاب لانها بنت وبانه في الدرجة مع كونه الاول
 ذواتين وكذلك الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام ابيه ثم في اعمام
 جده اي يعتبر بين هؤلاء الاصناف من اعمام قرب الدرجة
 اولا وقوة القرابة ثانيا فم الميت مقدم على ابيه المقدم على
 عم جده وذلك لقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه الاصناف

لقدم

تقدم ذوات القرابتين على ذي قرابة واحدة مع التساو في الدرجة
 فم الميت لاب وام اولى من عم لاب وكذا الحال في عم ابيه وعم
 جده وكذا الحكم في فروع من الاصناف فيعتبر رتبة القرابة
 وثاني قوة القرابة فابن عم الميت مقدم على ابن ابن عم وابن
 عم الميت لاب وام مقدم على ابن عم لاب واما العصبية
 فاربع من النسب وبين الالة فرضهن النصف او الثلث في
 الاولى منهن البنت اذ للواحدة النصف وللأثنين ثلثها
 الثلثة الثلث بنت الابن فانه حالها كمال البنت عند عدلها
 الثلثة الالف لاب وام فانها كذلك اذا لم يوجد بنت الصلب
 وبنت الابن الرابعة الالف لاب فانه حالها كذلك اذا لم
 يوجد الثلث المتقدمة فنولد الاربع بصره عصبة باه منهن
 كما ذكرنا في حالتهن ويدل على صحوة الاولين عصبة قوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى ميراث الاخوين
 عصبة قوله وان كانوا اولا رجلا ولساء فللذكر مثل حظ
 الانثيين ومن لا فرض له من الاناث واخوه عصبة لا تفسر
 عصبة بغيره وذكر لانه النص الوارد في ميراث الاناث
 بالذكور عصبة انما هو في موضعين البنت بالبنين والافرات
 بالافرة كما عرفت آنفا والاناث في كل منهما ذوات فرض فمن لا فرض
 له من الاناث لا يتناول النص وايضا الالة يعصب ائمة بقلها
 من فرضها حاله الا نولد الى العصبية كيلا يلزم تفضيل الانثى على الذكر
 اولى وان بينهما فاذ لم يكن الانثى بانوادها صاحبه فرض فلا يلزم

هذا المعنى من عدم تعصبا باقيا كالم والعلم اذا كان
 لاب وام اولاب كافة المال كل للم دون العتق وكذا الحال
 في ابن العم مع بنت العم لاب وفي ابن الالة مع بنت الالة لاب
 واما العصبة الاخرى فكل انش تصير عصبة مع انش افرى كالات
 لاب وام اولاب مع البنت سواء كانت صلبية او بنت
 ابن وسواء كانت واحدة او اكثر كما ذكرنا من قوله عم
 اجهلوا الافوات مع البنات عصبة والمراد من الجميع منها هو
 الجنس واحد كافة لا متفردا والفرق بين ما بين العصبات
 ان الغير في العصبة بغير يكون عصبة بنفسه فيقتدى بسببه العصبة
 الى الانثى وفي العصبة مع غير لا يكون عصبة بنفسه اصلا بل
 يكون عصوبة بغير العصبة كما هو كذلك الغير وافر العصبة
 مولى العتاقة عندنا مقدم على ذوى الارحام والرد على افرى
 الفروض وهو قول على وزيد بن ثابت وقوله ابن مسعود
 وهو افرى عن ذوى الارحام ايضا والسنن في قوله مع
 واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اى لعقهم اقرب
 الى بعض من ليس له رحم والبررات يبنى على التوب ولقوله عم
 لمن اعتق عبدا هو مولاك فان شكره فهو خير له وان كفر فهو
 شر له وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبة فقد شرط
 في توريث مولى العتاقة ان لا يدع المعتق وارثا وذو الارحام
 من قبيل الورثة والاولاب اما عن الالة فهو ان سبب تزولها
 روى من انه عم لما قدم المدينة اخى بين المهاجرين والانصار وكانوا

يتوارثونه بذلك فليس في هذا الحكم بهذا الالة وبين ان الرحم
 مقدم على الموافات والموالاة ولا نزاع لنا في تقديم ذى الرحم على مولى
 الموالات واما عن الحديث فهو انه عم اراد بقوله ولم يرع وارثا
 انه لم يرع وارثا هو عصبة الابن ان قاله في اخر كذبت انت عصبة
 ولم يقل كذبت انت وارثا واذا كان مولى العتاقة عصبة فهو افرى
 العصبات كما دل عليه الحديث كافة مقدم على ذوى الارحام والرد
 للتقدم العصبات عليهما ثم المعتق يرث من معتقه مطلقا سواء
 كان اعتقه لوجه الله او لشيطة او اعتقه على انه سائيه لو
 بشرط ان لا يولد له او اعتقه على مال او بلا مال او بطريق الكتابة
 الا غير ذلك وقال مالك انه اعتقه لوجه الشيطانه ولو بشرط ان لا يولد
 له لم يكن حقيقا للولد لانه صلبه شرعية والقاصد لوجه الشيطانه
 قد ارتكب بالاعتاق المعصية فيحرم منه الصلوة ومن شرط
 بنفي الولاء فقد رد فلا يحكمها ولما ان السبب هو الاعتاق
 لقوله عم الولاء لمن اعتق وهذا السبب انما يقع في جميع من
 الصور فثبت به مستتب في جميعها ثم عصبة مولى العتاقة
 على الترتيب الذي ذكرنا في العصبات فيكون عصباته النسبية
 المتقدمة على عصباته السببية اعني معتق المعتق والمراد بعصباته النسبية
 ما هو عصبة بنفسه فقط كما ستوفى والترتيب بين مولا العصبات
 ما قر فيكون ابن المعتق اولى من عصباته ثم ابن ابنه وان سقط ثم ابوه
 ثم جد وان علا الى آخر ما فصل هناك بقوله عم الولاء على كل
 النسب ومعنى ذلك ان الولاية هيوة للنسب اذ بها تبت

له صفة الملكية التي لا تمنعها عن سائر ما عداها من الحيوانات
 والجمادات والرقية تلف وملك فالحق سبب لاجل الحق
 كما ان الاب سبب لاجل ولد فكلما ان الولد يصير اباً
 الى ابيه بالنسب والاباؤه بتبعه فكلما ثبت الارث بالنسب
 كذلك ثبت بالولاء ولاشئ لانا من ورثة الحق
 فليس في عصبة الحق الوارثين من الحق بالولاء انهم عصبة
 بغيره ولا مع غيره كما ينهت عليه ألفاظ ذلك لعدم ليس
 للنفاء من الولاء الا ما اعتقن له واعتق من اعتق له و
 كاتين او كاتين او دبره او دبره او دبره او دبره او دبره
 ولان معتق او معتق معتق من هذا الحديث وان كان
 فيه شذو ذلك قد نكح بباروي من ان كبار الصابة كبر وعلى
 وابن اسود لهم قالوا بثل ذلك فصار مثله المشهور ومنها
 ليس لشيء من الولاء الا ولان ما اعتقنه او ولان ما اعتق
 من اعتقنه او ولان ما كاتبه او ولان ما كاتبه من كاتبه
 او ولان ما دبره او ولان ما دبره من دبره فكل ما المذكور
 والمقدرة عبارة عن حقوق يتعلق به الاعتاق فانه من سائر
 ما يتعلق به لا عقل له كما في قوله تعالى او ما ملكتم ايماهم وكل من
 عبارة عن صافراً ما لك في شئ ان يعبر عن بلفظ الفعل
 وقوله او جرحه الى ان يدرمه ان حتى يصير مؤلاً بالمصير
 الى ليس لشيء من الولاء الا ولان ما ذكره او ان جرحه او ان جرحه
 والمصدر ان ليس لشيء من الولاء الا ولان ما اعتقنه او ولان

معتق الى آخره والولاء الذي هو جرح معتق فولاؤه
 معتق ومكاتبة ظاهر وولاء معتق معتق في ان اعتقت
 احرارة عبداً في شئ ذكر العبد بعد الوفاء واعتقته ثم مات المعتق
 الثاني وليس له عصبة نسبية وقدمت قبله العبد الاول
 وعصبة فبدان تلك المرأة بالعصبة من جهة الولاء وكذا
 الحكم في كاتبة كاتبة وصوره ولان مدبر من ان دبرت احرارة
 عبد ثم ارتدت وطقت بدار الحب وحكم القاضي بحرية عبده
 المدبر ثم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر
 ولم يخلع عصبة نسبية فمن المرأة عصبة وحكم المدبر هذا المدبر
 كذلك اي اذا حكم القاضي لعق المدبر بالنسب طاقها في شئ
 عبداً او دبراً ثم مات ورجعت المرأة تائبة الى دار الاسلام اما
 فيه موت المدبر او بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلع عصبة
 نسبية فولاؤه لهذه المرأة وصوره جرح معتق الولاء ان
 عبد احرارة تزوجه باذنها جارية قد اعتقها غيرها فولد بينهما
 ولد وموخر بتعاليه فانه للولد يتبع لأمه في الرقية والحرية
 وولاؤه لمولى أمه فاذا اعتقت تلك المرأة عبداً جرح ذلك
 العبد باعتاقها اباً ولا ولده لان نفسه ثم الامواله حتى اذا
 مات المعتق ثم مات ولده وخلف معتق ابيه فولاؤه لها وصوره
 جرح معتق معتق الولاء ان احرارة اعتقت عبداً في شئ العبد
 المعتق عبداً وزوجه لمعتق غيرها فولد بينهما ولد وموخر وولاؤه
 لمولى أمه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبداً جرح باعتاقه اباً

ولا ولد معتق الى نفسه ثم الى مولاه وقد سئل كيف لا ينفك عن الولاء
 بما روي عن ابي ذر رضى الله عنه فيمنعه من ان يبيع نفسه فاشترى له
 بن خزيمة وابوهم عبد الله فاشترى له الذبيح بالهم واعتق ثم
 قال للفتية انشروا الى قناز رافع وقال لم هو الى
 فاختصم الى عثمان رضى الله عنه فحكم بالولاء للزبير فدل ذلك على
 انه الولد منسوب الى مولاه امه عالم يثبت له ولا ريب في ان
 فاذ اثبت ولا من قبله جاز الاب ولله الولد الى مولاه وكيف
 والنسبة الى اللأم للزبير كولد لزنه وولد الخلافة حتى اذا كذب
 الخلافة لنفسه صار الولد منسوب بالولد ولو ترك **ابن المعتق**
ابن المعتق وابنه كان عند يوسف بن يوسف الولد للاب
 والباقي لابن **ابن المعتق** هذا قول الاخير وهو احدى الروايتين عن
 ابن سعد بن عوف عنه قال في شريح والنخعي وعند ابن هبيرة
 نعمهما انه لولاء كل لابن وهو اخيرا سعيد بن المسيب ومحمد بن
 الشافعي والقول الاول لابن يوسف وهو قول الاخير الولد
 كله اثر الملك فيكون بحقه الملك ولو تركه المعتق مالا وترك اباه
 وابنه كان لابي سرس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك مالا
 والباقي لابنه وان كان اثر الملك لكنه ليس بماله ولا حكم الماله
 كالتصاوي الذي كثر الاعتياض عنه بالماله بخلاف الولاء فلا يجوز فيه
 سهام الورثة بالتراضية كما في الماله بل هو كسب يورث به بطلاق العصب
 فيعتبر الاقرب فالاقرب والابن اقرب العصباء ولو كان بجو فيه
 سهام الورثة بالتراضية كما في الماله للنساء نصيب من الولاء

بلا رث على اية قوله مع لولاء على كل النسب لا يباع ولا يورث
 ولا يورث دليله واضع على قوله الاول الذي هو من يبيعها
 ولو ترك **ابن المعتق** **ابن المعتق** وجهه فالولاء لكل الابن
 بالاتفاق وذلك لانه الاب كالأب في العصبية بحسب الظاهر
 لان لولاء كل واحد منهما بالميت بلا واسطه وكون الابن
 اقرب بجهة الى ما قرئ من ان زينة قوبه لعمركم حكمه فوقع
 الخلاف هناك بخلاف الجد فانه اتصاله بواحدة الاب فكيف
 الاب اقرب من الجد ويكون الابن اقرب بجهة الى ما قرئ من ان
 زينة قوبه منه بالاستصحاب فلا يراه الجد في لولاءه بخلاف
 ومعه من المسائل الاربع المستثناة عن القول للاخير لابيوسف
 رحمه الله حيث لم يجعل فيه الجد كالأب قاله شيخنا الاسلام ومعه
 ولو ترك **ابن المعتق** واخاه كان الولاء كله للجد عند ابنه
 لانه اقرب الى الميت في العصبية من الاخ على منزله وعند
 الولاء بينهما نصفان وذكر محمد في كتاب الولاء عن كبر الصبية
 كبر وعلى وابن سعد وزيد بن ثابت وابي بن كعب وغيرهم
 بانهم قالوا الولاء بالكبير فاستدل بعض الفقهاء بظاهره على انه لولاء
 لا كبير بن المعتق سنا بعد موته فانه قائم مقامه في الذات على ما
 في كبر المذهب عندنا انه اطرافه بالكبير القوي ان عدمه في رثاق
 الولاء اقرب بن المعتق يوم موته حتى ان مات المعتق عن ابن
 وابنه ابن آفي كان الولاء لابنه لانه اقرب ومن سلك ذارح
 قوم منه عتق عليه ويكون الولاء له هذا المذهب تمة لهذا المذهب

السببية وتبين على أن العتق وإن لم يكن احتياريا سببا للولاية ^{تفصيل}
 الكلام في هذا المقام أن القوابة على ثلثة أنواع الأول القوابة وهي
 وآية ذي الرحم المحرم من الولاية أما بطريق الأصلية كالابوين والآباء
 وآه علو وأما بطريق الوعية كالأولاد وأمهات الأولاد وآه
 سفلوا فمن ملك واحدا من هؤلاء عتق عليه اتفاقا ^{واعتق} ^{والأبوين}
 أو لم يردده الثاني المتوسط وهي قوابة المحرم غير المحرم ^{العموم}
 أعني قوابة الاخوة والأخوات والأولاد ولها وآه سفلوا
 وقوابة الأعمام والعلمات والأخوال والخالات دون الأولاد ومن ملك
 واحدا من هذه المحرم عتق عليه أيضا عندنا خلافا لثانيهم
 الثالث البعية وهي قوابة ذي الرحم غير المحرم كالولاد
 الأعمام والأخوال فإذا ملك واحدا منهم لم يفتق عليه بخلاف
 ولث في مثل الخلاف أنه ليس بينهما جارية في الأصول
 والووع فلا يعتق أحدهما على صاحبه كالأولاد الأعمام والآباء وآه
 في الأحكام كقوابة الأولاد لم حيث تقبل شهادة كل منهما لصاحب
 ويجوز لكل منهما أن يضع زكوة في آفاق ويجوز القضاء بينهما من
 الجانبين وكل حليل كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدين والمولودين
 ولنا ما روي عن ابن عباس أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجدت أفي بياض في السوق فاشتريته وأنا أريد أن أعتقه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعتقه الله تعالى والعني في ذلك القوابة القاتية
 بالحيوة على العتق مع الملك كآباء والأولاد وتوضيحه أنه
 هذا العتق بطريق الصلة والقوابة المذكورة تأثيرا في استحقاق

الصلة الأبرار أن ومة المانحة تثبت في من القوابة لأجل الصيانة
 عن ذلة الاستغناش والاستخدام قهرا ومن البين أن ملك البمين
 لقوة في الاستدلال من الاستغناش والاستخدام ولا يفتق بطريق الآفنين
 في النكاح وأم لصيانة القوابة عن العطس بسبب ما يكون
 بين الضراير من المنافع فظاهر أن معنى العطس في استدامة
 الملك أكثر ولا شبهة في أن الملك تأثير في استحقاق الصلة
 فعلى العتق من أن الوصفا فلا يكون بعد ثبوتها لا سفلوا
 مرة وأيضا اتصال أحد الآفنين بالآخر بواسطة الأب كآه
 اتصاله الآخر بالجد كذلك ومن ثم شبه بعضهم الجد مع الن فله
 بشبهه الشعب منها غصن ومن ذلك الغصن غصن آخر
 والآفنين بغصنين من شجرة واحدة وكشبه آرون الجد
 مع ابنه فله يوا ويتشعب منه نهر ومن النهر جذوة والآفنين
 بنهرين قد يتشعبان من واحد واحد وعلى هذا يكون معنى الترتب
 بين الآفنين أنهم يصلون لها بشعب واحد وأصناف الجد والآه
 المتشعبين فيكونه بقضاء العتق أولى الآه لم يجعله إلا في
 كالجدة في حكم الولاية إذ مدار على الشفقة مع القوابة وليس شعبة
 إلا في كسهم الجد ولا في حكم الآه عند أبي حنيفة لئلا يلا
 نوع ولاية وخلاف في الملك في التقرب كما سبق وأما ولاد
 الأعمام والأخوال فقد كثرت هناك الواسطات فكانت القوابة
 بعينها ولهذا لم يثبت هناك ومة النكاح ولا ومة بطريق النكاح
 ثم أنه الشيخ أورد لهذا الفصل مثالا فقال كسفت بنتا وأب

قوله بين عبد وحقه بكبرى ثلثون دينارا والصفى عشرة
 دينارا فاشتهر اباها بالجبن فعنف عليها ثم مات الاب
 وترك شيئا من المال في ثلثة من ذلك المال بينهما اثنا
 بالوصى والباقي وهو الثلث الاخر بين اثنتي الاب
 اخفا بالولاء ثلثة اخفا ثلثة كبرى وفيه للصفى لان الكبرى
 قد اعتقت ثلثة اخفا لابل ثلثين والصفى قد اعتقت ثلثة من
 وتصح من حصة واربعين وذلك لان اصل ثلثة من ثلثة لانها
 اقل عدد يصح منها الثلثة فاعطيت البنت ح الثلث اثنتي النوا
 بالوصية واعطيت الكبرى والصفى واحدا منها بالولاء ولا يتقحم
 الاثنتي على ثلثة بل بينهما ابانية فاضربا جميع عدد رؤوسهن اعني
 الثلثة ولا يتقحم ايضا الباقي وهو الواحد على كسرها الولاء وهي
 حصة وذلك لانا وهدنا بين مالي الصفوى والكبرى هو اقل
 بالعدد لان العدد اكثر عدد لهما فحصة الثلثين ثلثة وعند
 العشرين اثنا عشر مجموعها حصة وهي بمنزلة عدد الرؤوس المورثة
 لان تقسم الثلث الباقي من الثلثة على الكبرى والصفوى يجب
 ان يكون على نسبة ماليهما وهي بقية نسبة الواقفين وبين الثلثة
 والواحد ابانية فاضربا مجموع الحصة ايضا وبعث ثلثة هي عدد
 رؤوس البنات وبينهما ابانية فاضربا احدهما في الاخرى فحصل
 حصة عشر ثم اضرب هذا المبلغ في اصل الثلثة وهو ثلثة فحصل حصة
 واربعون فتنصيب الثلثة اذ قد كاه للبنت من اصلها اثنا واذ
 فربنا ما في المصوب وهو حصة عشر فحصل ثلثة في ثلثة بنت عشرة

وكان للصفوى وكبرى من اصلها واحد فربنا في المصوب فلم يتغير
 تقسما الحصة عشر اباقه على كسرها الولاء فاصاب كل سهم ثلثة
 فللكبرى من الحصة عشر تسعة وقد كاه لها عشرة بالوصية فلها
 تسعة عشر والصفوى من الحصة عشر ستة وقد كان لها عشر
 بطريق الوضوء ومجموعهما ستة عشر وليس للصلب الا ثلثة العشرة
 التي اصابتها بالوصية ثم اذهلكم والصفوى ان تروها اباها
 بالولاء اذ اقبلت جنونا مطبق قال شيخ الاسلام في مزاراة كاه
 شيخنا ابو بكر الجندى يلى عن ابي اسحاق الطائفي انه كاه يقول
 هذا من النوايب التي يقال عنها وموان يكون بنت ولية **باب**
الحجب هو في الثلثة المنيق ومنه الحجب لما يستدبر الشيء ويمنع من
 النظر اليه وفي اصطلاح السند هذا العلم هو شئ معين
 عن برائه اما كله او بعضه بوجود شئ آخر **الحجب** على نوعين
 احدهما حجب نقصان وموجب عن سهم اكثر الاسهم لقل
 وذلك **الحجب** النقصان بحصة ثلث من الورثة
 للزوجين والام وبنت الابن والافت لابل وقد قربا
 في اوله مولد فالزوج حجب من النصف الا الربع والزوج
 من الربع الا الثمن بوجود الولد او ولد الابن والام حجب من الثلثة
 الى السدس بالولد وولد الابن او الاثني من الاقوة والافرات
 وبنت الابن حجب ام بنت الصلب من النصف الا السدس
 ثلثة للثنتين والافت لابل حجب ام الفت لابل وام من النصف
 الى السدس ايضا كما انكشف لك تفصيلا فيما سبق وتبينها

حجب طاعة وهو ان يحجب عن الميراث بالمرء فيصير هو كما بالكلية
 والورثة قد ان في حجب الطمان والقياس اليه فليقاه فريق
 لا يجتبه هذا الحجب بحاله البتة وان كان بعض منهم يحجب
 النقصان وهم ستة ثلثة من الرجال الابن والاب
 والزوجة وثلثة من النساء البنت والام والزوجة فان
 قدس ففي حجب من الفريق بالقتل والردة والرقية فلا يصح انهم
 لا يجتبه بحاله البتة قلت الكلام في الورثة وضع على ذلك التقدير
ليس بالورثة وفريق يرثونه بحاله ويجتبه حجب طاعة
بحاله اخرى وهو غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا عصبات
 او ذوات الفروض وهذا اي حجب الطمان في الفريق الثاني ابن
على اصلين احدهما ان من يرث اي تتركه لا الميراث بشيخه لا يرث
 مع وجود ذلك الشيء كأبن الابن فانه لا يرث مع الابن سواء
اولاد الام فانهم يرثون معها مع انهم يكونون الى الميت بها وذلك
 لانعدام استحقاقها بجميع التركة وفتح هذا الاصل انه الشيء الميراث
 ان يستحق جميع التركة لم يرث المدلى به وجوده سواء اختلف في سبب
 الارث كما في الاب والجد والابن وابنة او لم يتجد كما في الاب والافرن
 والافرن فانه المدلى به حاله في جميع الاحوال لم يبق للمدلى به شيء لا صلة
 وانه لم يستحق المدلى به الجميع فانه اختلف في السبب كما في الام كذا في
 الام وام الام لان المدلى به لما اختلف نصيبه بذلك السبب لم يبق للمدلى
 به شيء الذي يستحق بذلك السبب شئ وليس له نصيب آخر
 فصار قوما وان لم يتجد في السبب كما في الام واولادها فانه

الميراث

المدلى به

المدلى به ياخذ نصيبه المستند الى سببه والمدلى ياخذ نصيبا آخر مستندا
 الى سبب آخر فاحتمان فان قيل البتة لام تستحق جميع التركة
 اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض والعصبات قلنا ليس
 ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة بالفرض
 وبعضها بالرد والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبه
 والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصبات قد مر في
 باب العصبات انهم يرجحون بقرب الدرجة فالاقرب يحجب الابعد
 حجب حرمان سواء اتحد في السبب ولا وهذا جار في غيرهم ايضا لكن اذا
 كان هناك اتحاد السبب كما في الجدات مع الام وفي بنات الابن مع
 الصليتين وفي الاخوات لاب مع الاخوات لاب وام وانما لم يكتف
 المصن بالاصل الاول كيلا يتوهم ان ولد الابن ذكر كان او انثى يرث
 مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدل به ولا بالاصل الثاني كيلا يتوهم
 ان ام الام لا ترث مع الاب هكذا قيل وفيه نظر لان الاصل الثاني
 ان احدى ههنا على ظاهره وهو ان الاقرب في الدرجة مطلقا يحجب الابعد
 لزم منه حجب ام الام بالاب وحجب ابن الاخ لاب وام بالاخ لام
 وان قيد بان يكون الابعد مدينا بالاقرب كان الاصل الثاني بعينه
 الاصل الاول فلما مغلج جعلهما اصلين وكان الوهم الاول وهو ان
 ان اولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس بابهم فان قلت المراد
 ان الاقرب يحجب الدرجة من العصبات يحجب الابعد ويدل على ذلك

كذا اذا اختلط النصف بالثلث فقط كما فيمن خلفت زوجا واختين
 لام لا واختلط بالثلثين فقط كما فيمن خلفت زوجا واختين لاب
 وام لا واختلط بالسكن وحده كما اذا خلفت ابنا وبنتا واختلط
 بالثلثين والثلث معا كما اذا تركت زوجا واختين لاب وام واختين
 لام لا واختلط بالثلثين والسكن معا كما اذا تركت زوجا
 واختين لاب وام واتا لا واختلط بالثلث والسكن
 معا كما فيمن تركت زوجا واختين لام واتا فهو اي اختلط
 بالنصف في جميع هذه الصور **مؤنة** يعني اذ خرج
 للزوج في هذه الاختلاطات كلها هو السنة وذلك لانه
 خرج بالنصف لثاة وفيه الثلث والثلثين الثلثة وكلها
 واخلاء في السنة وفيه النصفه المختلط بموضع الفروع
 الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين خرج النصف
 والثلث بمائة فاذا ضرب احدهما في الآخر حصل سنة فهي
 خرج لهما واذا اختلط الربع من النوع للزوج لكل
 النوع الثاني اي بالثلثين والثلث والسكن كما خلف
 زوجا وام واختين لاب وام واختين لام لا وببعضه كما
 اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنتين لا وبالثلث
 فقط كزوج وام او بالسكن فقط كزوج واحد واخاه
 الام لا واختلط بالثلث والسكن معا كزوج وام واختين
 لاب وام او بالثلثين والثلث كزوج واختين لاب وام واثنين
 لام او بالسكن والثلث كزوج وام واختين لام فهو اي اختلط

اي هو في مسائر من الاقلاط الثلثة والثلاثة والرابعة
 وذلك لانه في اقل من النصف الثاني هو السنة وقد فعل فيها
 في الثلث والثلثين فكتبت بها في كل من اقل من النصف الرابع
 وهو الاربع فوجدنا بينها وبين السنة موافقة بالنصف ففيها
 نصف واحد بها في كل واحد من اقل من النصف الثاني عشر ونصف
 الثلث والثلثين ثلثه وهي مائة لاربعة ففيها الكل في الكل فحصل
 ايضا اثني عشر فهو في من الفروض المختلطة والمنحرجة
 المذكورة واذا اقلط الثمن من النصف الاول بكل النصف
 الثاني اي بالثلثين والثلث والسرسي وهذا الاقلط
 انما يتصور على راي ابن اسعور رحمه الله لان الحوم يجب عليه
 النقصان كي اذا ترك ابن كافر وزوجه واما واقتير لاب وام
 واقتير لام فانه الابن الحوم عليه من النصف من الربع الى الثمن
 واما على راي غيره فيصور لان الثمن اذا كان لمرأة وجب
 ان يكون صاحب الثلثين بثلثين وصاحب السدس اما لو قرن وفي
 لعدم صاحب الثلث لان صاحبه اما الام او لولاه الام والام
 ههنا قد جئت من الثلث الى السدس واولاده قد جئوا من
 جميع الثلث فيكونه اقلط الثمن بالثلثين والسدس فقط دون
 الثلث او اقلط الثمن ببعضه اي ببعض النصف الثاني كما اذا
 اقلط بالثلثين والسدس كزوجه وبنتين وام لو بالثلث والسدس
 على رواية كزوجه وام واقتير لام وابن حوم او بالثلثين والثلث
 على رواية ايضا كزوجه وابن كافر واقتير لاب وام واقتير لام

او اقلط

او اقلط بالثلثين فقط كزوجه وبنتين او بالسدس فقط كزوجه وام
 وابن حوم على رواية او بالثلث فقط كزوجه وابن رقيق واقتير
 لام على رواية ايضا فهو من اربعة وعشرين يريد ان يخرج
 فرائض من الاقلط كملها هو هذا العدد ومنه يخرج مسائل
 وبينة ذلك ان في اقل من النصف الثاني هو السنة
 التي دس فيها في الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بالمازوت
 وبين السنة وفي الثمن اعني الثانية موافقة بالنصف ففيها نصف
 احدى مائة كل الاخر فحصل اربعة وعشرون وايضا بين في
 والثلثين وفي الثمن مائة ففيها الكل في الكل فحصل الى اصل
 ايضا اربعة وعشرين ففيها كج الفروض المختلطة بالثلثين
القول موافقة للثمن يعني المثل الى الجور يقال فلانة لعوله
 على اي يميل على جارية ويعني الغلبة يقال فلانة على صبي اي
 غلب ويعني الرفيع يقال عالم الجليل اذا رفعه ومن هذا المعنى لا يفر
 اخذ المعنى المصطلح عليه فلذلك قال العوله وان كان على
 شيء من اجزاء كسدس او ثلثه الى غير ذلك من الكسور الموهوبة
 فيه اذا ضاع الخرج عن فرض وحاصله ان الخرج منها ما
 عن الوفاء بالفروض المحقة قد يرفع التركة الى عدم اكثر من ذلك
 الخرج ثم يقسم حتى يدفن النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبة
 واحدة كما سياتي تفصيلا وقيل هو ما خوذ من المعنى الاول
 لانه المثل يالت الى اعلىها بالجور حيث نقصت من ووفضهم
 لو المعنى الثاني كما ان المثل غلبت على اهلها با دخاله النصف



عليهم واول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب فانه قد وقع في عهدهم صواب
ضاق في حيا من فوضها فثبث في الصلابة فيها فثبث رابعا الى القول
فقال اعلموا الواجب فثبثوا على ذلك ولم ينكروا احد الا ان
بعد مدة فقبض له مثلا انكرته في زمن عمر بن الخطاب فثبثه وكانه سبيها
وسأله رجل كيف تصنع بالوضوء الفايده فقال ادخل الفرج على
من هو اسود حالا وهي البتات والاولى فانهم ينظرون
فرضي الله عنهم الى فرض غير مقدر فقال له رجل ما يقتضيك فتداه شئ
فانه امرانك قسم بين ورثتك على غير رايك فغضب فقال
ملا جمعون حتى ينزل فجمع له الله على الكاذبين اسخ الذي اهدى
رأى على عايد عددا لم يجعل في مال نصيبين وثلاث ويؤيد كلامه اذا
تعلق حقوق بالمال لا يفي ما يقدم من مال ما كان في القوي كالتجهيز واليه
والوصية والميراث فاذا ضاقت الذكوة عن الوضوء لعدم الاقدار
ولا شئ ان من ينقل من فرض مقدر الى فرض آخر مقدر يكون حيا
فرض من كل وجه فيكون لقوي من ينقل من فرض مقدر الى فرض غير
مقدر لان صاحب فرضه ان وجه وعصبة من وجه فاقواله التي
عليه او الزماته اولى لان ذوة الوضوء هي المقدمه على العصبات
ولن انما لصحاب الوضوء المحقق في الذكوة قد تساوا في كسب
الاستحقاق وهو النصيب وودن في الاستحقاق ويا فهد
كل واحد منهم جميع حقه انما لتسع المثل والضرب بجميع حقه اذا
ضاق المثل كما لو ما في الذكوة فاذا اوجب الله في مال نصيبين
وثلاث مثلا علم ان المراد الضرب بهذه الوضوء في تلك الحالة لا في

افيه

وفاء بها بخلاف التجهيز وافاته حقوق حرة كما سلف والنقل
من الوضوء الى العصبية لا يوجب ضعف لان العصبية لقوي سببا
الارث فكيف ثبتت النقصان او اطمأن بهذا الاعتبار بل هي
الاولى فاذة الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء وصول
ن عليهم الجحيم واعلم انه مجموع الخارج سبعة لان الواجب المذكور
في كتابه ستة وفي ربه خمسة اعداد الاثنا والثلاثة والاربعة
والستة والثمانية وذلك لان في الثلث والثلثين كما هو قد
عرفت ان الاختلاف الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي في حقه
عن تلك الحصة وانه الاختلاف بين النوعين يقتضي في ربه ثلث
من ستة واثنى عشر واربع وعشرون لكن للثلاثة تلك
الحصة فبقية لثلاثة اذا انضما الى الحصة صار مجموع سبعة اربعة
منها الى من تلك السبعة لا تعدل اصلا لان الوضوء المتعلق
بهذه الخارج الاربعة اما ان ينفى الحاله بها لو بقي منه شئ زائد
عليها وهي الاثنا والثلاثة والاربعة والثمانية فلا عدل في الاثني
لان المثل انما يكون من اثنين اذا كانه فيها نصفان كزوج وواحدة
لاب وام او نصف ومباقي كزوج واثني لاب وام ولان الثلث
لا الى ربه منها اما ثلث ومباقي كام واثني لاب وام واما الثلث
ومباقي كسنتين واثني لاب وام واما ثلث وثلثان كاختين لام
واختين لاب وام ولان الاربعة لان ما يخرج منها اما ربع ومباقي
كزوج وابن او ربع ونصف ومباقي كزوج وبنت واثني لاب
وام او ربع وثلث ومباقي كزوج وابوين ولان الثمانية لان الخارج

بشور

منها لما نحن وما بق كزوجة وابن او ثمن ونصف وما بق كزوجة
واخت لاب وام فلا عول في شيء من سائرهم في ربه الاربعه وثمة
بها قد عول اما رسته فانها تقول للعشرة ورا وشفا راي
تقول بسرها الى سبعة في اذا اجتمع نصف وثلاثة كزوجة واقتين
لاب وام او اجتمع نصفه وسبب كزوجة واخت لاب وام
واخت لام وتقول بثلاثها الى ثمانية اذا اجتمع نصف وثلاثة
كزوجة واقتين لاب وام واقت لام او اجتمع نصفه وثلاثة
كزوجة واقت لاب وام واقتين لام وتقول بنصفها الى تسعة
اذا اجتمع نصف وثلاثة وثلاث كزوجة واقتين لاب وام
واقتين لام او اجتمع نصفه وثلاث وسبب كزوجة واقت
لاب وام واقتين لام وام وتقول بثلاثها الى عشرة اذا اجتمع
نصف وثلاثة وثلاث وسبب كزوجة واقتين لاب وام واقتين
لام وام ومن المثل يتي شريكه اذ قضى فيها بان للزوجة ثلث
من عشرة فجعل الزوجة بطول ويساهل النكاح عن امرأة طلق
زوجا ولم يترك ولدا ولا ولد الابن في نصيب للزوجة وكانوا
يقولون النصف فيقول لم يعطني شريك لانصاف وثلاث قبله ذلك
فطلبه وعزته وقال قد بقى بهذا الحكم امام عاده ورع واره
به عمر من الله عنه واما اني عشر فهي تقول الى سبعة عشر ورا
لا شفا الى عول بنصف سببها الى ثلثة عشر اذا اجتمع ربع
وثلاثة وسبب كزوجة واقتين لاب وام واقت لام وتقول
بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلاثة وثلاث كزوجة واقتين

لاب وام

لاب وام واقتين لام او اجتمع ربع وثلاثة وسبب كزوجة واقتين
لاب وام واقت لام وام وتقول بسببها وربعها الى سبعة عشر
اذا اجتمع ربع وثلاثة وثلاث وسبب كزوجة واقتين لام وام
واقتين لام وام واما لربعة وعشرون فانها تقول الى سبعة
وعشرين عولا واحدا للمثل المبررة التي لاجتمع فيها الثمن والثلث
والسدس ومن امرأة وبنته ولها واة ولها سميت بنتي
لاها سبت عن علي ربه على من الكوفة فاجاب عنها برأيه فقال
السائل سمعت الربيع للزوجة الثمن فقال صا ركنها تسعا وثلث
في خطبة وتحتوا من فطنته ولا يرا د عول اربعة وعشرين على
هذا العدد **الزوجة** موصوفة وعشرون **الاخذ** ابن معوف
فانه عنده يقول اربعة وعشرون الى احدى وعشرين زيادة
سرها ونحوها عليها كاحرارة وام واقتين لاب وام واقتين
لام وابن موم اذ عنده كح هذا الابن الزوجة من الربيع الى الثمن
فالمثل يخرج ابن اربعة وعشرين لا قبل ط الثمن من النوع الاول
بل من النوع الثاني واما عالت الى احدى وعشرين اذ للزوجة الثمن
وهو ثلثه وللأم السدس وهو اربعة وللأختين لاب وام الثلثه
اعني ستة عشر وللأختين لام الثلث وهو ثمانية فالحج واحد
وثلاثة وعشرون من المثل من اثني عشر وتقول الى
سبعة عشر والدليل على اخصر العول فيما ذكر من الوجوه
الستواء صور اجتماع الزوجين كما لا يخفى **مسألة** في موف
القائل والتدافع والتوافق والتباين بين العددين **من موف**

يحتاج الى موافقة في تقسيم التركة على اعداد المستحقين **بلا كسر** مما يلي
 العددين كونه لهما مساويا **لا في كثرته** وثلاثة مثلا ويسمى **بالتقسيم**
 ولا يبرهن من اعقب ربيما في حليلين والاصل في التركة هو دا عن اهل
 لا تعد وفيه فلا ينصف بالمساواة قطعا وتفاضل العدد **بالتقسيم**
 ان بعد اقلهما الاكثر اي يقينه ومعنى عدده لى لفناء زياه
 انه اذا انتفى الاقل من الاكثر حريتين او اكثر لم يبق من الاكثر شيء
 كالثلثة والستة فانك اذا انقبت الثلثة من الستة حريتين فبقيت
 الستة بالكلية وكذا اطاله اذا انقبت من الستة ثلث حرة انقبت
 الستة باحدة الثالثة فبذلك العدد **بالتقسيم** بالمتساوية اصطلاحا
 بخلاف الثمانية فانك ان انقبت من الثمانية حريتين بقر اثنى فلا يكون
 اثنى وثلاثة بالثلاثة لكن ان بقى منها اثنى اربع مرات فبقيت الثمانية
 فيها ايضا متساوية واختلف العددين في انفسهما بالثلاثة والكثرة
 لا يتصور بالتساوي بل في التفاضل وما بعده الا انه يرد في الاقل
 في التفاضل وصدده واشهر فيما بعده ثم انه في التفاضل بعينين اربع
 مثلا زيمر فقال له او نقول توافل العددين سواء يكونه اكثر
 العددين منقضى على الاقل فتمت **صحيحة** اي فتمت لك في التركة
 فانها منقضى على الثلثة وعلى الاثنين ايضا بلا كسر فيصيب الستة
 كل واحد من الثلثة اثنى ومن الاثنين ثلثة وفقه على ذلك **بلا كسر**
 المتفاضلين والسبب فيه انه اذا عد عدد ما هو اكثر كاه الاكثر من
 الاقل او امثاله فيصيب بالقيمة كل واحد من اهل الاقل اهل **صحيحة**
 بعد امثاله الاقل في الاكثر وهذا هو السبب ايضا في ذكره بقوله او نقول

التفاضل هو انه زيد على الاقل مثلا لو امثاله في اولى الاكثر فاذا
 زيد امثاله على الثلثة مثله حرة صارت ستة وحريتين صارت ثلثة
 واما قوله او نقول هو ان يكون الاقل جزء الاكثر فمن
 غير المتساوية في العبار فقط فانه العدد الاقل ان كانه يعد
 الاكثر سمي جزء الاصل ما وان لم يعده كان افراده فاما
 بالجزء ما كانه جزء واحد الاكثر فلا يستقص التوفيق في
 بالاربع مائة الى العشرة فانها خمسة ولا بالثلثة بالقياس
 الى الحصة لانها ثلثة الخمسة مثل ثلثة وثلثة فانه الثلثة ثلث
 الثلثة فهي جزء لها يعد ثلث حرات ويساويها باء يراه
 عليها مثله حريتين والستة منقضى عليها بلا كسر كما مر فهذا
 مثال التفاضل على جميع التفاضل **بلا كسر** وتوافق العدد بين في جزء
 كالنصف ونظائره ان لا يعد اقلها الاكثر ولكن بعد ما عد
 ثالث **صحيحة** هذا التوفيق صحيح اذا فر العدد بالقيمة المتساوية
 من الوحدات فلا يكون الواحد في عدد او كذا يصح على هذا
 التقدير تعريف التفاضل ما ذكره واما اذا فر العدد بالقيمة
 في مراتب العدد وضرر الواحد ايضا فاجب منها الى ان يقال
 ولكن بعد ما عد ثالث غير الواحد والتفقه تعريف التفاضل
 المذكور بلا شبهة الا انه يعتبر بها كذا واحد من العددين
 المختلفين للواحد وذلك لانه الواحد بعد جميع الاعداد
 وليس في الاصطلاح بينه وبين شيء منها توافل من يتبين
 وليس ايضا بين العددين بعد على الواحد فقط توافق والتوافق

ان المص لم يجعل الواحد عددا فلا اشكال على من يذهب قطعاً كالثانية
 مع العشرين فانه الثمانية لا تعد العشرين لكن بعد ما اربعة
 فانه تعد الثمانية عشرين والعشرين بحسب مراتبهما
 متوافقة في الربيع وذلك لان العدد العاشر لهما في جزء
 الوفاق بينهما فلي عددهما الاربع وهو يخرج الربيع كما هو متوافق
 به فانه قلت خرج النصف اعني الاثنى عشر بعد ما اربعة فلي عددهما
 من المتوافقين بنصف قلت المعتبر في منق الصنعة مع تعدد
 العاد هو اكثر عدد بعد ما ليكون جزء الوفاق اقل في الحساب
 الا يرى ان ربع الشئ اقل من نصفه فانه سهله ولا مانع فانه
 في ان يكون من عددين توافق من وهو متعدد كما لاثنين عشر
 والثمانية عشر فانها متوافقة بالنصف والثلاثين والستين
 الالة العبرة في سهولة الحساب توافقهما في الستين الذي
 هو من احدى لثان ومن الالف ثلثة وتبين العدد من اهل
 بعد العددين المختلفين معا عدد ثالث اصلا كالستة
 مع العشرة فانه لا بعد ما معاً شئ سوى الواحد الذي
 هو ليس بعد عنده ولا خفاء في موقة التماثل والتوافق بين
 العددين بل في موقة التوافق والتباين بينهما فلذلك قاله
 وطريق موقة الموافقة والمباينة بين المتقاربين المختلفين ان يتفق
 من اكثر عدد اقل من الاقل من الجانبين مراتب حتى اتفقا
 في درجة واحدة وانه اتفقا في واحد فلا وفاق بينهما وفاق
 اتفقا في عدد فانه متوافقة بالجزء الذي يخرج ذلك العدد

مثلا

مثلاً اذا فئت من العشرة سبعة بقى ثلثة واذا فئت ثلثة السبعة
 عشرين بقى واحد واذا فئت واحد من الثلثة عشرين بقى اربعة واحد
 اتفق العشرة والسبعة باقياً الاقل من الجانبين مراتب في الواحد
 فانه الباقي من كل منهما في بعض درجات الالف فانه متباين
 واذا فئت من الثمانية عشر ثمانية عشرين بقى منها اثنان واذا
 افئت ثمانية من الثمانية ثلث مراتب بقى منها اربعة ثمانية فانه
 عددان متوافقة والتفصيل انه يقال اذا نقص امثلة الاقل
 من الاكثر فاذا فئت اكثر فانه متساويان وان بقى منه واحد فانه
 متباين فانه لا بعد ما سوى الواحد وان بقى من الاقل واحد
 فبين العددين اربعة تبين وان بقى من الاقل عدد وهو الباقي
 الاول فانه عد الباقي في الباقي الاول فالف في هو اكثر عدد بعد
 العدد من المعوضين بالمعنى المذكور وليس يمكن ان يبقى دليلاً
 من الجانبين عدد كذلك بل لا بد ان ينتهي اما الى عدد بعد ما يليه
 جميع ما قبله فيكون هو اكثر عدد بعد ذلك العدد من ذلك المعنى
 فيتوافق في الكسر الذي هو جزءه واما الى الواحد فيتباين
 وكل هذه الاحكام مثبتة بما ذكره في كتاب اصول الحساب وما ذكره
 المص راجع الى ذكر فانه اذا انتهت الالف في جانب الى الواحد
 فلا بد ان ينتهي اليه في الجانب الآخر فيتوافق في الواحد وانتهت
 في احد الجانبين الى عدد بعد ما قبله فلا بد ان يبقى مثله في الجانب
 الآخر فيتوافق في ذلك العدد فيكون متوافقين في الكسر الذي
 خرج من الاثنى عشر يتوافقان بالنصف كما في العشرة والاربعة

وفي الثلث يتوافق بالثلث كما في التسعة والاثني عشر وفي
 الاربع يتوافق بالربيع كالثمانية والاثني عشر كذا
 الى العشرة اي يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما دونها
 بواحد من الكسور التسعة المشهورة وهي النصف الى العشرة ويسمى
 في مع ما يتركب منها بالاقفاة او الكثرير بالكسور المنطق وفيما
 وراء العشرة يتوافق بحزب الوقف من الكسور اللاحقة التي
 لا يمكن التعبير عنها الا باضافتها الى مخارجها اعني في احد عشر
 يتوافق بحزب من احد عشر كالتين وعشرين مع ثلثة
 وثلثين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط وتوافق في
 من احد عشر وفي ثلثة عشر يتوافق بحزب من ثلثة عشر
 وعشرين وتسعة وثلثين فان العادلهما ثلثة عشر وفي خمسة
 عشر يتوافق بحزب من خمسة عشر كالتين مع خمسة
 واربعين فان خمسة عشر بعدهما معا في التوافق بحزب من
 ويمكن ان يعبر عن هذا اللاحق بانها متوافقة بثلثين
 الذي بحزب خمسة عشر كما يعبر فيما بعد في اثني عشر كاربعة
 وعشرين وستة وثلثين بانها يتوافق بنصف السبع فيما
 بعد في اربعة عشر كالتين وعشرين واثني عشر واربعين بانها
 يتوافق بنصف السبع وبثلثين فيما وراء العشرة بالكره
 ان يعبر في التوافق بالاجزاء المضاف الى الخرج بحزب من احد
 عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن
 في بعضها ان يعبر الكسور المنطقية والنبية على ذلك فليطرح

المنطق بالاصح حيث ذكر احد عشر وخمسة عشر فاعتبر هذا
 الذي ذكرناه في سائر الاعداد لتوافقها بالمنطق
 والاجزاء المضاف الى مخارجها والوجه في انحصار النسب بين
 العددين في الاقسام الاربعة انما ان نسبت عدد الى آخر
 فان تساواه فيها من ثلثة والاقفاة كما في الاقل يغيب للكنة
 فمداخلاة وانه لم يكن مغيبا فانما لا يعد بها عدد غير الواحد
 متوافقا لولا بعدهما فتبين **باب**
 اي نصيب مسائل التواقيع وموافاة يؤخذ السهام من اقل عدد
 يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورثة **م** كذا في
 نصيب المسائل **م** من المعنى الذي ذكرناه الى كسبه اصوله ثلثة
 منها بين السهام الماخوذة من مخارجها و **م** بين الورثة من
 الورثة **م** و اربعة منها بين الورثة والورثة اما الاصول
 الثلثة فاحدها ما ذكره بقوله **م** ان كان سهام كل في ثلث
 من الورثة **م** انقضى عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الفرب كالبولين
 وبنين **م** فاعلم ان كسر فله من الابوين سريها وهو
 واحد بنين الثلثة اعني الاربعة فله واحد منها اثنا عشر
 السهام على رؤس الورثة بلا كسر والثاني من الاصول
 الثلثة هو ان يكون الكسر على طائفة واحدة اي ان يكون
 على طائفة واحدة فقط نصيبهم من التركة ولكن بين سهامهم
 رؤسهم موافقة **م** كذا من الكسور فيصير وفق عدد
 رؤسهم من ان كسر عليهم السهام ويتم تلك الطائفة الواحدة **م**

الذي هو ثلثه صار ثلثه وخرين نصيب الحصة في الحقة وايضا
 فكل ثلثه وخرين نصيب الا فقلت لاني في المصوب صار ثلثه فاعطيت
 كل واحدة منهم اثنين وقد يقال ذكر الحصص منها اصل الحصة
 وهذا واورد المثال من القول وهذه تبيها على ان المثال
 وعولها معا صار ثلثه اصل الحصة في ان عدد الرؤوس يقرب
 فمهما لم يقرب في اصله وعا صر منه الاصول الثلاثة انه استقام
 الهام على الورثة فذاك وهو الاصل الاول وان لم يستقم فاما ان
 ينكر على طائفة واحدة او اكثر والثاني هو المذكور في الاصول الاربع
 والاول لا يخفى من ان يكون بين سبعة تلك الطائفة وبين عدد رؤوسهم
 موافقة او لا فالاول هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل الثالث
 واما الاصول الاربع التي بين الرؤوس والرؤوس فانه
 ان يكون اكثر اي كد الهام على طائفتين من الورثة
 او اكثر ولكن بين اعداد رؤوسهم اي رؤوس ابن اكثر عليهم
 ساهمهم بمثلته والمراد باعداد الرؤوس ما يتساوى له عين
 تلك الاعداد ووفقها ايضا فانه اذا كان بين رؤوس طائفتين ساهمهم
 مثلا موافقة يرد عدد رؤوسهم الى وفقه او لا لم يقرب المماثلة بين
 وبين سائر الاعداد كما تتطلب عليه فالحكم فيها اي في من
 الصورة انه يقرب احد الاعداد المماثلة في اصل الحصة
 فيحصل ما يصح به الحصة على جميع الفرق من سبعة بنات وثلث بنات
 وثلث اعمام الحصة من ستة للبنات الثلثة والثلثه وهو اربعة
 ولا ينقسم عليهم لكن بين الاربع وعدد رؤوسهم موافقة بالنصف

فاخذنا نصف عدد رؤوسهم وهو ثلثه وللبنات الثلث السدس وهو
 واحد فلا ينقسم عليهم ولا موافقة بين الواحد وعدد رؤوسهم
 فاخذنا جميع عدد رؤوسهم وهو ايضا ثلثه وللاعمام الثلث
 الباقي وهو واحد ايضا وبينه وبين عدد رؤوسهم ما يتساوى
 واحدنا جميع عدد رؤوسهم ثم بين بين الاعداد المماثلة
 بعضها الى بعض فوجدنا ما يتساوى فخرين احدا وهو ثلثه في
 اصل الحصة اعني للثلاثة فصا ر ثمانية عشر فمما ينقسم الحصة
 كما للبنات اربعة فخرين هاهنا المصوب الذي هو ثلثه فصا
 اثني عشر فلكل واحدة منهم اثنتان وللبنات واحدة واثني
 ايضا في ثلثه فكل ثلثه فكل واحدة واحدة وللاعمام واحد
 ايضا فخرين في الثلث واعطيت كل واحد منهم واحد
 ولو فرضنا في الصورة المذكورة عا واحدا له للاعمام
 الثلثة كما لا يخفى على طائفتين فقط وكافة وفق عدد
 رؤوس البنات مماثلة لعدد رؤوس البنات اذ لكل منهما
 ثلثه فيصير في الثلث في اصل الحصة فيصير ثمانية عشر ويصح
 السهام على الكل كما هو والاصل الثاني من الاربع ان يكون
 بعض الاعداد اي بعض اعداد رؤوس الورثة المتكثرة
 عليهم ساهمهم من طائفتين او اكثر متساوية البعض
 فالحكم فيها اي في من الصورة انه يقرب ما هو اكثر
 تلك الاعداد في اصل الحصة كما روي زوجات وبنات هنات
 واثني عشرها اصل الحصة من اثني عشر للبنات الثلث السدس

وهو اثنتان فلا يستقيم عليهن وبين رؤوسهن وسهامهن مائة
 فاخذنا مجموع عدد رؤوسهن وهو ثلثة للزوجات الاربع وهو
 ثلثة فلا استقامة وبين عددي رؤوسهن وسهامهن مائة فاخذنا
 عدد الرؤوس ثمانية وللانعام الباقية وهو سبعة فلا يستقيم
 على اثني عشر بل بينهما تبين فاخذنا عدد الرؤوس بالسر
 ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤوس المأفودة فوجدنا الثلثة
 والاربع متداخلتين في الاثنى عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤوس
 ففربنا في اصل المثلث وهو ايضا اثني عشر قصارا مائة واربعين
 واربعين فيخرج المثلث اذا كان الجذر من اصل المثلث اثنتان ففربنا
 في المذهب الذي هو اثني عشر قصارا اربعة وعشرين فكل واحد
 منهن ثمانية وللزوجات من اصل ثلثة ضربنا في المذهب المذكور
 صار ستة وثلاثين فكل واحد اربعة فتمت زوجة وللانعام سبعة
 فربنا في اثني عشر ايضا فحصل اربعة وثلاثون فكل واحد
 منهم سبعة ولو فرضنا في من الصور زوجة واحدة بدل
 الزوجات الاربع لكان الاثني عشر طائفتين فقط اعني طائفت
 الثلثة والانعام اثني عشر ولكاه عدد رؤوس الجذرات المتداخلة
 في عدد رؤوس الانعام فيضرب اكثر من بين العددين المتداخلتين على
 اثني عشر في اصل المثلث فيحصل ما يستقيم على الكل على قياس
 ما عرفت والاصل الثالث ان الاربع اذ يوافق بعض
 الاعداد ان بعض اعداد رؤوس من اكثر عليهن سهام
 من الطائفتين او اكثر بعض فالحكم فيها ان في من الصور

اذ يضرب



ان يضرب وفق اعداد اي اعداد رؤوسهم في مجموع
 الثلثة ثم يضرب جميع ما يبلغ في وفق العدد الثالث اذ وافق
 ذلك المبلغ الثالث والا فليبلغ اي اذ لم يوافق المبلغ
 الثالث في يضرب المبلغ في جميع اعداد الثلثة ثم يفر المبلغ
 الثلثة في العدد الرابع كذلك اذ وافق اذ وافق
 المبلغ الثلثة لا وفي جميع اذ لم يوافق ثم يضرب المبلغ الثلثة
 في اصل المثلث كما ربع زوجات وغاية عشر بنتا وهي
 عشرة جددة وستة اتمام اصل المثلث اربعة وعشرة
 للزوجات الاربع الثمن وهو ثلثة فلا تنقسم عليهن وبين عدد
 سهامهن ورؤوسهن مائة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن وثلث
 الثلثة عشر الثلثة وهو ثلثة عشر فلا تنقسم عليهن وبين
 عددي رؤوسهن وسهامهن موافق بالنصف فاخذنا نصف
 عدد رؤوسهن وهو ثلثة وحفظناه وللدان المخرج
 للسدس وهو اربعة فلا تنقسم عليهن وبين عددي رؤوسهن وسهامهن
 مائة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن وللانعام الباقية وهو واحد
 فلا تنقسم عليهن بنية وبين عدد رؤوسهن مائة فحفظنا عدد
 رؤوسهم فحصل من اعداد الرؤوس المحفوظ اربعة وثلثة
 وخمسة عشر ثم طلبنا بينها التوافق فوجدنا الاربع موافق
 للثلاثة بالنصف فوجدنا اربعينها الى نصفها وخرينها في الاخرى
 صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للثلاثة بالثلث ففربنا
 ثلث اهدى في جميع الاخرى صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا

الثالث وهي خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فخرنا ثلث خمسة
 عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثلاثون ثم ضربنا
 هذا الجبل في الثالث في اصل المثلث اعني اربعة وعشرين فحصل
 اربعة لآل وثلاثمائة وعشرين فخرنا بجمع المثلث اذا كان
 للزوجات من اصل المثلث ثلثه ضربنا في المذروب وهو مائة
 وثلاثون فحصل مائة واربعين فكل من الزوجات الاربع
 مائة وخمسة وثلاثون وكذا لبنات الثمانية عشر ستة عشر
 وقد ضربنا في ذلك المذروب فصار الفين وثلاثين فكل واحد منهن
 واحدة منهن مائة وستون وكاف الجوز المثلث عند اربعة
 وقد ضربنا في المذروب المذكور فصار سبع مائة وعشرين
 فكل منهن ثمانية واربعون وكذا لاعام رسة واحد ضربناه
 في المذروب فكان مائة وثلاثين فكل واحد منهم ثلثة واذا
 جميع انصباء الورثة بلغ اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين والاصل
 الرابع من الاربع اذ يكون الاعداد اى اعداد رؤوس من اكر
 عليهم سلامهم من طائفتين او اكثر مبانيه لا يوافق بعضها بعض
 فالحكم فيها ان يضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم يضرب ما يبلغ
 في جميع الثالث ثم ما يبلغ في جميع الرابع ثم يضرب ما ابقى في
 اصل المثلث كما ضربت جدت وعشرين في رتبة واعام
 اصل المثلث اربعة وعشرين فكل واحد منهن ثلثة لا يستقيم
 عليهم وبين رؤوسهم وسلامهم مبانيه فافدنا عدد رؤوسهم
 اثنا عشر والجدت الست السدس والاربعة فلا يستقيم عليهم وبين

عدد رؤوسهم وسلامهم موافقة بالنصف فافدنا نصف عدد رؤوسهم
 وهو ثلثة ولبنات العشر الثلثة وهو ستة عشر فلا يستقيم
 عليهم وبين رؤوسهم وسلامهم موافقة بالنصف فافدنا نصف عدد
 رؤوسهم وهو ثلثة ولا اعام البقية الباقية وهو واحد فلا يستقيم عليهم
 وبين رؤوسهم وبين رؤوسهم مبانيه فافدنا عدد رؤوسهم وهو ستة
 فصار مائة من الاعداد المأخوذة للرؤوس اثنا عشر وثلثه
 وخمسة وسبعة وعشرين كلها اعداد مبانيه فخرنا بالثلاثة في الثلث
 صا رسة ثم ضربنا هذا الجبل في خمسة فصار ثلثين ثم ضربنا الثلثين
 في البقية فحصل ثمانية وعشرة ثم ضربنا هذا الجبل في اصل المثلث
 وهو اربعة وعشرين فصار الجوز ثلثة آلاف واربعين وسما يستقيم
 المثلث على جميع الطوائف اذا كان للزوجين من اصل المثلث ثلثة
 فخرنا في المذروب الذي هو مائة وعشرة فحصل ثمانية وثلاثون
 فكل واحد منهن ثلثة مائة وخمسة وعشرين وكذا للجدت الست اربعة
 قد ضربنا في ذلك المذروب المذكور فصار ثمانية واربعين فكل
 واحدة منهن مائة واربعين وكذا لبنات العشرة ستة عشر
 ضربنا في المذروب المذكور فبلغ ثلثة آلاف وثلاثمائة وستين فكل واحد
 منهن ثلثة وستة وثلاثون وكذا لاعام البقية واحد ضربناه في
 ذلك المذروب فكان مائتين وعشرين فكل واحد منهم ثلثة وعشرين
 الانصباء ثلثة آلاف واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقواء
 ان تلك الرهاس لا يقع على اكثر من اربعة طوائف فانه قد اشتهر
 في الاصول التي بين الرؤوس والرؤوس القبايل والتوائف والقبايل

والنفاه حتى صار باعتبار اربعة فلم يعتبر في الاصول التي بين الزوجين
والسهم النفاه كما اعتبر في الفات الثلث حتى يكون اربعة ايضا قلنا
لم يعتبر النفاه في سهمها بل ردت الى الموافقة ان لم ينقسم السهم على الزوجين
والا لمخالفة ان انقسمت عليها زوجا ولاختصا مثال الاول زوج
واثنية وبناته اربعة المثلث منها لزوج واحد منها والثلث
الباقية بين الابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن
بنات والثلث ينقسم على السبعة كلها متوافقة بالثلث الذي هو
اللاق من سدين العدد بين النفاه في زوجين والزوجين السبعة الى وفق
وهو اثنية فيصيب في اصل المثلث فيصير ثمانية ويصير منها المثلث
كافة للزوج واحد وقد ضربناه في المفروب الذي هو اثنية فكانه
اثنين فاعطينا بما اياه والباقي ستة ستقسم على الورثة الباقية
ومثال الثاني زوج وبناته اربعة المثلث ستة والسدس سبعة وثمانية
اثنية للابن والثلثان وثمانية للزوجين ويستقيم عليها كما في
صوره التي هي كافة بين السهام والزوجين مماثلة في الحقيقة فذلك
صار الاصول المحتاج اليها كسبعة لاثنية فانه قلنا ان كان من
بعض اعداد الزوجين ثمانية وبين بعضهما الالف تدافروا وتوافق
وتباين فماذا فعل بناك قلت انه اتفق ذلك في كل بعض ما علم
في اصله فيكتفي من الثمانية بواحد منها ويوجد وفق المثلثا فليز
ويذهب في الالف لم ينسب الجلية الى احدى الثمانية ويحذف ما يقتضيه
منه النسبة **مسألة** واذا اردت ان تعرف نصيب
كل فريق كما كانت الزوجات والاعمام وغيرهم من النسيج

الذي

الذي استقام على الكل **مسألة** ما كان لكل فريق من اصل المثلث
فما ضربته في اصل المثلث اي في المفروب الذي ضربته في اصلها
فما حصل من هذا الفرب كان نصيب ذلك الفريق وكذا عليك من
الجموع المثلثة السابقة للاصول الستة التي فيها ضرب فلا حاجة الى ايراد
الاثبات منها فاذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احوال
ذكر الفريق من النسيج فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المثلث
على رؤوسهم ثم افرب الخارج من هذا القسم في المفروب الذي
ضربته في اصل المثلث لاجل التصحيح **مسألة** من فر الخارج
في المفروب نصيب كل واحد من احوال ذكر الفريق **مسألة** المثلث
المذكور في ثمانية اعداد رؤوس الورثة كان للزوجين من اصل المثلث
ثلاثة فاذا قسمتها عليها كانت اربعة واحد ونصف فاذا ضربته
في المفروب الذي هو ثمانية وعشرة حصل ثمانية وخمسة عشر
فهو نصيب كل واحد من الزوجين وكافة للبنات من اصلها كعشرة
فاذا قسمتها على العشرة التي هي عدد من خرج واحد وثلاثة اربعة وعشرين
فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المفروب وحصل ثمانية وستة
وثلاثون فهو نصيب كل بنت وكافة للزوجين من اصلها اربعة فاذا
قسمتها على الستة التي هي عدد من كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته
في المفروب المذكور حصل مائة واربعون فهو نصيب كل جدة
وكافة للاعمام من اصلها واحد فاذا قسمتها على السبعة التي هي عدد من
كان الخارج ربع واحد فاذا ضربته في المفروب الذي هو ثمانية
وعشرة حصل ثمانية وثلاثون فهو نصيب كل عم وولوفه كل نصيب كل واحد

من اعداد الوترين بقية من هناك **وهو** **لوق** وهو ان يتم المظروب
اي العدد الذي في ثبته في اصل المثل للقسمي **على** **اي** **وقت** **كثيرة**
من **وقت** **الورثة** ثم اضرب الخارج من **من** **القيمة** في **نصيب** **الوقت**
الذي قسم عليهم المظروب **فان** **هل** **من** **هذا** **الظ** **نصيب**
كل واحد من اعداد ذلك الوقت في المثل المذكورة للثبته **اذ**
قسم المظروب وهو مائة وعشرة على المئتين خرج مائة وخمسة
فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل المثل وهو ثلثه حصل
ثلاثمائة وخمسة عشر في كل واحد منهما فاذا قسمتها ايضا على الباق
العشر خرج واحد وعشرون فاذا ضربت ما خرج في نصيبه
من اصل المثل وهو ستة عشر حصل ثلثمائة وستة وثلاثون في كل
لكن بنت واذا قسمتها ايضا على الجذات الست خرج خمسة
وثلاثون فاذا ضربتها في نصيبها من اصلها وهو اربعة حصل مائة
واربعون في نصيب كل جزء فاذا قسم المظروب ايضا على
الاعام البقية خرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم
من اصلها وهو واحد كانه بالاصل ثلثون في كل واحد واحد
من مائة الوترين اربعة الالة الا اربعة في نصيب من اصل
المثل على الوقت والتا في ثمة المظروب في اصلها عليهم ومنك
وهو **لوق** وهو طريق النسبة هو الاوقع اذا كان في
قمة وروب كما في الاوكين وهو تنسب سهام كل وقت من اصل
المثل الى عدد رؤسهم **فان** **اذا** **عن** **اعداد** **رؤس** **غيرهم** **ثم** **يطلى**
بمثل تلك النسبة من المظروب **لأن** **واحد** **من** **اعداد** **ذلك** **الوقت**

ففي مثله

ففي مثله التي بنى اذ انسب سهام المئتين وهي ثلثة اليها كما انسب
مثلا ونصفا واذا اعطيت كل واحد منهما من المظروب مثل تلك
النسبة اعني ثلث ونصف كانه ثلثا وخمسة عشر واذا انسب
سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤسهن وهو عشرة
كانت النسبة مثلا وثلثة انما هي ثلث واذا اعطيت كل بنت مثل
المظروب ومثل ثلثة انما كانه ثلثا ثلث مائة وثلاثون واذا
نسبت سهام الجدات وهي اربعة الى عدد رؤسهن وهو ستة
كانت ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدة ثلثي المظروب كانه
مائة واربعون واذا انسب سهام الاعام وهو واحد الى عدد رؤسهم
وهو سبعة كانت النسبة سبع واحد واذا اعطيت كل واحد منهم
سبع المظروب حصل ثلثون **فصل** في قسمة التركة
بين الورثة والاعام **وهو** **ان** **تلك** **تقوله** **من** **الترك** **بمعنى** **الطلب**
بمعنى المطلوب ثم انما كان في نصيب المسائل وبعين النصيب للوقت
من الورثة وكل واحد من الوقت شرع بغير قسمة التركات بين الورثة
والاعام وتفسير الانصاف من التركة وتوزيعه ان اذ كان بين التركة
والنصيب مماثلة فالاعام ظاهر فاذا لم يكن بينهما مماثلة فاضرب سهام كل
وارث من نصيب المثل في جميع التركة ثم اقسم المبلغ على النصيب
اي اذا كان بين النصيب والتركبة مائة سقا طريق من من القيمة
نصيب ذلك الوارث كما ذكرنا مثلا اذا خلفت زوجا واماً
واختين لارب وام كانت المثل من ستة وتعود الى الثمانية فلزوج
من ثلثة وللام واحد وللختين من اربعة فانه وضمن جميع التركة

خمسة وعشرون دينارا كاهنينا وبين النصفين الذي هو ثمانية
 مائة واذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث من ميراث التركة
 فاقرب نصيب الزوج من النصفين وهو ثلث في كل التركة يحصل
 خمسة وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على النصفين اعني ثمانية و
 تسعة دينارا وثلثه اثنان دينار ففمن نصيب الزوج من تلك
 التركة فاقرب ايضا نصيب الام من النصفين وهو واحد في جميع
 التركة فلكونه الطاهر خمسة وعشرين فاذا قسمها على الثمانية في
 ثلثه وثمانين وثمان دينار ففمن نصيب الام من التركة فاقرب نصيب
 كل افة من النصفين وهو اثنان في كل التركة يحصل ثمانون
 واذا قسمت هذا المبلغ على الثمانية خرج ستة وثمانين وربع دينار
 ففمن نصيب كل افة من التركة واه كاهن النصفين والتركه موافقه
 فاقرب يساهم كل وارث من النصفين في وقت التركة ثم اقسم
 المبلغ الطاهر من هذا القرب على وقت النصفين فطاري نصيب
 ذكر الوارث في الوجهين اي في الوجه الاول والثاني
 اليه والوجه الثاني فاه ثمانية اطلق الوجه الاول ولم يغير شي
 وقيد الثاني بالموافقه قلت اما اطلاق الاول فلكونه ثمانية
 ما عدا صورة المائمه سواء كاه بين النصفين وكل التركة مائة كما تر
 من المثال في المثال المذكور او موافقه كما اذا كانت التركة
 في تلك المائمه خمسين دينار او كاه بينهما مائله كما اذا كانت
 التركة في تلك المائمه ثمانين دينار او كاه في ثمانية افر
 في ثمانين الصدين نصيب كل واحد من النصفين في جميع التركة وقسم

المبلغ على النصفين كما على صورة المائمه ثمانية منها ايضا نصيب كل وارث
 من تلك التركة الموقوفه واما تعيين الثاني بالموافقه فلا اختصاص به بالوقت
 مقبلا الى التباين لكن يشترط في التفاضل شتر اكل المتداخلين
 في كل واحد من اقر المتداخلين في حكم المتداخلين كما اشرنا
 اليه فيما سلف ففهم في التفاضل الوجهان الجارية في التوافق
 واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسر فالقاعدة ما قرناها
 واما اذا كاه فيها كسر فاقرب الى بسط التركة من جنس واحد
 فطريق البسط اقر نصيب النصفين من التركة في كل كسر ويريد
 على الطاهر ذلك الكسر ثم يقرب العدد الذي ضمنه المثال في ثمانية
 كسر التركة ايضا ثم بعد ما طاهرين ما مر من القرب والعلمه
 فيكون الطاهر نصيب الوارث الواحد فاه ثمانية وثمانين في المثال
 المذكور ان التركة خمسة وعشرون دينارا وثلاث مائة دينار
 في ثمانية والعشرين في ثمانية الثلث اعني الثلث فحصل خمسة
 وسبعون ويزيد عليه الثلث فيصير المبلغ ستة وسبعين ثم ضرب
 الثمانية التي هي النصفين في ثلثه ايضا فحصل اربعه وعشرون و
 فاذا قربنا نصيب كل وارث من الثمانية في ستة وسبعين
 وقسم الطاهر على المبلغ اعني اربعه وعشرين كاه الطاهر
 نصيب كل وارث كاه التركة كانت كسر وسبعين عدد اصفى
 وكاه لصد المائمه من اربعه وعشرين بهذا الذي ذكرناه
 من الوجهين انما هو لموافقه نصيب كل فرد من الورثة اما لموافقه
 نصيب كل زوج منهم فاقرب ما كاه للزوجين من اصد المائمه

في وفق التركة ثم اقسام المبلغ الحاصل من هذا القرب على وفق تصحيح
 المسئلة ان كان بين التركة وتصح المسئلة موافقة وان كان بينهما مخالفة
 فاقرب ما كان لكل فريق في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جميع تصحيح
 المسئلة فالخارج نصيب ذلك الوفق في الوصية اي الموافقة
 والباقي من التركة وفق زوجه واربع لولت لاب واح فاصل المسئلة
 ستة وتعود الى تسعة فاذا خربنا التركة ثلثين كان بين التركة وتصح
 توافق بالثلث فاذا خربنا نصيب الزوجه من اصل المسئلة وهو ثلث في
 وفق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على
 ثلث المسئلة وهو ثلثه ايضا خرج عشرة فهي نصيب الزوجه واذا
 خربنا نصيب الاقرب لابي وام من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث
 التركة صار اربعين فاذا قسمنا على ثلث المسئلة كان الخارج
 وهو ثلثه عشر وثلث نصيب هؤلاء الاقرب فاذا خربنا
 نصيب الاخضر لأم وهو ثلث في ثلث التركة حصل عشرة فاذا
 قسمنا على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ستة وثلثه نصيب
 هاتين الاخضر وارث غيرهما فصلنا سابقا باه كذا في قوله
 الموافقة انه نصيب قسم نصيب كل وفق في كل التركة ولقسم الحاصل
 على جميع التصحيح فيجب نصيبهم ايضا وباه المداف في كل الموافقة
 مثال البانية ان يوصي التركة في المسئلة المذكورة اثني وثلثين فيكون
 بينهما وبين التصحيح وهو تسعة ابانية فاذا خربنا نصيب الزوجه وهو
 ثلث في كل التركة حصل ستة وتعود فاذا قسمنا هذا المبلغ على
 جميع المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلث

نصيب الزوجه

نصيب الزوجه من ثلث التركة فاذا خربنا نصيب الاقرب لابي وام
 وهو اربعة في كل التركة حصل ثلثه ونمايه وعشرة فاذا قسمنا
 هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو اربعة عشر تسعة
 نصيب الاقرب من الابوين من التركة المذكورة واذا خربنا نصيب
 الاخضر لأم في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ
 على التسعة كان الخارج وهو سبعة وتسعين نصيبهما من التركة المذكورة
 ومن البنية الوفق الطبيعي يقضي تقديم موقة نصيب كل وفق على
 معرفة نصيب كل واحد منهم كي روي بينهما في الفصل السابق
 واما قضاء الديون فدين كل عزم منزله سهام كل وارث في المال
 ومجموع الديون بمنزلة التصحيح والعلم انه الباقي من التركة بعد
 التجهيز والتكفين او في بالديون فلا اشكال لانه كل عزم يا قد
 وبه كذا وانه لم يبق بايع بعد الزمائم فالطريق في موقة كل نصيب
 كل عزم من ثلث التركة لانه ان جعل دين كل واحد منهم بمنزلة
 سهام كل وارث من تصحيح المسئلة وجعل مجموع الديون بمنزلة
 مجموع التصحيح ويعلم ان ما مر في تعيين نصيب كل وارث فانه مات
 شخص وترك تسعة دنانير وكان عليه لواحد عشرة دنانير والآخر
 خمسة دنانير ومجموع الدينين كان اربعة عشر دنانير ودين
 بمنزلة التصحيح وبسبب التسعة والحق عشرة موافقة بالثلث فاذا
 خربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة حصل
 ثلثه فاذا قسمنا هذا الحاصل على وفق التصحيح وهو تسعة
 كان الخارج وهو تسعة نصيب من كان له عشرة واذا خربنا

دين من له خمسة دنانير عليه في وقت التركة اثنى ثلثة حصص في عشرة فاذا
 قسمنا هذا الجليل على ثلث التقييم كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كافة
 له خمسة ولو فرضنا ان التركة في الصلوة المذكورة ثلثة عشر كان
 بين التقييم والتركة اربعة في يقرب دين صاها العشرة في كل التركة
 فيحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا الجليل في كل التقييم وهو عشرة
 كان الخارج وثلاثة وثلاثون نصيب من كافة له عشرة ويقرب ايضا
 دين صاها الخمسة في جميع التركة فبلغ خمسة وستين واذا قسمنا هذا
 الجليل على خمسة عشر خرج اربعة وثلاثون وهو نصيب من له خمسة ولو فرضنا
 في تلك الصلوة ان التركة خمسة دنانير كان بين التركة والتقييم اربعة
 بالخص من كونها اقل من التركة فليقت عليه فخرج من صاها العشرة
 في خمس التركة وهو واحد واقيم الخارج وهو عشرة على التقييم
 وهو ثلثة فيكون الخارج وهو ثلثة وثلث نصيب من كافة له عشرة
 واخر ايضا دين صاها الخمسة في وقت التركة واقم الى اصل على وقت
 التقييم وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو واحد وثلث نصيب من كافة
 له خمسة وقد اخطأ على كسب الطبق الجارية في البينة بينة وله الوفاة
 والحد اقله ايضا **فصل في النكاح** وهو تعاقل من الزوجين
 والمراد به من هنا ان تصالح الورثة على احوال بعضهم عن الميراث
 بشئ معلوم من التركة وهو جائز عند التمسك بقوله محمد في كتاب
 الصلح عن ابن عباس وذكر عمر وابن عباس ان عبد الله بن عمر بن
 طلحة امرأة ثاخر الكلبية في عرض الوتة ثم ماتت وهي في العدة فوريثها
 عتمة ثم ابعث ثلث نسوة لاني فصا طوا انا عن ابي ثني على ثلثة وثلاثين

الف فبقدر دين ثمانية وقيل دواهم من صالح من الورثة على شئ
 معلوم من التركة فاطم من سبابة من التقييم اي نصيب المثلثة
 ابع وجود المصالح بين الورثة ثم اطم من سبابة من التقييم ثم اقسم
 باقية التركة اي ما بقى منها بعد ما افذه المصالح على سبام الباقي
 اي على سبام باقية الورثة من التقييم كزوجة وام وعم
 فاحصل ابع وجود الزوجة من ستة وهي مستقيمة على الورثة
 لازوج سبام ثلثة وللأم سبامان وللعم الباقي وهو سبام واحد
 فصالح الزوج عن نصيب الذي هو النصف على ما في ذمة الزوجة
 من المهر وخرج من البين فيقسم باقية التركة وهو ما عدا المهر بين
 الام والعم اثلاثا بقدر سبامهما من التقييم ويكون سبام الباقي
 للام وسبام واحد للعم كما كان الحال كذلك في سبامها من التقييم
 قلت ملا جعلت الزوج بعد المصالح ما افذه المهر وخرج
 من البين بغير المهر المدوم واي فائدة في جعله دافلا في نصيب المثلثة
 ابع انه لا يافد شيئا وراى ما افذه قلت فائدة انا لو جعلناه
 كافة لم يكن وجوب التركة ما وراى المهر لا نقل فرض الام من ثلث
 اصل المال الى ثلث ما بقى اذ في قسم الباقي بينهما اثلاثا فيكون للام
 سهم وللعم سبامان وهو خلاف الاصحاء اذ حقها ثلث الاصل
 واذا اؤخذ الزوج في المثلثة كافة للام سبامان من الستة وللعم
 سهم واحد يتقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فيكون مستوفيه
 حقها من الميراث ولو فرض انه صالح الع على شئ من التركة ووجه
 من البين فامثلة من الستة فاذا نصيب الع منها بقى خمسة ثلاثة للزوج

الزوجة

سبام

وانما في الام فبعد انما بين الزوج والام فله زوجة ثلثة انما في الام
 مخاف وان صاغت الام على شيء فخرت كان المثلث ايضا في السنة
 فاذا طلق منها سها في الام بقى الزوج فيجوز له ان التركة ارباعا ثلثة
 منها الزوج و واحد للام **باب الرد** الرد ضد العوة اذ
 بالعود ينقص سهم ذوي الفروض ويرزوا اهل العدة وبالرد
 يزاد السهام وينقص اهل العدة وبعبارة اخرى في العود
 تفصيل السهام على الخرج وفي الرد تنقص الخرج على السهام فنقول
 ما فصل من الخرج عن فرض ذوي الفروض والاشقي له من
 العصبية يرد ذلك الفاضل على ذوي الفروض بقدر حقوقهم في
 على حسب النسب ان يترسوا هم على الا على الزوجين سها فانه لا يرد
 عليها اصلا كما في اول الكتاب وهو ما في الرد على الزوجين
 قوله تعالى الصها به سواي جهودهم كمال ومن تابعهم و به اذ
 اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوي الفروض
 بل هو بيت المال و به اذ عروة والذري ومالك والشافعي
 ولكن المحققين ان الصها في قالوا لو اندرس بيت المال يرد
 الفاضل على ذوي الفروض بنسبوا بعضهم والا لكان بيت المال ويرد
 عن ابن عباس انه لا يرد على ثلثة الزوجين والدة وقال عثمان يرد
 على الزوجين ايضا اصح من اني الرد باه الله قد نصيب اصحاب
 النوايف بالنسب فلا يجوز ان يرد عليه لانه تعد من الحد الشرعي وقال
 ومن يعص الله ورسوله ويتق حدوده الآية وبها لفصل عن فرضهم
 ما لا يستحقه فيكون بيت المال كما اذا لم يترك وارثا اصلا اعتبارا

للعنف

للعنف لكل ولنا قولهم ولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب
 اي بعضهم اولى بغير ان بعضهم بسبب الرحم فمن الاب دلت على انهم
 جميع تركه الجداش يصل الرحم واية المولى بنتا وبيت استحقاق في العلم
 من المال لكل واحد منهم فوجب العلم بالآيتين باه جعل لكل واحد
 بثلثة الثلثة لم يجعل ما بقى مستحقا لهم للرحم بهذه الآية ولهذا لا يرد
 على الزوجين لانعدام الرحم في صفتها وايضا لما قد علم على عبد
 بن ابي وقاسم يعود وقال سعد اما انه لا يرثني الا ابنتي على
 فاصح في جعل المثلث بنت الى اة قالتم الثلث خير والثلث كثر
 فقد ظهر انه سعد اعتقد انه البنت ترث جميع المال ولم يترك
 عدم وبنوه من العصبية بما زاد على الثلث مع انه لا وارث له الا ابنته
 واهل فذلك على صفة القود بالرد اذ لو لم يستحق الزيادة على
 النصف بالرد يكون له العصبية بالنصف وفي حديث عبد بن
 شعيب عن ابيه عن جده انه علم ورث الملائكة اي جميع المال
 عن ولدها ولا يكون ذلك الما بطريق الرد وفي حديث عائشة بن
 الاسقع انه علم قال في المرأة يرد ثلث ثمنها وعقيقها والا بن
 الذي لو عنت به وايضا اصحاب الفروض قد تشاركوا في المثلث
 في الاكسام وتدرجوا بالقوبة ومجدا للقوبة في حق اصحاب الفروض
 واهل يمكن علم للعصبية كمن بنت بها الترحيم بمنزلة واية الام في حق
 الا في الاب وام فاه واية الام واهل يوجب بانواة العصبية الا
 انه كصير الترحيم وبهذا في الما لرب عن قوله ما فصل عن الفروض
 ما لا يستحقه فيوضع في بيت المال لمصالح المسلمين عانة ولما كان هذا

المخرج بالسبب الذي استحق به الوضوء كانه من على الوضوء فيرد عليهم
 على قدر انصباهم وكي سقط اعتبار الاقرب والاقوى في اصل
 الوضوء سقط في استحقاق الرد ثم سئل الباب اي باب الرد
 عند من قال بـ **افساح اربعة** وذلك لان الموقوف في المثلثة اما
 صنف واحد من يرد عليه ما فضل واما اكثر من صنف واحد وعلى
 التقديرين اما ان يكون في المثلثة من لا يرد عليه او لا يكون فافق
 الافساح في اربعة **احدا** اذ يكون في المثلثة صنف واحد من
 يرد عليه ما فضل عن الوضوء عند عدم من لا يرد عليه على هذا
 التقدير فاجعل المثلثة من رؤسهم اي رؤس ذلك الصنف الواحد
 لان جميع المال لهم بالوضوء والرد معا ورؤسهم متساوية فلا مزية
 لرأس على آخر وذلك **كما اذا ترك الميت** بنتين او بنتين
 لو جدتين فاجعل المثلثة من اثنتين واعط لكل واحد منهما نصف
 التركة لتساويهما في الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما على السوية
 فيكون القيمة على عدد الرؤس في العصبات اعني اذا ترك البنتين
 او اخوين مثلا وايضا فرضهم بقسم على عدد رؤسهم فيقسم الكل
 كذلك ابتداء قطعا لتطويع الحاشية في القيمة والقيمة التي اذا جتمع
 في المثلثة جنبه او ثلثة اجناس من يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه
وهذا الاستواء على انه الاجتماع لواقع بين من يرد عليه ان يكون
 جنسين او ثلثة اجناس لا ان يرد عليه فذلك كما قيل في حاشية او اكثر
 وعلى تقدير الاجتماع فاجعل المثلثة من رؤسهم اي مجموع رؤسهم
 مولاة المجمعين المأخوذة من مخارج المثلثة اعني اجعل المثلثة

من اثنتين

من اثنتين اذا كان في المثلثة سداسة كذا وافق لام لانه المثلثة
 2 من سنة ولها منها لثافة بالوضوء فاجعل الاثنتين اصل المثلثة
 واقسم التركة عليهما تعقير فليكن واحدة منهما نصف المال او ثلثة
 اي اجعل المثلثة من ثلثة اذا كان فيها ثلث وسدس كوله في
 الام مع الام اذا المثلثة على هذا التقدير ايضا من سنة ومجموع
 السهام المأخوذة للورثة المذكورين ثلثة فاجعلها اصل المثلثة واقسم
 التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلوله الام ثلثة من المال وللأم
 ثلثة او من اربعة اي اجعل المثلثة من اربعة اذا كان فيها
 نصف وسدس كينت وبنت ابنت او بنت وام لانه المثلثة
 ايضا من سنة ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة ثلثة للبنت
 وواحد لبنت الابن او الام فاجعل المثلثة من اربعة واقسم التركة
 ارباعا ثلثة ارباعا للبنت وربعا منها للام او بنت الابن او من
خ اي اجعلها من خي اذا كان فيها ثلثة وسدس كينت
 وام او كان فيها نصف وسدس كينت وبنت ابنت وام
 او كان فيها نصف ثلث كذا في باب وام واختر لام وكذا في
 باب وام وام فاجعل المثلثة من الصور الثلث ايضا من سنة والام
 التي اخذت منها خيرة في الاولى للبنتين سهام اربعة وللأم وسدس
 فيجعل التركة اخيرا اربعة منها للبنتين وواحد للام وفي الصور الثانية
 قد اجمع اجناس ثلثة وسهامهم المأخوذة من سنة السنة ايضا
 ثلثة منها للبنت وواحد لبنت الابن وواحد للام فيقسم التركة
 عليهن اخيرا بقدر سهامهن فليكن ثلثة اخيرا لبنت الابن

خرج للاح خزانة في الصوت الثالث يكون السهام الخافضة
 من السهم ليدف فلافت من الابوين ثلثة اسهام ولا فخر لام
 سهامه وكذا للاح مع الاغت من الابوين سهامه يجعل الخافض
 المثلث ويقسم الثلثة اخا ساكنه ذكر لغير المسافة يجعل القسمة
 قسمة واحدة لا يرد لغيره اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما
 بحقه من السهام ثم قسمت الباقى من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام
 صارت القسمة حريز ثم اذه القسمة على الوجوه المذكورة اه استقامت
 على الورثة فذاك واه لم يتفق كما اذا اختلفت بنت وثلاث بنات
 ابن فليبت ثلثة اسهام يستقيم عليها ولبنات الابن كسهم اهل
 فلا يستقيم عليهم كما في نصيب المثلث على قسمة فاقرب
 الثلثة اعني عدد رؤوس من انكر عليه في اصل المثلث وهي
 الاربعه فيصير اثنى عشر للبنات ثلثة ولبنات الابن ثلثة
 منقسم عليهم والقسم الثالث من للاح الاربعه ان يكون
 مع الاول اي مع اخي الواحد ممن يرد عليه من لا يرد عليه
 يعني ان يكون في المثلث جنس واحد ممن يرد عليه ويكون
 اهل لا يرد عليه كالزوجه او الزوج اعطى من لا يرد عليه
 من اقل خاريه واقسم الباقى من ذلك الخريه على عدد رؤوس
 من يرد عليه اعني ذلك الخريه لو اهدى كسنت تقسم جميع المال
 على عدد رؤوسهم اذا انفردوا عن لا يرد عليه فاه استقام الباقى
 على عدد رؤوس من يرد عليه فها اي حريه هذه الاستقامة ولت
 من لا يرد عليه في المثلث كزوجه وثلاث بنات اقل خريه

وضمن لا يرد عليه

٢١
 فوض من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوجه واحدتها ثلث
 وهي مستقيمة على عدد رؤوس البنات وهو نظيره ما في باب
 التصحيح من ان كان سهم كل من فوق منقسم عليهم كسهم
 فلا حاشه الى خريه وان لم يستقم ذلك الباقى على عدد رؤوس
 من يرد عليهم فاقرب على قياس ما في باب التصحيح وفق
 رؤوسهم اي رؤوس من يرد عليهم في خريه فوض من لا يرد عليه
 ان وافق رؤوسهم ذلك الباقى في اصل نصيب المثلث كزوجه
 وثلاث بنات فاه لقل خريه فوض من لا يرد عليه اربعة فاذا
 اعطيت الزوجه واحدتها ثلث بثلث فلا يستقيم على عدد رؤوس
 البنات الست لكن بينهما توافق بثلث اذ لا جبر بالحدافله
 كما عرفت فاقرب وفق عدد رؤوسهن ومواتن في الاربعه
 يبلغ ثمانية فلزوجه منها ثلثه ولبنات ستة والا راي
 وان لم يوافق عدد رؤوسهم الباقى فاقرب كل عدد رؤوسهم في
 خريه فوض من لا يرد عليه فاميل في اصل من قرب وفق الرؤوس
 في خريه على تقدير التوافق لو من خريه كل عدد رؤوس فيه
 على تقدير التوافق بن نصيب المثلث وقد سبق مثال الموافقة
 في ذكر امثال الباقى فقول كزوجه وخمس بنات من
 الصورة كالصورتين السابقتين اصلها من اثني عشر لاجتماع
 الربيع والتثنية لكن يرد مثلها الى الاربعه التي هي اقل خريه فوض
 من لا يرد عليه فاذا اعطيت الزوجه منها واحدتها ثلث
 فلا يستقيم على البنات الست بل سهامهن ويبر عدد رؤوسهن

فربما كثر عدد رؤسهن في مخبئ فرض من لا يرد عليه اي الاربعه فخصر
 عشرة ومنه يصح المثل كانه زوج واحد خبئه في المظروب
 الذي هو غنة فجاه غنة فاعطيناها لياه وكاف بين ست
 ثلثة خبئها في غنة صارت غنة عشر فلكل واحدة منهن
 ثلثة والقسم الرابع من ثلثة الافاق الاربعه اذ يكون مع
 لثاني اي مع اجتماع الجنين عن ندم عليه من لا يرد عليه
 وانما اكتفينا باجتماع الجنين بناء على اذ استواء دلي على اذ
 لا يوجد مثله منها لربع طوائف وهي روية فاقم ما بقى
 من مخبئ فرض من لا يرد عليه على مثله من يرد عليه فانه ارتفاع
 الباقي من ذلك مخبئ على هذه المثل فيها ولا حاجة الى الفرب
 لانه الباقي حق من يرد عليه بقدر سهامهم فيقسم على ما بينهم فما
 لصاب بينهما واحد فقد لصاب ذلك السهم وما لصاب
سهمين فهو لصابهما واذا استقام الباقي على ما بينهم لم يخارج
 هرب المثل في ذلك نعم يمكن اذ يستقيم على ما بينهم ولا يستقيم
 ما لصاب كل جنس على عدد رؤسهم فيجاء به هذه الما الفرب
 كما كتوفه وهذا الذي ذكرناه من كونه الباقي في القسم الرابع
 متقيما على مثله من يرد عليه انما هو في صورة واحدة وذلك
 لان الباقي من مخبئ فرض من لا يرد عليها ما واخيرا يكون مخبئ فرضه
 اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد ولا شبهة في اذ
 الواحد انما يستقيم على مثله من يرد عليه اذا كان مستحق الربع
 شخصاً واحداً فيكون المثل من القسم الثالث وانما ثلثة يكون

مخبئ ذلك

مخبئ ذلك الزوج اربعة كما اذا اعطى الزوج الربع مع وجود الباقي
 الزوج مع عدمها فان كان صاحب الربع الزوج فان كانت البنت
 موقوتة فالمثل من القسم الثالث ايضا وان كان مع ذي فرض
 لفر في يكون مثله من يرد عليه ارباعاً لولها نصف ولا استقامة
 لثلثة على شيء من الاربعه والخمسة وان كان صاحب الربع الزوج
 يتصور ههنا الاستقامة كما نذكر وانما يكون كما اذا كان المخبئ
 ثمانية فيعطي الزوج ثلثها ويبقى سبعة ولا استقامة ههنا ايضا
 لانه مثله من يرد عليه لا تجاوز الخمسة كما ترى ولا يمكن اذ يستقيم
 السبعة على عدد لقل منها فليس يمكن اذ يستقيم الباقي من مخبئ فرض
 من لا يرد عليه على مثله من يرد عليه في هذا القسم الا في صورة
 واحدة وهي اذ يكون للزوجات اى لهن الجنه واحداً كما
 او اكثر الزوج ويكون الباقي بين اهل الرق اثلاثاً كزوجة
 واربع جدات وست اخوات لاج فان لقل مخبئ فرض لا يرد عليه
 اربعة فاذا اخذت المرأة واحداً منها بقى ثلثة وهي ههنا
 مستقيم على مثله من يرد عليه لانها ايضا ثلثة لانه حق الاخوات
 لام الثلث وحق الجدات السدس فلا اخوات ساهما وللجدات
 سهم واحد ففي هذه الصورة لا يستقام الباقي على مثله من يرد
 عليه لكن نصب الجدات الاربع واحد فلا يستقيم عليهن بل سها
 ابنة فمظن عدد رؤسهن باسره وكذا نصب الاخوات البنت
 اثنتان فلا يستقامة عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسها من الواحدة
 بالنصف وذن عدد رؤسهن الاخوات بالنصفها وهو ثلثة

ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤوس فلم يجدناه ففرضنا فوق رؤوس الازواج
 وهو الثلثة في كل عدد رؤوس الجدات وهو الاربعه فحصل اثني عشر
 ثم فرضنا في الاربعه التي هي مخارج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانية واربعين
 فحصلت المسئلة كانه للزوجات واحد فرضين في المصروف الذي اثني
 عشر فلم يتغير في عطية الزوج وكافة للجدات ايضا واحد فرضين
 في ذلك المصروف فكان اثني عشر فلكل واحدة منهن ثلثة وكافة للجدات
 لام اثنا عشر فرضين هما في دفع اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن
 اربعة وان لم يستقيم بالبقية من مخارج فرض من لا يرد عليه على مسئلة
 من يرد عليه فافرض جميع مسئلة من يرد عليه في مخارج فرض من لا يرد
 عليه فالحاصل اجمالي الفرض مخارج وفرض الفوقيين اربعون
 من يرد عليه ومن لا يرد عليه وان لم يكن تصحيح المسئلة بالنسبة الى الجدات
 كاربعة زوجات وفتح بنات وست جدات اصل فرض المسئلة
 على سلف من اربعة وعشرين لا يختلط الثمن بالثلثين والسكر
 لكننا ردنا فوددناها الى اقل مخارج فرض مسئلة من لا يرد عليه
 وهو الثمانية فاذا دفعنا ثلثها الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم
 على الخمسة التي مسئلة من يرد عليه منها لانه الفرضين ثلثه وسدس
 بل يسهما مبانيه فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه اعني الخمسة في مخارج
 فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فبلغ اربعين فهذا الجليغ مخارج فرض
 الفوقيين واذا اردت ان تعرف حصته كل فريق منهما من هذا الجليغ
 الذي هو مخارج فرضهما فطريقه ما اشار اليه بقوله ثم افرضنا
 من لا يرد عليه من اقل مخارج فرضه في مسئلة من يرد عليه

فيلكون

فيلكون اجمالي نصيب من لا يرد عليه من الجليغ المذكور وذلك لان فرضنا
 مسئلة من يرد عليه في اقل مخارج فرض من لا يرد عليه فيكون اجمالي
 من ضرب سهام من هذا الاقل في المصروف الذي هو ثلث المسئلة
 حصته من الجليغ الذي حصل من ضرب هذا المصروف في المخارج
 الاقل على قياس ما تحققت فيما مر وافرض ايضا سهام كل فريق
 من يرد عليه من مسئلتهم فيما بقي من مخارج فرض من لا يرد عليه
 فيكون اجمالي نصيب ذلك الفريق من يرد عليه وذلك لان
 حق كل فريق من يرد عليه انما هو في البقية من مخارج فرض من
 لا يرد عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك
 المخارج واحد في اخرين في الخمسة التي هي مسئلة من يرد عليه كما
 اجمالي فحق الزوجات من الاربعين وبنات من مسئلة
 من يرد عليه وموسبعة ببلغ ثمانية وعشرين فهي لهن من الاربعين
 والجدات من مسئلة من يرد عليه واحدة فاذا فرضنا في البقية
 كافة سبعة فهي للجدات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد عليه
 وفرض كل فريق من يرد عليه وان لم يستقم على هاد كل فريق فذلك
 قال وان انكر السهام المأخوذة من مخارج وفرض الفوقيين
 على البعس او اجمع صحيح المسئلة بالاصول البعس المذكورة
 في باب التصحيح في الصور التي نحن فيها كان من الاربعين
 نصيب الزوجات الاربع عشرة فبين رؤوسهن وسهامهن
 مبانيه فاخذنا مجموع عدد رؤوسهن وكافة سهام البنات التي
 منها ثمانية وعشرين فبين الرؤوس والسهام مبانيه فتدكرنا عدد

اربعة فاذ اخرجنا فرض من لا يرد عليه

الرأس بحاله وكان سهم الجذرات الست منها سبعه وبينهما ايضا
 مباينة فاخذنا عدد رؤسهن باكر مع ثلثين بين اعداد الرؤس
 والرؤس الموافقة فوجدنا ان رؤس الجذرات ورؤس الرؤس
 متوافقة بالنصف ففرضنا نصف الاربعه ستة قبله اثني
 عشر وعلى موافقه لرؤس البنات التسع بالثلث ففرضنا ثلث
 التسع في اثني عشر فصلا ستة وثلاثون فرضنا هذا المثلث في الاربعين
 قبله الفا واربعماية واربعين ففرضنا المثلث على احاد الفوف
 كان نصيب الزوجات من الاربعين ثلثه وقد ضربناه في المرفوع
 الذي هو ستة وثلاثون قبله مائة وثمانين فكل واحد من الرؤس
 ستة واربعه وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضربناه
 في المرفوع المذكور فصار الفا وثمانية فكل واحد منهن مائة
 واثنى عشر وكان نصيب الجذرات منها كسبه وقد ضربناه في المرفوع
 المذكور فصار مائتين واثنين وخمسين فكل واحد من الجذرات
 اثنان واربعون فانه قلت قد اجتزت القيم الثلاث المماثلة
 والموافقة والمباينة بين الباقي من اقل خارج فرض من لا يد عليه
 وبين عدد رؤس من يرد عليه فلم اذا اقتصر في القيم الرابع
 على المماثلة والمباينة بين ذلك الباقي وبين مثله من يرد عليه قلت
 لانه الباقي من محجه فرض من لا يد عليه اما واحد او ثلث او سبعة
 كما سبق لتوزيعه من انه الحجة اما اثناة واما اربعة واما ثمانية
 ومثله من يرد عليه اما اثناة او ثلث او اربعة او ثمانية كما سلف
 تصويبه ولا موافقه اصلا بين هذه الاعداد وبين تلك الخلاف

القسم الثالث

القسم الثالث اذ يمكن فيه ان يكون عدد رؤس من يرد عليه عددا
 موافقا للباقي من محجه فرض من لا يد عليه كما في المثال الذي سبق
 تصويبه **باب مقاسمة الجد** المقاسمة مفاعله من القيم فلا
 قسمة بين الجد والافوة والافوات على منسوب ابني صنفه
 فلتقريب هذا الباب بالمقاسمة بيني عاق وصاحبه ومن وافقه
 قال ابو بكر الصديق رة ومن تابعه من الصحابة رة كان بن عباس
 وابن الزبير وابن عمر وحذيفة اليمامة وابي سعيد الخدري وابي
 بن كعب ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري وعائشة وغيرهم
 رضوا له عليهم اجمعين بنوا لابيها وبنوا لعملات من الافوة والآلات
 لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الاب بل لجد يستند بجميع المال لآل
 وهذا قول المصنف له وشيخه وعطاء وعروة بن الحارث
 وعمر بن العبد العزيز والحن وابن سيرين له وبه يفتي عند
 المصنف له وقاس على وابن اسود وزيد بن ثابت رحمهم
 يرتدون مع الجد وموكلهما وقول مالك والشافعي له واما
 بنو الافوة فيستقون مع الجد اجماعا كما مر والعلم ان الجد شبه
 الاب في حجب اولاد الام وفي ان اذا زوج الصغيرة او الصغيرة
 لم يكن لها ميراث اذا بلغ وفي ان لا ولاية لآل في الانكاح مع قيام الجد
 في طاهر الرواية كلاب وفي ان لا يعمل الجد بولد الولد وفي كل واحد
 مع ابا بنين كرم على الاف وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استيلاء
 الجد مع عدم الاب وفي ان لا يجوز دفع الزكوة اليه وفي ان يتصرف
 في المال والنفس كلاب وشبهه الا في ان اذا كان للصغير عهد

وام كان النفقة عليها لثلاثين على اعتبار الجدة كما على الالة
والام وفيه انه لا توازن النفقة على الجد المفسر كالا في وفي عدم
وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد وفيه ان الصغير لا يصير
باسلام الجد وفيه ان اذا اقربنا فله ان لا يثبت النسب بحرم
لقراره وفيه ان لا يحق لاهل بيته ان يولد كل واحد في الالة
فلتعارض من الالهام اختلف العلماء من الصحابة والتابعين
وغيرهم في مسئلة الجد مع الالهة وتوقف بعضهم فيها كما توقف
ابو حنيفة في مسئلة الدبر ووقت الحضانة والنفقة المكنون
وامتنع جماعة من الفقهاء في الجد وقال محمد بن مسلم ينفق فيه
بالاصلاح وقال محمد بن الفضل البجلي يدفع اليه الدرهم
الذي اجمعت عليه الصحابة ويصالحه عن الباقي ثم ان ابا حنيفة
هو افتار قول ابي بكر لانه ثبت على قوله ولم يخلف عنه الرواية
وقد روي عن عبيد بن الحارث انه حفظ عن عمر بن الخطاب في الجدة
تقيقة يخالف بعضها لبعض وفي رواية انه عمر في خطبة الناس
فقال ملأ راء منكم اهد البني ع قفي للجد شي فقال راء رايته
عم قفي للجد بالسر فقال مع من كان من الورثة فقال
لا ادرى فقال لا ادرى ثم قال لهم اني فقال رايته عم
قفي للجد بالسر فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى
فقال لا ادرى وعلى هذه الرواية شهد ثالث بالنصف والرابع
بجميع ثم انه جمع الصحابة في بيت لتفقوا في الجد على قوله اهد
فقطت فيه من القف فيعرفوا مدعوين هاتين فقال عمر

الى ابنة انه ينفقوا في الجد على شي والدليل على ما افتار ما نقل
عن ابن عباس رضي الله عنه قال لا نفق عليه زيد جعل ابن الابن ابن
ولا جعل اب الاب ابا ومعناه انه لا نفق والقراب من الجاني
يكوة على صفة واحدة فاذا مات الجد فام ابن الابن مقام ابن
في حجج الاخوة فكذا لكر اذا مات ابن الابن فينفق ان يقدم
اب الاب في حجتهم ايضا واعلم ان عليا وابن معمر وزيد
بن ثابت هم من بعد اتفقهم على توريث الاخوة مع الجد فنفقوا
في كيفية القسمة فذهب على رضي الله عنه يسمع الاخوة ما لم
ينقص حظ من الدرهم واذا انقص يعطى الدرهم لانه لا
لا ينقص حظ من الدرهم فاذا كان مع اخوته لا يواحد لو
ثلاثة او اربعة فلقا بينهم خبيرة واذا كانوا غنة قالوا في كل
سواء واذا كانوا ستة كاه الدرهم خيرة وايضا بنو العلات
لا بعدد في القسمة عنده فاذا كان الجد مع اخيه لاب وام
اخيه لاب كاه المال نصفين بينه وبين الاخ من الابوين وايضا
الجد عنده لا يعصب الاخوات المنفردات اصلا بل يكوة الالهة
عنده صامبه فرضه فاذا كانت معه اخوات لاب وام واخوات
لاب فلا يولي نصف المال ولثاينه درهم وللجد الباقي وذهب
ابن معمر رضي الله عنه الجد يقاسمهم ما لم ينقص حظ من الثلث
وافق فيه زيد واذا بنو العلات لا يعتد بهم في القسمة مع بنو
الاعيان وافق فيه عليا واذا الاخوات المنفردات ذوات
فروض مع الجد كما عند علي رضي الله عنه صامبه الكتاب قول زيد

بالذکر لانه لا یوسف و... له افترا قولی القسم وده قد
 علی وابن اسعد رضى و من رسم الحقی انه اذا کاف ابو حنیفه فی جانب
 وصاحباه فی جانب کاف موخیرا فی ای القولین شیئا تفصیر
 قولی ید تنصص قولهما فلذکر قال **و** عند زید بن ثابت
 لجد مع بنی الاعیاء والعلات لفصل الامریین من المقاسمة وملت
 جمیع المال اذا لم یتطابق بهم رؤسهم **و** تفصیر المقاسمة
 انه یجعل فی القسمة کما حد الافوت فیکتم المال بینهم و بین الافوت
 للذکر مثل حظ الانثیین و یجعل نصیبهم مع الافوت کنصیب واحدة منهم
 وذلك لانه یشبه الاب من جهة و یشبه الالة من جهة اخرى
 موقوف علیهما حق من التبهین فعملناه کالاب فی حب الافوت لانه
 و کالالة فی قسمة المیراث مادامت المقاسمة خیرا له فاذا لم یتفرخ خیرا
 له اعطیناه ثلث المال لانه مع الاولاد یرث السهم فی الافوت
 یضا عفی ذکر وایضا اذا قسم المال بین الابویین فلام الثلث والاب
 الثلثان واما فی الدرقة الاولى واما کاف الجد واهلته فی الدرقة
 الثانية وکان الهجرة للسهم کاف الجد ضعفه اعنی الثلث
 فاذا کاف مع الجد اربع واحدة بالمقاسمة نصف المال فمخرج
 له من الثلث واذ کاف مع اخوته فمات ویاة واذ کاف
 مع ثلثه فالثلث خیر له لان نصیبه بالمقاسمة ربع واذ کاف
 مع اربعة لارب واما او ثلثه فالمقاسمة اربعة واهه کانت
 لربع اخوته فی الثلث سواء واذ اذاته الافوت
 علی الاربع کاف الثلث خیرا له **و** بنو العلات یدخلون فی القسمة

و مع بنی الاعیاء

و مع بنی الاعیاء اضرای للجد نصیب فاذا اخذ الجد نصیب بنو العلات
 خرجون من البین خائیین بغير شیء والباقی من المال یعد نصیب
 لبنی الاعیاء ینفکونه فیما بینهم للذکر مثل حظ الانثیین وذلك لان
 بنی العلات یرثونه مع الجد واعد بنو الاعیاء ولا یرثونه معهم
 فلا ید من اعتبار انهم فی حق الجد واعتبار سقوطهم فی حق بنی الاعیاء
 فینفکونه فی القسمة تعلیلا لنصیب الجد ولا یأخذونه شیئا ونظیر
 انه خلفا واهل لایراع واهل لاب فلام السهم اعتبارا
 لانه من الاب فی جهة کونه وارثا معناه الجملة مع انه یخرج منها
 بالاف من الابویین فاذا کاف مع الجد اربع لارب واما فی ثلثه
 وثلث المال سواء علی جهة الثلث و لانه من الابویین الباقی
 وخرج الالة لاب خایب وان دخل فی الطبقات وان فرضنا بده
 الالة لاب لاهل لاب کاف المقاسمة خیرا لجد ویکونه المثلک من
 جهة فلیخرج منها سهما والباقی و هو ثلثه لانه من الابویین ولا یأخذ
 لاف من الاب الا ای بنو العلات یرثونه من البین خائیین
 بغير شیء الا اذا کانت من بنی الاعیاء افض واحدة فی رها
 اذا افضت فرضها ای مقدار فرضها **اعنی** نصف الکلی یصیب
 الجد باقی شیء بعد مقدار فرضها فلیبقی العلات والای
 وانه لم یبق شیء بعد مقدار فرضها فلا شیء لهم وانه قلنا
 مقدار فرضها لاهل الافوت لاب واما اولاد یصرون عصبة مع
 الجد عند زید فلا یبقی لهم فیص عندهم الالة المثلک الا کدرية
 کما تنفق علیه لکن حظ الافوت لاب واما اذا کاف واحدة لا یزاد

على نصف المال ولا ينقص عنه مع وجود بنى العلات فيأخذ مقدار
فرضها كاملا الا يرى انه لو كان مكانه احد صاحب فرض سوى
البنات وبنات الابن لاخذ صاحب الفرض فرضه وكان للابن
من الابوين نصف المال فانه يبق شي كانه بنى العلات فكذا يكون
لها نصف المال مع اهدقاه ببق شي كانه لهم وذلك كدوافع
لاب وام واخوين لاب فهبت المقاسمة خبر الجدة لانا جعله كانه
فكاه في المثلث من الاول فله سهمان وبق ثلث اسهم فلاقت
من الابوين نصف المال وهو اثناة ونصف فكل المثلث وضربنا
في خمسة النصف صارت عشرة فله اربعة وللأخت لاب وام خمسة
ويبقى سهم واحد لا يستقيم على الاختين فرضنا عدد هما في العشرة
صار الحاصل عشرين فبها يصح المثلث فله ثمانية وللأخت من الابوين
عشرة وللأختين لاب اثناة والما فصلناه استأرقوله
فيبقى للأختين لاب عشر المال ويصح ان عشرين وذلك في تقسيم
المثلث انه يقول للجدة سهمان وكل اخت سهم واحد ثم اهل
من الابوين يترو من الأوسى ما يتبع بها نصف المال
وهو سهم ونصف فيبقى للأختين لاب نصف سهم وكل واحد
منها ربع فوقع الكل بالربع فبها ضربنا خمسة في اصل المثلث وهو
خمس صارت عشرين من اثنان ما بقي لبنى العلات شي واما
ما لا يبق لهم شي بعد ما اخذت الأخت لاب واح فرضنا
فقد ذكره بقوله ولو كانت في هذه المثلث اخت واحدة
لاب مكانه الأختين لاب لم يبق لها شي وذكر لانه الجدة

أخذ منها بالمقاسمة نصف المال وهو خبره من ثلثه وبقى نصف
فهو للأختين لاب وام فلم يبق للأختين شي وكذا الحال
اذا كانت من بنى الأعمام افتاه فصاعدا فانه كانه الثلث
حينئذ من المقاسمة او مسما وبالن اهد الجدة الثلث وكانه الثلثه نصيب
الأختين من الابوين وان كانت المقاسمة خير لانه اذا على
الثلث فسقى من المال ما هو اقل من الثلثين تكون الأختين فلهن على
التقدير الاول مقدار فرضيهن وعلى الثاني ما اقل منه فلم يبق
لبنى العلات شي على التقديرين واذا اخطأ بلام اي بلجد
الأخت من بنى الأعمام او العلات او مسما صورق المضادة
كما مر وسهم فله من افضل الامور الثلث بعد فرض ذاك السهم
اي يدفع الى ذاك السهم سهم ثم يعطى للجدة افضل الامور الثلث
التي من المقاسمة المذكور سابقا وثلث ما يبق وكذا في جميع المال
وذلك الا فصل اما المقاسمة كزوج ووجه وان كانت
المثلث من اثنين بوجود النصف واحد منها للزوج والآخر
للجدة والا في ما نصف ولا يستقيم عليهما فرض بنا عدد صافي اصل
المثلث حصل اربعة فلزوجة اثناة وكل واحد من الجدة والالة
واحد فقد حصل بالمقاسمة ربع جميع المال وهو افضل من كسر
وكذا من ثلث ما بقي منها لانه سدس كل المال ايضا واما ثلث
ما بقي بعد فرض ذى السهم كد وجة واخوين واخت
فالمثلث منها من ستة للجدة السدس فيبقى خمسة وللأخت
لها فرض بنا خمسة الثلث في ستة صار ثمانية عشر فله ثلثة

فيبقى خمسة عشر ثلثا وهو خمسة الجدة والباقى منها عشرة فكل
 من الاخوين اربعة ولافت اثناة وانما كاه ثلث ما يبقى منها
 لفضل من المقاسم لان المثل على تقدير ما من كاه ايضا الجدة
 واحد منها فيبقى خمسة فاذا جعلت الجد كاه في كاه مومع الاخوين
 والافت كسبع اقولت ولا استقام للجنة على السبع بل
 بينهما تباين ففي بناء عدد الرؤوس وموالبعة في اصل
 المثل وموالبعة فصل اثناة واربعوة فكلورة منها كسعة
 ويبقى خمسة وثلاثة وكل واحد من الجد والاخوين عشرة
 ولافت خمسة ولا خفاء في انه المنة من ثمانية عشر افضل
 من عشرة من اثنين واربعين وكذلك ثلث ما يقع في هذه الصوة
 لفضل من سدس جميع المال لان المثل على هذا التقدير ايضا
 من كاه فكل واحد من الجد والجدرة منها واحد فيبقى اربعة بين
 الاخوين والاخوين وصح كاه اخوت فلا يستقيم الا اربعة
 عليها بل بينهما ابانة فاذا ضربنا المنة التي هي عدد الرؤوس
 في الة بلغ ثلثين فكل واحد من الجد والجدرة خمسة ولافت
 اربعة وكل واحد من الاخوين ثمانية ولافت ثمانية في الة
 من ثمانية عشر افضل من خمسة عشر من ثلثين وانما سدس
 جميع المال الجد وجدة وبنت واخوين فاصل المثل من ستة
 لاجتماع النصف والسدس فثلث نصف وموالبعة للجنة
 سدسها ومو واحد فيبقى سهاة فان قاسم الجد والاخوين
 كاه لثالث السهمين اعني ثلثي سهم واحد واه اعطيناه

ثلث باقى

ثلث باقى كاه لاه ايضا ثلثي سهم واحد واذا اعطيناه سدس
 جميع المال كان سهم واحد فالسدس خيرة ومو ثلث للاخوين سهم
 واحد لا يستقيم عليهما فاذا قرب عدد رؤسها في الة
 بلغ اثني عشر ومنها نصف المثل وانما كاه ثلث الباقى
 خيرة الجد وليس للباقي ثلث مومع فاقرب مومع الثلث في اصل
 المثل كما صورناه في المثل المذكور لافضل ثلث ما يبقى
 على المقاسم سدس كل المال حيث قرب الثلث في الة فها
 ثمانية عشر وصح منها المثل فان تركت زوجا وجدا
 وبنتا وافت لاب وام لولاء لسدس خيرة الجد وتقول
 المثل لثلاثة عشر ولا شئ للافت من المثل من اثني عشر
 لاجتماع النصف والرابع والسدس على ما سلف وتقول لثلاثة عشر
 لان ابنت تأخذ النصف من اثني عشر وموالبعة والزوجة
 تأخذ الربع ومو ثلثة والجد يأخذ السدس وموالبعة فيبقى لام
 واحد ولا بد لها من اثنين لاه صفا السدس على اثني عشر
 ولا شئ للافت لانها تصير عصبة مع البنات وكذا هو الجد
 فاذا عاين المثل لم يبق للعصبة شئ وانما اخذ الجد السدس
 فما لو ضيف لاه بالعصبة وانما كاه سدس جميع المال خيرة لانه
 يأخذ اثنين من ثلثة عشر وعلى التقدير المقاسم اذا اخذ
 الزوجة الربع من اثني عشر والبنت النصف والاح اثنين
 يبقى الجد والافت واحد فيجعل الجد كاهيتين فيكون مومع
 كثلث اخوات ولا استقامة للواحد على الثلثة فيقرب

وانما اخذ خيرة الجد
 فيزداد

الثلثة في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فلبست ثمانية عشر وبنزوي
 تسعة ولام ستة فيبقى ثلثة وللجدة اثنتان ولاثت واحد وكذا
 الحال على تقدير اخذ ثلث باقى لانه الباقي وهو الواحد لا يوجد
 له ثلث صحيح فيجب محو في اصل المسئلة يبلغ ايضا ستة وثلثين
 ومن المعلوم ان اثنين من ثلثة عشر جبره ^{التي} اثني عشر وثلثين
 فانه قلت مخرج المسئلة من المسئلة التي كانت السدس فيها جبر الجدة
 من المقاسم وثلث باقى فلما ذكرت مخرجها لم يبق على المثال
 الذي حرقت في ذكره فائدة اخوة هي اذ الالف لا ب و ام
 واه لم يكن محو بالجد كنهها لا يبرث مع في بعض المسائل لعرض في هذه
 المسئلة التي نحن فيها فانه كوة السدس خيرا الجدة اقتضى اذ جعل الجدة
 فيها صاحبة فرض وقد عالت المسئلة بالفروض التي اجتمعت فيها من
 اثني عشر لثلاثة عشر فلم يبق شيء لالف التي صارت عصبة
 بالبنات الجدة كما عرفت وكنيا يتكرر مزيد توضيح بهذا الكلام والعلم
 ان زيد بن ثابت لا يجعل الف لا ب و ام اولاب صاحبة فرض مع
 الجدة بل جعلها مع عصبة الالف المسئلة الاكدرية فانه جعلها فيها
 صاحبة فرض مع الجدة وهي زوج و ام وجد و اذ لا ب و ام
 اولاب لزوج النصف و لام الثلث وللجد السدس و لالف
 النصف ثم يقسم الجدة نصيبا الى نصيب الفات فيقسمها مجموع
 النصيبين للذكر مثل حظ الانثيين وذكر لاله المقاسم جبر الجدة من
 السدس و ثلث الباقي ومن المسئلة اصلها من ستة لافعا
 النصف و الثلث و السدس و بقول الالف ثلثة اذ للزوج

من ستة ثلثة و لام اثنتان وللجد السدس فلم يبق لالف شيء فزونا
 على المسئلة نصفها فصارت تسعة فلهذا واحد و لالف ثلثة ومجموع
 النصيبين اربعة فيقسمها على الجدة والالف للذكر مثل حظ الانثيين
 ولا استقامة في القسمة لانه الجدة بمنزلة الاخيتين ولا يستقيم اربعة
 على ثلثة فيجب ان الثلثة التي هي عدد الرؤوس في المسئلة وعولها اعني
 السعة فيحصل سبعة وعشرون واليه الاشارة بقوله ويقسم من
 سبعة وعشرين فلزوج منها تسعة و لام ستة وللجد ثلثة و لالف
 تسعة ثم يقسم نصيب الجدة الى نصيب الفات فيصير اثني عشر فيقسم بينهما
 كما مر فلجبر ثمانية و لالف اربعة فقد جعل زيد مخرج الفات
 ابتداء صاحبه فرض كيلا يحرم الميراث بالمرء وجعلها عصبة بالافوة
 كيلا يزيد نصيبها على نصيب الجدة الذي هو كالاف فانه قلت فلم يجعل
 الفات في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض كيلا يصح حوالة فيها قلت
 هناك ما يفي من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنات فلا فائدة الاكدرية
 اذ لا مانع فيها من جعلها كذلك قيل ولعل عرض الشيخ من ايراد المسئلة
 المتقدمة التنبيه على انه زيد اذا لم يجد في تلك المسئلة بد من حرماته فلو بان
 على ان السدس خير للجدة ركنها و مانها ولم يجعلها صاحبة فرض فيكون لزوج
 البنات و اما في الاكدرية فلا فروع في حرماتها لانه يمكن جعلها صاحبة فرض
 فيها فلما اعطيت فرضها رأى نصيبها اكثر من نصيب الجدة فاعاد بالخط
 والقسمة على الوجه الذي عرفت سميت من المسئلة الاكدرية لانها
 واقعة احوال من بني الكدر فانه ماتت و خلفت اولادها الورثة المذكورة
 واشتهر على زيد من بنيهم فيها فنسب اليها وقيل ان شخصاً من القبيلة

والله

كان كني من مذهب زيد في الغوايض فائده عبد الملك بن مروان عن الحسن بن الحسن
 فاحفظ في جوابها فنسبت اليه قبيلة وقد يقال انها كملت على احدى الغوايض
 او كدر الجدر على الافت نصيبها والعلل العواقب يجوز في التواء لثابتها فيها
 ولو كان مكان الافت في او اقناة فلا حول ولا اكرية لمانا اذا
 كان مكانها في فلا حول فلاه من جميع المال خيرة الجدر والمثله من
 ستة فيكونه الدرس الباقى بعد فرض الزوج والام للبر بالوض اذ لا
 ينقص حقه عن الدرس اجماعا ولا شئ لا في كالم يكن شئ لا في
 في المثله المقتدة التي اعلمها واعطيتا هذا الجدر في الدرس ولا اكرية
 ايضا لانه لا في عصبة لا يمكن لزيد جعل صاحب من فاضطر الى امانة
 بخلاف الافت في الاكرية كما سبق تقديره واما ان اذا كان مكانها
 لافيا فلا حول ايضا فلا انها تردان الام من الثلث في الدرس والمثله
 من ستة فلزوج ثلثه ولام واحد والجدر ايف واحد فيبقى للاختين واحد
 فلا يتقسم عليهما فترتب عدد رؤسهما في اصل المثله بلفظ اثني عشر
 فمنها يقع المثله بخلاف الاكرية اذ لم يبق فيها للافت شئ فوجب ان يقال
 على العدم الذي تقر سابقا ولا اكرية لانه اصول زيد ههنا
 مستقيم **باب انما** في النسخ بمعنى النقل والتحيد والمراد
 بها ههنا ان ينقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث
 منه واليه الاشارة بقوله ولو صار لبعض الانصباء بمرأى قبل القسمة
 فنقول ان كان ورثة الميت الثاني من عدة من ورثة الميت الاول
 ولم يبق في القسمة بقية فانه يقسم المال في قسمة واحدة اذ لا فائدة في
 تكرارها كما اذا ترك سنتين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت احدى

البنات ولا وارث لها سوى تلك الالف والافولت لاب وام
 فانه يقسم جميع التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين قسمة واحدة
 كما كانت يقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يبق له البين اصلها وان
 وقع بعد في القسمة بين الباقيين كما اذا ترك ابنا من امرأة اخرى ثم ماتت
 احدى البنات وظفت مولاء اعني الالف لاب من الابوين اولا وكان
 ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرها
 بقوله كزوج وبنات وام فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوين
 ثم ماتت ابنت قبلها ايضا عن ابنتين وبنات وهدية بنى المرأة
 التي ماتت اولا ثم ماتت من ابنت من ابنت عن زوج واخوين فنقول
 الاصل فيه ان فيها ذكر من ميراث بعض الانصباء بمرأى قبل القسمة
 والمراد ما يتناول هذين النوعين الاخرين فقط اذ يصح المثله
 الميت الاول بالقواعد السابقة وتعلق سهام كدوارث من هذا التصحيح
 ثم يصح مثله الميت الثاني بتلك القواعد ايضا ويتنظر بين ما يدر
 من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني في ثلثة احوال هي الممانعة والموافقة
 والمباينة فانه يستقام سبيل الممانعة ما يدره من التصحيح الاول
 على التصحيح الثاني فلا حاجة الى القرب على قياس ما مر في باب التصحيح
 من انه سهام كل فريق اذ كانت منقصة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى القرب
 فانه التصحيح الاول منها بمنزلة اصل المثله هناك والتصحيح
 الثاني ههنا بمنزلة رؤس المقسوم عليهم ثم وما في يد الميت الثاني
 بمنزلة سهامهم من اصل المثله في صورة الاستقامة يصح المثلثة
 من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج في الثلثة المذكورة عن امرأة وابوين

هو الاختين

على ما ذكر في الكتاب في كل لانه المثلث الاول رديه لان اصلها اثني عشر لاجل
الرابع والنصف والسر فاذ اهد الزوج منها ثلثه والبنث ستة
والام اثني عشر بقى منها واحد يجب رده على البنث والام بقدر سهمها
فاذا رددنا المثلث الى اقل خارج من لا يرد عليه صارت اربعة واذا
اهد الزوج منها واحدا بقى ثلثه فلا ينقسم على الاربع التي هي سهم
البنث والام بل بينهما مائة ونصف من السهام التي هي عند الزوج
في ذلك الاول فيحصل ستة عشر فلزوج منها اربعة والبنث ثمانية
والام ثلث ثم تلك الاربع التي هي للزوج ينقسم على ورثة المذكور
فلزوجته واحدة منها ولأب ثلثا يابقي ومو ايضا واحد ولأب
لثا فاستقام ما كان في يد الزوج من التصحيح الاول على النصف
الثاني وصحت المثلثة من التصحيح الاول وان لم ينقسم ما
في يد من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما
موافقة فاقرب وفق التصحيح الثاني في جميع التصحيح الاول
على قياس عام في باب التصحيح من انه اذا انكر سهم طائفة
واحدة عليهم وكان بين سهام ورثتهم موافقة بقرب وفق
عدد الزوج في اصل المثلث فلذا منها بقرب وفق التصحيح الثاني
الذي هو عند الزوج هناك في التصحيح الاول القام منها مقام
اصل المثلث فيحصل منها ما يصح به المثلثة كما اذا مات البنث
ايضا في ذلك المثال وصفت كما ذكر ابنين وبنث واحدة فانه ما
في يد من التصحيح الاول تسعة ويصح مسئلتها بكنة وبينها الوفاق
بالثلث فيقرب ثلث الستة ومو اثنا في ثلثه في ستة عشر

فالمبلغ ومو اثنا وثلثون مخزج المثلثين فمن كان سهمها من
ستة عشر لثاني ورثة الميت الاول يقرب سهمها بكنة وفق مسئلة
البنث ومو اثنا فيكون ما حصل نصيبه ومن كان سهمها من ستة
اثنى ورثة الميت الثاني يقرب سهمها بكنة وفق ما كان في يد البنث
ومو ثلثه فما حصل كانه نصيبه وقد كان لام الميت الاول ثلثه من ستة
عشر يقربها في اثنين يبلغ ستة قسما لها وكافة للزوج منها اربعة
يقربها في اثنين يحصل ثمانية فويل وينقسم على ورثة فلزوجته
نصفها سها ولأب اربعة ولا سهمها في ثلث ما يبق ايضا واذا
خربت نصيب كل من ورثة من كنه عشر في ذلك الوفاق لم يختلف
الحال وكافة لكل واحد من ابني البنث سهمان من مئلتها وهي الستة
فاذا خرب في الثلثة كان ستة قسما وكافة لبقيا من مسئلتها سهم
واحد فاذا خرب في الثلثة كان ثلث قسما لها وكافة لبقيا من مسئلتها
لبيضا واحد يقرب في ثلث قسما لها وقد كان لها باعتبار ركوزها
اما من مات او لا كنه من اثنين وثلثين فنقير اربعة قسما
فانه كان بينهما اي بين ما في يد من التصحيح الاول وبين
التصحيح الثاني بمائة فاقرب كل التصحيح الثاني في التصحيح الاول
على قياس ما ذكر في باب التصحيح على تقدير المباشرة بين زوجين
الطائفة وبين سهمهم كما اذا مات في ذلك المثال الجدلت التي
هي ام المرأة المتوفاة اولاد وطلعت زوجا واخوين فانه ما في يد
نعم كما عرفت أيضا وتصحيح مسئلتها اربعة وبين النعم والاربعة
مباشرة فاقرب في الاربع في التصحيح السابق اعني الاثنين والثلثين



يبلغ مائة وثلاثين وعشرين فهي خيرة المستثنى من كان له نصيب من
 الاثنين والثلاثين يضرب نصيبه في الاربع التي هي مثله الجدة ومن كان له
 نصيب من الاربع يضرب نصيب منها في جميع ما كان في يد الجدة وهي
 التسعة ففقد كان لا حرفة من مات ثانيا وموزون به الميت
 الاول سهماء من الاثنين والثلاثين فاذا ضربنا في الاربع يبلغ
 ثمانية فهي لها وكافة لها وكافة لابنة منها اربعة يفر بها في الاربع
 يبلغ ستة عشر فهي لها وكافة لأمه سهماء فاذا ضربتها في الاربع
 صار ثمانية فهي لها وكافة لكل واحد من ابني من مات ثالث وهو
 بنت الميت الاولى ستة من العدد المذكور يضربها في الاربع يبلغ
 اربعة وعشرين فهي لها واحد منها وكافة لبقية ثلثه من وكافة
 فاذا ضربتها في الاربع يبلغ اثني عشر فهي لها وكافة لزوج من
 مات رابعا وهي الجدة المذكورة من الاربع التي هي مثله السهام
 فاذا ضربتها في التسعة التي هي ثمانية عشر فهي لها وكافة لكل
 واحد من اهلها من مستثنى منهم واحد نصفه في التسعة فيكونه
 تسعة فهي لكل واحد منهما فالجواب الحاصل من كل واحد من الزوجين
 على تقدير موافقة والمباينة يخرج المستثنى وما اندرج
 فيها واذا اروت اهل نفق نصيب كل واحد من الورثة من ذلك
 الجليل على قبلك ما ذكر في موقفة انصاف الورثة من التصحيح
 فسهام ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلة يضرب في المرفوب
 اعني في التصحيح الثاني على تقدير المباينة اوتة وفق على تقدير
 الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المرفوب

نصيب من الجليل المذكور في ورثته ما كان فيها فضل من مثله اتفاق
 والتباين والسبب فيه ان التصحيح الثاني ووفق بهما منزلة
 المرفوب في اصل المسئلة وسهام ورثة الميت الثاني من
 تصحيح مسئلة يفر في كل ما في يده على تقدير المباينة او في
 وفق على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
 منهم فيما ذكر نصيب من ذلك الجليل في بنته عليه فيما فصل سابقا
 وذلك لانه حق ورثة الميت الثاني انما هو بقائه يده فصار سهام كل
 واحد منهم مرفوب فيه وان مات ثالث من الورثة قبل القيمة
 لومات رابع اوفى منهم قبلها فاجعل الجليل اي الجليل
 الذي هو منه المسئلة الاولى والثانية مقام تصحيح المسئلة الاولى
 واجعل المسئلة الثالثة متعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة الثانية
 في العمل كافة الميت الاولى والثانية فصار ميتا واحد اخصر الميت
 الثالث ميتا ثانيا ثم اعمل في الرابع والحاشية كذا في غيرهما
 فانه لما كان تصحيح الميت الاول والثاني والثالث تصحيحا واحدا
 صاروا كلهم ميتا واحد اخصر الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا
 الحال اذا كان تصحيح اربعة من الموتى تصحيحا واحدا كما نرى بمنزلة
 ميت واحد فصار الحاصل ميتا ثانيا ومكذا الى ما لا يتناهى ثم ان
 انصاف ما ذكر في اصل باب انصاف الاستقامة والموافقة والمباينة
 وضو المسئلة مشتملة على ورثة ثلثه واعتبر في موتهم الترتيب وفعل
 موت الاول منهم مثالا على استقامة وموت الثاني مثالا على موافقة
 وموت الثالث مثالا على مباينة فانه قد تم اعتبار من الاحوال الثلث

بين نصيب الميت الثاني وبين نصيبه فكيف اورد مثال المرافقة بين
نصيب الميت الثالث وبين نصيبه ومثال المرافقة بين نصيب الميت الرابع
وبين نصيبه قلنا قد عرفت ان ما صار نصيب الميت الاول والثاني
نصيباً واحداً صار بمنزلة ميت واحد فنصار الميت الثالث
ثانياً وعلى هذا القياس حال الرابع والخامس وما بعدهما فلا حاجة
لما ان يكون ذلك من تلك الاحوال مثالاً على حدته يكون فيه الميت الثاني
ثاني حقيقة فقد برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن ابراهيم
مثال آخر للميت وللرابع فانه قيل تعدد المناكحة قد يكون
بتعاقب الموت الورثة من الميت الاول عن ورثته اخرى كما ذكر
وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا
مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره
ثم ماتت من المرأة عن ورثته كما لا ولا اولاد او غيرهم
فكيف يكون الحال من هنا على قياسي ما ذكره في الكفاية لاذ لا فرق
في العمل بين المناكحة المتعددة في رتبة واحدة من الارث وبينها في
مراتب متعددة كما ذكر الشيخ وفي ما قصده لا يقال كيف صح منه
ايراد المثال قبل اذ يذكر الاصل في المناكحة لانا نقول ذلك مثال
ليعرف بعض الانصاء ميراثنا قبل القسمة فلذلك قدمنا ثم بهذا
الاصل الذي يتوجه به الاحكام المتعلقة بذلك المثال
وفد الرحم في اللغة بمعنى ذوة القربة المطلقة
الشرعية هو كل قريب ليس بذى سهم اي ذى فرض المقدور
في كتاب الله تعالى ولا من رسول الله او اجهل الامة ولا عصبة

بوزالملة عند الاقتراء ثم الظاهر ان يقال ذى الرحم هو كل من ترك الولد
وتوحيهها انما لم يطف على الحمل السابق هذا باب ذوى الارحام
وذو الرحم فلا حاجة الى ما قيل من انه المصالحا خرج من فحاشة
الى بنى راوهد فيها الوايف المنسوبة الى القاضي الامام علاء الدين
السمري في ذوق قتيبي فاستحبها واخذ في تصنيف هذا الكتاب
شرعاً لها وكافة القاضي قد جعل فيها الورثة ثلثة اقام فيها
بصاحب الفرض ثم عطف عليه العصبة ثم عطف ذى الرحم ثم هو كل قريب
لم يفرض له سهم مقدور ولم يتعصب فصاحب الكتاب لما وصل
الى هذا الموضع قرر تلك الواو في الشرع مع تصديره الكلام بالقبول
ولا يذهب عليك ان هذا تكتف باراد يقتضى وجود الواو
كما في عبارة تلك الواو اي مع فقدان الثانية في اكثر النسخ منها
وقد فقد الاولى ايضا في كثير منها كما هو الاولى كفاية عامة
الصحابه اي اكثرهم كعم وعلي وابن معمر وابن عباس بن
ابراهيم ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس في رواية
عنه مشهور وغيرهم رضي الله عنهم يرون توريت ذوى الارحام
وتابعهم في ذلك التابعين عليه وابراهيم وشريك وطبي
وابن سيرين وعطاء ومجاهد وبه قال اصحابنا اي ابو جعفر
وابو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم لهم وقال زيد بن ثابت
وابن عباس رضي ذرواية شاذة لا ميراث لذوى الارحام
ويوضع الحال عند عدم اصحاب الوايف والعصبات في بيت
الحال وتابعهم في ذلك من التابعين سعيد بن مسيب وسعيد بن جبير

فقال ذى الرحم

وبه قال مالك والشافعي **احتجوا بالقوة** ثم ذكر في اية الموارث نصيب
ذوي الفروض والمصبات ولم يذكر لذوي الارحام شيئا
ولو كان لهم حق لبيته وما كانه ركب نصيب وبانه عدم لما استعمل
ميراث العمة والخال قال **اجبرني جبرائيل** ان لا شيء لهما ولنا قوله
والارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ مصنا كما قرع بعضهم
اولى بميراث بعض في كتاب الله وهم به لانه هذه الآية نسخ التوارث
بالموالاة كما كان في ابتداء قومه عدم الميراث فما كانه لولي الموالاة
والمواثقة في ذلك الزمان صار محروقا الى ذوي الارحام وما بقي
عندنا من اراث مولى الموالاة صار ميراثا لارث ذوي الارحام
كما نهت عليه فيما سلف فقد شرع الله لهم الميراث بلا فصل
بين ذي رحم له فرض او تعصيب وذو رحم ليس له شيء منهما
فيكون ثابت لكل بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كلهم في ايات الموارث
وايضاً روى ان رجلاً روى كسها الى سهل بن حنيف فقتله
ولم يكن له وارث الا هاهنا فكتب في ذلك ابو عبيد بن الجراح
الى عمر فاجابه باه النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
له والخاب وارث من لا وارث له لا ينال المقصود بمثل هذا
ال كلام النبي دونه الاثبات كقولهم الصبر حيلة من لا حيلة له
والصبر ليس بحيلة فكانه قيل من كان وارثه الخالق وارث
له لانا نقول صدر الحديث ياتي عن هذا المعنى بل نقول بانه
الشرع بلفظ الاثبات واردة النبي صلى الله عليه وسلم الى الابد كما فلا يجوز
من صاحب الشريعة ان يشفع عنها وايضا لما ثبت بن الرضا

قال ثم لعيسى بن عام **هل تعرفه** له نسب فيكم فقال ان كان صفا
غنيا ولا تعرف له الا ابن اخته وهو ابو لبيد بن عبد المنذر
فجعل رسول الله ميراث له والتوفيق بين ما رويناه موافقا
للقرآن وبين ما رويتموه في الخالة ان كل ما رويتموه على ما قيل
يزول الا انه كل على ان العمة والخالة لا يرثان مع عصبة ولا مع
ذو فرض يرد عليه على ذوالفروض مقدم على توريث ذي الارحام
وان كانوا يرثونه مع من لا يرد عليه كالزوجة والزوجة وذو
والارحام اصناف اربعة **الصف الاول** ينتمي الى ينسب الى
الميت هم اولاد البنات وان سقطوا ذكورا كانوا اواناثا
واولاد بنات الابن كذلك **والصف الثاني** ينتمي اليهم الميت
وهم الاجداد الساقطون اي الفاسدون وان علوا كاب ام
الميت واب اب امه والجدات الساقطات اي الفاسدات
وان علوا كاب ام امه **والصف الثالث** ينتمي الى ابوي الميت
وهم اولاد الاهوت وان سقطوا سواء كانت تلك الاولاد
ذكورا او اناثا وسواء كانت الاهوت لآب وام اولاد
اولاد وبنات الاهوت وان سقطوا سواء كان الاهوت
من الابوين او من اهدى وبنو الاهوت لام وان سقطوا
وانما اطلق الاهوت والاهوت في المتابن اب بغير وليتنا ولا
جميع اقسامهما كما ذكرنا وقيد الاهوت منهما بقوله لام
لان بني الاهوت لآب ام اولاد من العصبات ولذلك لم يكن له ان
يختص في العبات بان يقول اولاد الاهوت كما قال في اولاد الاهوت

والصنف الرابع ينقي الى جد الميت وسما الجلباب واب الام
او جدية وسما ام اب وام الام وبم العات على الاطلاق
فانهم اخوات لاب الميت فان كن اخوات له من الابوين او من الاب
فمن ينتمي الى جد الميت من قبل ابه وان كن اخوات له من امه فمن
ينتمي الى جدته من قبل ابه والاعمام لام فانهم اخوة لابنه من
الابوين او من الاب عصب والافعال والحالات فانهم اخوة
واخوات لام الميت فانه كانوا من ابيها لو اتموا لو من ابيها
فهم ينتمون الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من امها كانوا
ينتمون الى جدته من قبل امه فمولا المذكورة في ابناء الاضاف
الاربعة وكل من يدلي الى الميت بهم من ذوي الارحام والمراد
عن يدلي بهم ما يتناول من اشرافهم بقولهم وان علوا
وان سفلوا في الاضاف الثلاثة ويتناول اولاد الصنف الرابع
ولكن لا يتناوله من تعلوا من الاعمام المذكورة والعات والحالات
والافعال كعدم ابوي الميت فمولاها وعموم ابوي الميت
ومولاها مع انهم من ذوي الارحام فانه وره من التبعية
تبنى على ان ذوي الارحام ليسوا بمنحرفين فيما ذكر من الاضاف
الاربعة ومن يدلي بهم وان ادرجه مولا لنبوع تأويل في المذكور
كانه ايراد كلمة التبعية بناء على انه اراد ان كل واحد من مولا
ومن يدلي بهم من ذوي الارحام واختلف الرواية عن ابني هيف
في تقديم بعضهن الاضاف على بعض روي ابو سليمان عن محمد
بن الحسن عن ابني هيف انه اقرب الاضاف الى الميت واقدمهم

واقدمهم في الوراة عن مو الصنف الثاني وبم الساقطون
من الاجداد والجدات وان علوا ثم الصنف الاول انهم علوا
ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وانهم بعدوا بالعلو والسفل
وتابعه في ذلك عيسى بن ابياه عن محمد بن ابي هيفه روي
ابو يوسف رحمه والحسن بن زياد عن ابني هيفه روي وابن سنان
عن محمد بن الحسن عن ابني هيفه روي انه اقرب الاضاف واقدمهم
في الميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع
كترتيب العصباء اذ تقدم منهم الابوين ثم الاب ثم الجد
ثم الاخوة ثم الاعمام ومولاها فمولا للفتوى وحكي عن ابني هيفه
الواضع ان كافة يوفق بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن
ابني هيفه روي قوله الاول وما رواه ابو يوسف روي عنه قوله
الاخير وفي الرواية الاولى ان الجد اب الام اقرب سببا
من اولاد البنات لانه الانثى التي في درجة اعنى ام الام صاحبة
فرض دونه التي في درجة ابن البنت وهي بنت البنت فانما ليست
بصاحبة فرض وايضا الجد اب الام يساويه ولد البنت في الانتساب
بالميت بوسط واحدة ثم لجد زيادة قرب كلما حتى قالوا لا
يموت الميت كلاف ولد البنت فانه يقتضي به فيكون مقبلا عليه
والوجه في الرواية الثانية للفتوى ان ذوي الارحام يرفعون
على سبيل التعصيب من وجه اذ يقدم منهم الاقرب فالاقرب
فوجب ان يعتبروا في التوريث بالعصباء من كل وجه وقد
قدم في العصباء من كل وجه بنوا بناء على الميت على الجد اب الاب

وساير العصبات وان كان هذا الجذر لا يقتضي به وابن الابن
يقتضي به فكذا في ذوي الارحام يقدم اولاد البنت على الجد الام
وعندهما اي عند ابني حنيفه والي يوسف ومحمد الصنف الثالث
ويم اولاد الاقوات وبنات الاقوات وبنو الاقوات لام
مقدم على الجد اب الام وانه كافه قياسا من بينهما في الجد اب
ومتساكنه الاقوات والاقتوات ما دامت القتمه خير له من ثلث
جميع المال يقتضي انه لا يقدم الصنف الثالث على الجد اب الام واما
ابو حنيفه لم يقدم في ذوي الارحام على قياس من بينهما في العصب
حيث قدم من الجد اب الام الذي هو في درجه الجد اب الاب
على اولاد اب الميت فلا يرثونه اذ لم يكن في قديمه في قوله الا خبر
اولاد الميت في ذوي الارحام على الجد اب الام جار على من يترتب
في العصبات حيث كافه متساكن ابن الابن مقدم على الجد اب الاب
وذكر بعض الشافعيين انه وقع في بعض النسخ في بيانه من بينهما
من العباد لان عندهما كل واحد منهما اولي من فرع وفرع
وان سفل اولي من اصله وقالوا لم يتصل منها معنى في من تحت
بعض الطلبة القاصرين لامن كلام الشيخ واذا لم يوجد في النسخ
القديم وما فرغ من ترتيب الاصناف الاربعه في سنن كيفية ترتيب
كل واحد منهم فقال في الصنف الاول الذي هو
اولاد البنات واولاد بنات الابن اوليهم بالميراث او بهم الى
الميت كبنات البنات فانها اولي من بنت بنت الابن لان الاولى
تدلى الى الميت بواحدة والثانية بواك طين وهذا قول

لعمل الوثابة وم ابو حنيفه وصاحباه لم يفر وعيسى بن ابياته لم
قالوا استحق في ذوي الرحم باعتبار ريعن العصبه فلما قدم في الصنف
الاربعون موافق بفتح الواحد منهم جميع المال في العصبه
الحقيقه يكونه زيادة القرب تارة بقوله الدرر واخرى بقوله السبب
في تقدير البنوة على الابوة فلكل فعا في معنى العصبه بنيت
التقديم بقرب الدرر في بنت بقوة السبب في الصور المذكورة
يكونه المال كله لبنت البنت واما اصل التزيل ومع الذين ينزلون
الحدي منزله الحدي في الاستحقاق كعلقه والسبي والسوق والبيع
والقاسم بن سلام والحن بن زباد فيجعلون المال بينهما كما ترك
بنتا وبنت ابني فيكون المال بينهما اما ارباعا على قياسه قول علي
ثلاثة ارباع لبنت البنت وربع لبنت بنت الابن لانه يرى الدرر
على بنت الابن مع بنت الصلب واما اسداسا على قياسه قول النعمان
فنه اسداسه لبنت البنت ودرسه لبنت بنت الابن لانه لا يرى
الدرر على بنت الابن مع الصلب وسند لون على التزيل في الاستحقاق
لا يمكن اثباته بالدرر ولا نص صريح من الكتاب ولا من السنة
او الاجماع فلا طريق سوى افادة الدرر مقاح الحدي في بنت في الاستحقاق
الذي كافه ثابت للحدي في قصب كل اصل يتقل الفرع ويؤيد
انه من كافه منهم ولذا بصاحب فرعه او لعصبه كافه اولي من غيره
كذلك وليس ذكر الاعتبار الحدي في ويرد على قولهم انه يلزم
من اعرافهم هو ما في الميراث يكون الحدي به رقيقا كافر
فلكونه الشخص محوما عن الميراث لعله في غيره فوجب انه يكون

الاستحقاق باعتبار وصفين وهو القابلية والحكاية في معنى العصبية
 قدم الاقرب وذمب لونه بن ذراجه وحبش بن بشر ومن
 تابعهما الى ان اصاب بينهما انصافا للاستحقاق كما انهما باعتبار الوصف
 العام الذي للدم والاقرب والامتدادية فيه وولداه يسموه
 اهل الدم وانه استواء في الدرجة باه يدلو كلهم الى الميتة
 او بنت ورجات مثلا فولد اربث اولى من ولد ذوي الارحام
 كبت بنت الابن فانها اولى من ابن بنت البنت وذلك لانه لا ولد
 ولد بنت الابن وهي صاحبة فرض الثلث ولد بنت البنت وهي ذات
 رحم والسبب في هذه الاولوية انه ولد الوارث اقرب حكم البرية
 يكونه بالقراب الحقيقي انه وجد والاقرب اقرب الحكم وان استقر
 درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد واربث
 كبت ابن البنت وابن بنت البنت او كانا كلهم يدلو بوارث
 كما بن البنت وبنت البنت فعند ابي يوسف لم يولد الاخير والحق
 بن زيا ويعتبر ابدان الترويع المتساوية الدرجات ويقسم المال عليهم
 باعتبار حال ذكورتهم والنسبهم سواء ان انفقت صفه الاصول
 في الذكورة والانوثة كما في المثال الذي ذكرنا لادلائهم كلهم بوارث
 وانفقت كما في المثال المذكور فلو علم عن ولد الوارث فانه كانت
 الترويع ذكورا فقط او انثى فقط تساووا في القسمة وان
 كانوا مختلطين فللمذكر مثل الانثيين ولا يعتبر في القسمة صفه الاصول
 اختلاف موروايه شاذة عن ابي حنيفة لم يوجب اعتبار ابدان
 الترويع انه انفقت صفه الاصول في الذكورة والانوثة موافقا

اي لابي يوسف

اي لابي يوسف في قوله الاخير والحق بن زيا ويعتبر الاصول
 ان انفقت صفاتهم ويعطى الترويع ميراث الاصول مخالفا لهما
 وهو القول الاول لابي يوسف واشهر الروايتين عن ابي حنيفة
 نعم والظاهر من مذهبنا والعلم ان المص اختار في ذوى الارحام
 بمقالة اهل القابلية والمذكور في شرحه المبسوط ان الحق بن زيا
 من اهل التزويج كما اشترنا اليه عن قريب فجعل قوله مع ابي يوسف
 محذوف واليد على القول للاخير لابي يوسف لم يولد استحقاق
 الترويع انما يكونه لعن فيهم لا لعن في غيرهم وذلك المعنى هو القابلية
 التي هي في ابدان الترويع وقد اكدت الجهة ايضا وهي الولادة
 فثبت وبه الاستحقاق في بني بينهم وان انفقت الصفه في الاصول
 لا يترك ان صفه الكفو او المرق غير معتبرة في المداية بل انما يعتبر
 في المداية فكذا صفه الذكورة والانوثة يعتبر فيه فقط واستدلوا
 بانفاق الصبيات على ان لعم الثنتين والثالثة الثلث ولو كان الاعتبار
 بابدان الترويع لحكا المال بينهما نصفين فطرا ان المعتبر في القسمة
 هو المداية به فانه الاب في العم والام في الطالة وايضا قد اتفقا
 على انه اذا كانا احدهما ولد واربث كما في اولى من الآخر فقد ترجح
 باعتبار معنى في المداية كما اذا ترك الميت ابن بنت وبنت بنت
 عندهما اي عند ابي يوسف والحق يكونه المال بينهما للمذكر مثل
 حظ الانثيين باعتبار الابدان اي ابدان الترويع وصفاتهم
 فثبت المال لابن البنت وثلاث بنت البنت وعند محمد يكونه
 المال بينهما كذلك لانه صفه الاصول تنفق في الانوثة فيعتبر عنده

٦٤

المذكور في طائفة وجمعها أصابعهم اعني الستة ونظرا الى ما هو
 اسفل من البطن الاول لم يأخذ في البطن الثاني اختلافا بل وجدنا
 في البطن الثالث بارزاء البنين الثلاثة ابن وبنين ففصلنا الستة
 عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثلثه والبنين ثلثه ثم دفعنا
 نصيب الابن الى افرزوعه لانه البطوة المتكسطة بينهما متفقة في الاثني عشر
 وجعلنا البنين طائفة خاصة ونظرا الى ما هو اسفل من الثالث
 فلم نجد في البطن الرابع اختلافا بل وجدنا في الخامس بارزاء ابن
 وبنات ففصلنا الثلثة عليهما للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن
 الثلثة والبنات احدى ثم دفعنا نصيب كل منهما الى افرزوعه في البطن
 السادس وكذلك اذا جعلنا البنات التسع طائفة وجمعنا ما هو
 وموتعة ونظرا الى ما هو اسفل من البطن الاول لم نجد اختلافا
 في البطن الثاني بل في الثالث حيث وجدنا فيه بارزاء بنات
 وثلث بنين فاذا انزلنا كل ابن منزله بنين كافة لم يبق في كل ثلث عشر
 بنتا فلا يتحقق عليهم التسعة التي كانت نصيب البنات لكن بين
 التسعة وبين عدد رؤوسهن اعني اثني عشر موافقة بالثلث ففرضنا
 وفق عدد الرؤوس ومواربهم في اصل الحسنة وهو ثلث عشر
 فصارتين ومنها يصح الحسنة اذا كانت طائفة البنين في البطن الاول
 ستة من اصل الحسنة فرضنا في المخر وب الذي هو اربعة يبلغ
 اربعة وعشرين وتقسيمها على ما في البطن الثالث من افرزوع
 البنين الثلثة فيعطى الابن اثني عشر والبنين ايضا اثني عشر
 ثم يدفع نصيب الابن الى افرزوعه من البطن السادس لعدم الاختلاف

ونقسم

ونقسم نصيب البنين الى الابن والبنات اللذين بارزاءهما في البطن
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثمانية والبنات اربعة ففرضنا
 نصيب كل منهما افرزوعه في السادس وكافة طائفة البنات في البطن
 الاول تسعة من اصل الحسنة فنضربها في ذكر المخر وب اعني الاربع
 فيحصل ستة وثلثه فاذا نظرا الى ما هو اسفل من البطن الاول
 وجدنا اختلافا في البطن الثالث اذا كانت فيه بارزاء البنات
 التسعة بنات وثلث بنين ففصلنا نصيبهن اعني الستة والثلث
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب البنين ثمانية عشر والبنات احدى
 ثمانية عشر ثم جعلنا المذكور طائفة والاثني عشر طائفة ولما نظرا الى
 ما هو اسفل من الثالث وجدنا في الرابع بارزاء طائفة البنين
 ابن وبنين ففصلنا عليهم ما اصاب البنين الثلثة للذكر مثل
 حظ الانثيين فاصاب الابن تسعة والبنين تسعة ثم دفعنا نصيب
 الابن الى افرزوعه لعدم الاختلاف ولم نجد بارزاء البنين في الخامس
 اختلافا بل في السادس اذا كانت فيه بارزاء ابن وبنات ففصلنا
 عليهم نصيب البنين اى التسعة للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن
 ستة والبنات ثلثه وكذلك وجدنا في الرابع بارزاء طائفة البنات
 الستة ثلث بنات وثلث بنين ففصلنا عليهم التسعة التي هي ثلث عشر للذكر
 مثل حظ الانثيين فعطيت البنين اثني عشر والبنات ستة
 ثم جعلنا ما طائفتين ولما نظرا الى ما هو اسفل من الرابع وجدنا
 في البطن الخامس بارزاء البنين الثلاثة ابن وبنين ففصلنا نصيبهم
 الذي هو اثني عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة

لكن لا نصف صهيي ثلثة الاسماء ففرضنا مخرج النصف في اصل المسئلة
 صار اربعة عشر فاعطينا منها بنتي بنت ابن البنت ثمانية وهي
 نصيب جدتها واعطينا بنت ابن بنت البنت ثلثة نصيب اهلها
 واعطينا منها ابني بنت البنت ثلثة نصيب اهلها لكن الثلثة لا تنقسم
 عليها ففرضنا عدد رؤسها في الاربعة عشر صار المبلغ ثمانية وعشرين
 ومنها نصيب المسئلة فاما ثوب الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن البنت
 في اثنين فيصير ستة عشر فهي لهما ويقرّب الثلثة التي هي نصيب
 بنت ابن بنت البنت في المذروب الذي هو ثمانية فيحصل ستة فهي
 ونقرّب نصيب ابن بنت بنت البنت في ذلك المذروب فيصير ستة فيعطى
 لكل واحد منهما ثلثة وقول محمد بن عمار هو الرواية عن ابي
 حنيفة في جميع الاحكام ذوى الارحام ومن هذا الكلام يعلم
 ما كثرنا اليه سابقا من انه قول ابي يوسف روي عن ابي حنيفة
 ايضا لكن روايته شاذة ليست في قوة الشهرة مثل الرواية الاولى
 وذكر بعضهم ان مينا بن جابر اخذوا بقول ابي يوسف في مسائل
 ذى الارحام والحرص لانه ايسر على المعنى **فصل في التوريث**
 هذا الفصل تنقسم اليه اثنتان الصنف الاول على ثمانية اقسام
 الجاهات في التوريث اي في توريث ذوى الارحام غير ابا
 يوسف يعتبر الجاهات في ابدان الذوة لانه يقسم المال على الذوة
 ابتداء فيعتبر الجاهات فيهم وقد اختلف في قول ابي يوسف في مال الواق
 وفواصة على انه لا يعتبر الجاهات بل يرث عند ذواتهم واحدة
 كما هو مذهب في الجاهات على ما مر بيانه واهل ما وراء النهر على انه لا يعتبر الجاهات

وموالصالح

وموالصالح والفرق بين ما نحن فيه وبين الجاهات ان الاستحقاق هناك
 بالفرضية ويقدر الجاهات لايزداد فرضها والاستحقاق هنا ويعنى
 العصبية فيفكر على الاستحقاق حقيقة العصبية وقد اعتبر فيها تعدد
 الجاهات تارة للتزويج كلافوة لاب وام مع الافوة لاب واخو
 للاستحقاق كلاف لام اذا كان ابن عم وكذلك ابن العم اذا كان
 زوجا فانه يعتبر في الاستحقاق السبابة معا وكذا في غير هذه
 يعتبر السبابة جميعا لكنه يعتبر تعدد الجاهات في ابدان الذوة كما ذكرنا
 ويظهر ان يعتبر الجاهات في الاصول فانه يقسم المال على اوليها
 اختلفت في الاصول وياخذ العدد في الاصول من الذوة ثم يحل
 المذكور طائفة والانات طائفة على ما في المسئلة اليه كما اذا
 ترك الميت بنتي بنت بنت وصها ايضا بنت ابن بنت وترك
 ايضا ابن بنت بنت بهذا الصورة عند ابي يوسف
 يكون المال بينهم اي بين الابن والبنتين اثلاثة لانه البنتين
 ذواتا جديتين فكل واحدة من جهة الام وبنته اخوية من جهة
 الاب وصار الميت كأنه ترك اربعة بنات وابن واحد
 فيكون ثلثة اي ثلث المال للبنتين ذواتي الجاهتين وثلثة لابن
 ذى الجاهة الواحدة وعند محمد يقسم المال بينهما على ثمانية وعشرين
 بينهما للبنتين اثنتان وعشرون سهما ستة عشر سهما من قبلهما وستة
 اسهم من قبل اهلها ولابن ستة اسهم من قبله بانه بياذ ذلك ان يقسم
 المال عنده على البطنين الثنا وفيه ابن مثل الابنتين وبساة اهلها
 كبنين فصار المجموع كسبع بنات فالمسئلة من عدد رؤسهن ثلثة لابن

س
 س
 س
 البنت
 بنت

اربعة اسهم ولبنت التي في فروعها تعدد سهمان ولا في سهم واحد
 فاذا جعلنا المذكور في هذا البطن طائفة والانا طائفة ودفعنا
 نصيب الابن الى ابنتي اللتين في البطن الثالث اصحاب كل واحدة
 سهمان سهمان واذا دفعنا نصيب طائفة الانا الى من يارثها في
 البطن الثالث لم ينفع عليهم لان نصيبهن ثلثه اسباب ومن يارثهن
 ابن وبناته فالحق في كل ربع بنت وربع الثلثة والاربعة ابنة
 فخرنا الاربعة التي هي عدد الروس في اصل وهو كبقية صار
 ثمانية وعشرين وسماهم الحثله اذ كافة لابن البنت في البطن
 الثاني اربعة فاذا ضربنا في الحثله وبها الذي هو اربعة ايضا
 سبعة عشر فاعطينا كل واحدة من بنت ثمانية وكافة
 لبنتين في البطن الثاني ثلثه فاذا ضربنا في ذلك الحثله حصل
 اثني عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنتي بنت البنت
 ستة فكل واحد منهما ثلثه فصا نصيب كل بنت في البطن الاخير
 احد عشر ثمانية من جهة ابيها وثلثه من جهة اُمها
 من ذوي الارحام وبهم الساقطه من الاجداد واطلقت
 اوليهم باليراث اقر بهم الى الميت من اي جهة كان اي سواء
 كافة الاقرب من جهة الاب او من جهة الام وقد خروجه
 اولوية الاقرب في الصنف الاوله قاب الام اولى من اب الام
 وكذا ام اب ام الاب اولى من اب ام ام الاب واب الام
 اولى من اب ام الاب وقس على ذلك حال الجدات وعندنا
 في درجات القرب فمن كان يدلي الى الميت بوارث

فهو اولى

فهو اولى من لا يدلي اليه بوارث عند ابني سهل النوحى وابي
 فضل الطنافى وعلى من يسمى البعثة فعند من يكون رب ام الام
 اولى من اب اب الام لانها تساوي في الدرجة لكن الاول يدلي بوارث
 هو الجدات الصبي اعني ام الام والثاني يدلي بغير وارث هو جد
 فاسد اعني اب الام الذي لا يرث مع ام الام فلما كانت ام الام
 اقوى قابلية اولى ولا تفيض الى ابني يدلي بوارث
 على من لا يدلي به عند ابني سميحة الجدات جاني وابي على البنت
 ففي الصورة المذكورة تقع المال عند من الثلثة ثلثه لاب
 اب الام وثلثه لاب ام الام وعند ذلك باء الترجيح في الاجداد
 والجدات التسوية باء لا يدلي بوارث يؤدى الى جعل المقتوى
 وهو الجد والجدات تابعين له وهو خلاف المعقولة وليس
 يلزم مثل ذلك في ادلاء فافترق واه استوت منازلهم الى
 درجاتهم في القرب والبعد وليس فيهم مع الاستدراك
 في الدرجة من يدلي بوارث كما ب اب ام الاب و ام اب ام الاب
 او كما نكلهم بدولة بوارث كما ب ام اب اب اب
 واب ام ام ام الاب وانفقت صفة من يدلي بهم في الذكوة
 والاثوة كما في ذكرنا من مثال عدم الادلاء بالوارث في امة الجد
 والجدات في ذلك المثال بقراءة فيمن يدلي به فلا يتصور بينهما
 في صفة المدلية به والمحدث ايضا واستهم بان يكونوا كلهم
 من جانب اب الميت او من جانب لته كما في ذلك المثال فانهم
 على ابدانهم ان يكون ان يقع المال عند اجتماع من الشرايط

باعتبار صفة ابدان الفروع للذكر مثل خط الانثيين فيجعل المال
في ذلك المثال اثلاثا ثلثاه لاب ام اب ام الاب وثلاثة لأم ام الاب
وان اختلف مع استواء الدرجة صفة من يكون بهم في الذكور والانثى
كما في المثال الذي ذكرناه لادلاء الكل يوارث بقسم المال على اول
بطن اختلف كما في الصنف الاول اي يقسم بينهم على ان للذكر ضعف نصيب الانثى
ثم يجعل الذكور طاعة والاناث طاعة على قياس ما تقر في الصنف الاول و
ان اختلف قسريتهم مع استواء كما اذا ترك ام اب ام اب الاب وام اب اب
اب الام والثلثان لقراءة الاب ومو نصيب الاب والثلث لقراءة الام
ومو نصيب الام وذكر ان الذين يكونون بالاب يقومون مقامه والذين
يكونون بالام يقومون مقامها فيجعل المال اثلاثا كما ترك ابوين ثم ما صاحب
كل فرقة بقسم سهم كما لو احدثت قسريتهم اي بقسم الثلثان على ذوى قرابة
الاب والثلثان على ذوى قرابة الام على قياس ما عرف في احكام القرابة والفا
ان يقال اما ان يكون هناك استواء الدرجة او لا فيلزم الثاني الاقرب او لا
الاول اما ان يتخذ القرابة او يختلف وان اختلف يقسم المال اثلاثا كما ذكر
انما وان اختلف فان انتفت صفة الاصول فالقيمة على ابدان الفروع وان
لم يتفق بقسم المال على اعيان الاختلاف كما في الصنف الاول فتأمل **فصل**
في الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة
لام الحكم فهم كما حكم في الصنف الاول وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن
اعني اولادهم بالمرث اقربهم اليه فبنات الاخوة اولاد من ابن بنت الابن
لانها اقرب وان استواء في درجة القرب فولد العصبية اولاد من ولد ذى
الارحام كبنات ابن له وابن بنت اخ كمالا لاب وام او صداما لاب وام

والأخر لاب المال كله بنت ابن الاخ لانها ولد العصبية الذي هو ابن الاخ
ثم ان المص قال منها فولد العصبية وقال في الصنف الاول فولد الوارث
واراد بولد الوارث هناك ولد صاحب العرض فقط اذا لا يتصور في الصنف
الاول ذورحم موولد العصبية ومو في درجة ولد ذى الرحم وذكر ان
ولد ذى الرحم في بطن الثاني من اولاد البنات وولد العصبية في البطن
الثاني من اولاد البنات واما عصبية كابن ابن الابن او صاحب فرض كسنت
ابن الابن فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب العرض اختصارا واختار
في الصنف الثالث ولد العصبية لانه لا يتصور فيه ولد صاحب العرض خصوصا
واختار في الصنف الثالث ولد العصبية لانه لا يتصور فيه ولد صاحب العرض
في درجة ولد ذى الرحم وذكر ان ولد صاحب العرض في بطن الاول
من اولاد الاخوات فقط وولد الرحم انما هو في البطن الثاني وما بع
فلا يتاويان في الدرجة بخلاف ولد العصبية فانه قد يكون في درجة ولد
ذى الرحم كسنت ولد ذى الرحم ابن الاخ مع ابن بنت الاخ ولو كان
اي بنت ابن الاخ وابن بنت الاخ لأم كان المال بينهما للذكر مثل حظ
الانثيين عديا في يوسف باعتبار الابان فان الاصل في الموارث تفضيل
الذكر على الانثى وانما ترك هذا الاصل في الاخوة والاخوات لام بالنظر على
خلاف القياس اعني قوله تع فهم شركاء في الثلث وما كان مخصوصا عن

فإولى أحاد في النصيب وح يكون نصفه أى نصف البائة وهو
 الثلث بنت الاخ نصيب اليها والنصف الآخر من ذلك البائة بين
 ولدى الاخت لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابان أى
 ابدان الفروع لعدم الاختلاف في اصول مدين الفرعين ولا شيء لفروع
 بنى العلات لانهم يحبون بنى الاعيان كما سبق وبيح من المسئلة عند
 محرم من ثمة لان اصل المسئلة من ثمة واحد منها بنى الاخاف الثلث ولا
 يستقيم عليهم واثنان بنى الاغنيان واحد منها بنت الاخ لاب وام وواحد
 لابن الاخت منها بنت الاخ لاب وام وواحد لابن الاخت منها مع
 بنت الاخت منها وكما كانت بنات الابن الا بنى كبنات بنى ولا يستقيم الواحد
 على الثلث لكن بين رؤس بنى الاخاف ورؤس بنى الاعيان مماثلة
 ففرضت احدى الثلثين في اصل المسئلة وموا ايضا فصارت ثمة في ثمة
 منها المسئلة كان بنى الاخاف من اصل المسئلة واحد منها في الثلثة فكان
 ثلثة فلكل واحد منهم واحد وكان بنى الاعيان من اصلها اثنان فبنيهما
 في الثلثة فحصلت ثمة فدفعتا منها ثلثة الى بنت الاخ واثنين الى ابن الاخت
 وواحد الى بنت الاخت ولو ترك اى الميت ثلث بنات بنى اخيه متفقين
 بهذه الصور ^{المال كله بنت ابن الاخ لاب وام بالانفاق}
 لانها ولد العينة ^{ابن الاخ لاب وام} ^{ابن الاخ لاب وام} ^{ابن الاخ لاب وام}

على بنت ابن الاخ لاب

على بنت ابن الاخ لاب وقد زاد بعضا من رحيم منها مسئلة باعتبار الجاهات
 وعدد الفروع في الاصول فقال ولو ترك ابن بنت الاخ وبنو ابن اخت
 لاب واما ايضا بنت بنت اخت لاب وام وترك ايضا بنت ابن اخت لم يبق
 القصور ^{ابن الاخت لاب وام} ^{عند ج يوسف المال كله لبنت}
 بنت الاخت لاب وام ^{بنت لفق القرابة وعند جريم}
 المال على الاصول التي هي الاخوة والاحوات ويعتبر فيهم الجاهات وعدد الفروع
 فما اصاب كل فريق منهم يقيم على فروعهم فاصل المسئلة عن من ثمة لوجود
 السدس فيها واحد منها وسدسها للاخت لام واربعة وثلاثة للاخت لاب
 وام لانا نعتبر فيها عدد بنى بنتها في كاختين لاب وام فلها الثلثان والبائة
 منها ومو واحد للاخت والاخت لاب للذكر مثل حظ الانثيين بطريق العسوة
 واذا اعتبرنا عدد بنى ابن الاخت لاب فيها كانت كاختين لاب والواحد
 البائة يكون بينهما وبين الاخ لاب نصيبان فاذا ضربنا ثمة في النصف وهو
 اثنان في اصل المسئلة وموسسة صار الجاصل اثنى عشر كان للاخت لاب
 وام من اصل المسئلة اربعة وقد ضربنا ثمة في المضروب اعني الاس من بلغ ثمانية
 اعطينا بنت بنتها وكان للاخت لام من اصلها واحد ضربنا ثمة في ذلك المضروب
 فكان اثنان فاعطينا ما بنت ابنها وكان للاخت لاب من اصلها
 واحد ايضا ضربنا ثمة في ذلك المضروب فصار اثنان فبقيت ما بين الاخ والاخت

لاب انطباعا لما عرفت فلكل واحد منها واحد ففنا نصيب الاب وهو
 واحد الى ابن بنته وودفنا نصيب الاب وهو واحد الى بنته ابنتها فاستقيم
 عليها فاذا ضرب بنا عدد بما في اصل المسئلة وسواها عشر صار رابعة وعشرين
 فبها يصح المسئلة اذا كان بنت الاخت من الابوين بنت اثني عشر فبها يصح
 المضروب الذي موثنا فصار ستة عشر في لها وكالنت ابن الاخت
 لأم اثنا عشر منها ضرب بنا بما في ذلك المضروب صار رابعة ففنا ما اليها وكان
 لاب بنت الاب لاب واحد فبها يصح في ذلك المضروب فصار اثني عشر فبها
 فكان لبنته ابن الاخت لاب منها ضرب بنا في الاثنين فلم يغير ففنا ما اليها
 فصار نصيب البنين من اجدان ثمانية عشر فلكل واحد منها تسعة ففصل
 في الصنف الرابع الذي ينتج لا حدى الميت او حريته وم العامة على الاطلاق و
 الاعام لأم والاحوال والاحالات مطلقا الحكم فيهم انهم اذا انفردوا احد منهم
 استحق المال كله لعدم المزام فاذا ترك عمة واحدة او عم واحد لأم او خالة
 واحدة او خالا او اصد كان المال كله لذلك الواحد المنفرد عن غيره فان قيل
 هذا الحكم اعني اسحقاق الواحد للكل عند الانفرد عن المزام مشتركة بين
 الاصناف الاربعة فوجه تخصيص ذلك بهذا الصنف قلنا نعم نظر الى بيان
 في العود الاصناف بعد صراحة في سائر طرق الاختصاص وانما لم يذكر
 الاقرانية في هذا الصنف لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم اقرية بخلاف

بنت بنت

اولادهم كما سيجي واذا اجمعوا وكان خير قرابتهم متحد بان يكون الكل من
 جانب واحد كالعمات والاعمام لأم فانهم من جانب الاب والاحوال والاحالات
 وانهم من جانب الام فاقوى منهم في القرابة اولها بالاجماع اعني من كان لأم لأم
 او بالمرتبة من كان لاب ومن كان لاب او لأم من كان لأم وذلك لان القرابة
 من الجانبين اقوى وسوط وكذا قرابة الاب اقوى من قرابة الام وكذا كونا
 او اثنا عشر لغيره بين ان يكون الاقوى ذكرا او انثى فبها يصح لأم من عمة
 لاب ومن عمة وعم لأم فانها اقوى قرابة فيحوز المال كله وعم لاب او لأم من عمة
 وعم لأم لقوى قرابتها وكذا الحال او خالة لاب وام او بالمرتبة من خال او
 خالة لاب ومن خال او خالة لأم والحال والحالة لاب او لأم منها اذا كان لأم
 وان كان ذكرا او انثى اي على تقدير احاد غير التوبة ان احتلظ في الصنف
 الرابع المذكور والاثبات وان استوت ايضا قرابتهم في التقابان يكون كلهم
 لاب وام او لاب او لأم فلذلك كمثل خط الانثيين كعم وعم لأم او خال
 وخالة كلهما لاب وام او كلهما لاب او كلهما لأم وذلك لان التعم والتعمير ان
 في الاصل الذي هو الاب وكذا الاصل في حال والحالة واحد وهو الام ومع اتفق الاصل
 والقرابة فالقسمة بالانسان عند جميعا وان كان خير قرابتهم مختلفا بان
 يكون قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعض آخر من جانب الام فلا
 اعتبار لتقوى القرابة فيما بين المختلفين في غير ما يكون من موافق قرابة

لكونه من الجانبين او جانب الاب والام عن قرابته من جانب الام كقربة الاب
 وام وحالة لام او خال لاب وام وعم لام فالثالثان لقربة الاب ونصيب
 الاب والثالث لقربة الام ونصيب الام فاذا ترك عم لاب وام وعم
 لاب وعمه لام وترك ايضا موهن خاله لاب وام وخالة لام فالثالثان
 المال لقربة الاب اي العمت وثلاثة لقربة الام اي الخالات ثم ما اصاب كل فريق
 من قرابة الاب والام يقسم المال بينهم كما لو احدى قرابتهم فالعم لام
 في المثال يجرز الثلثين لاب قرابتها اقوى وكذا الخال لاب وام يجرز الثلثين
 واذا تعد العمت لاب وام يقسم الثلثان بينهما بالتسوية وكذا الخال في تعد
 الخالات لاب وام فيقسم الثلث بينهما على التسوية فان قيل احكم بان الثلثين
 لقربة الاب نية قوله فلا اعتبار بقوى القرابة قلت المناقاة اذا المراد باعتبار
 قوى القرابة هو ان يأخذ الاقوى جميع المال كما مر **فصل في اولادهم اي اولاد**
 الصنف الرابع فمر ان الصنف الاول اولاد البنات واولاد بنات الابن
 وهن العبات باطلا وفاقرا يحل على الاولاد المستوية الى البنات وبنات الابن
 بلا واسطة وبواسطة ايضا فان اريد التصريح بذلك ردد قولنا وان سفلوا
 والحكم في الكل اعني فيمن علوا واسفلوا واحدا كما تقر بان الصنف الثاني هم
 الساقطون من الاجداد والجدات وان علوا واحكم في الكل واحد كما عرفت
 والعبات مطلقا وليس في هذا الصنف اعتبار اولاد وان الصنف الثالث

اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاخوة لام وهن العبات كالاولاد
 تعاوّل من يكون بواسطة واحكم ايضا واحدا اما الصنف الرابع وهن
 العبات والاعمام لام والاخوال والخالات فليس سائل العبات عنهم او لا وهم
 فلذلك فتح المحققين اولادهم بالنكح وبيان احكامهم الحكم في الصنف الاول
 اعني بذلك ان اولادهم بالميراث اقرب بهم الى الميت من اي جهة كان اي سواء كان
 الاقرب من جهة الاب او من غير جهة بنت العمة او ابنها او من بنت بنت
 العمة وابن ابنها وبنت ابنها لانها اقرب الى الميت في الرحم من مولاة مع الخاد
 اجمعة وبنت خالة او ابنها او من بنت بنت خالة وابن بنتها ما ذكرنا و
 كذلك اولاد العمة او الامن اولاد اولاد خالة وبالعكس لوجود القرابة مع
 اختلاف الجهة وان استواء القراب الى الميت وكان حيز قرابتهم متحد ابان
 يكون قرابة الكل من جانب الميت او من جانب امه فمن كان له قوق
 القرابة فهو اولى بالاجماع فمن ليس له قوق القرابة فاذا ترك ثمانية اولاد
 العمت المتفرقات كان المال كله لولد عمه لاب وام فان فقد كان كله
 لولد عمه لام فكذلك اولاد الاخوال متفرقين او خالات متفرقات و
 ذلك لان التساوي في درجة الاتصال بالميت حاصل ولا شك ان ذا
 القرابتين اقوى سببا وعند اتحاد السبب يجعل الاقوى سببا في معنى
 الاقرب درجة فيكون اولى وكذا اولاد من لاب بقربة الاب وقرسلف

ان في استحقاق معنى العصوبة تقدم قرابة الاب على قرابة الام واعلم ان
هذا الحال ليس مطابقا بل هو متعدي كما اذا لم يكن فيهم ولد عصبة اما اذا
كان فيهم ولد العصبة فهو اولوية من له حق القرابة خلافا بين ظاهر الرواية
وقول بعض المتأخرين كما يستفاد عليه وان استواء القرب بحسب الدرجة
وفي القرابة بحسب القرب وكان غير قرابتهم محو ايا ان يكون الكل من جهة
اب الميت او من جهة امه فوله العصبة او لم يكن لا يكون وللعصبة
كنت العم وابن العم كلاهما لاب وام او لاب المال كله بنت العم لانها ولد
العصبة دون ابن العم وذلك لان العم ثاب وام او لاب من العصبة بخلاف
العم فانها من ذوى الارحام كالعم لام وفي جانب ولد العصبة قى ورجحان
باعتبار المولود وعند اتحاد غير القرابة في صورة تساوى الدرجة يغير
هذه القى وان لم يعتبر عند اختلاف جهة كما سيأتي وان كان احد هما
احد من المذكورين وعم العم والعم والاب وام والاب كان المال
كله لمن كان له حق القرابة لم ير دهن العباء ما يتبادر من اطلاق لان العم اذا
كان لاب وام والعم لاب فلا خلاف لاحد ان المثال كله بنت العم لانها ولد
العصبة ولها ايضا حق القرابة وسواها من العم وحيث ان خلاف الذي سنذكر
فكانه قاله وان كانت العم لاب وام والعم لاب فكل المال لابن العم في ظاهر
الرواية لقوة قرابته دون بنت العم المذكور وان كانت ولدا الوارث قيا ساعا

٧٥ حالة لاب فانها مع كونها ولدى الرحم وسواها الام يكون من اولاد الميراث
لقوة القرابة الحاصلة لها من جهة الاب من الحالة الام مع كونها اي كون
الحالة الام ولدا الوارثة سوى ام الام فانها وارثة بخلاف اب الام وانما كانت
الحالة الاولى او من الثانية لان الترتيب صحيح اي ترجيح شيء على آخر فحق حال
فيه وهو فيما نحن بصدده حق القرابة الحاصلة في الحالة الاولى التي هي من جهة
الاب او من الترتيب صحيح لمعنى حاصلة في غير ما هو في مال الاداء بالوارث
الحاصل في غير الحالة الثانية التي هي من جهة الام فان الوارثة ليست حاصلة
في هذه الحالة بل في امها التي هي ام الميت لا يعال الاداء موجود في الثانية
كما هو حق القرابة موجودة في الاولى لانا نقول المعنى الذي ترجح به حقيقة هو
الوارثة الموجودة في غير ما هو الاداء من نوع تعلق بها بتلك الوارثة التي
ترجح بها ولولا هذا التعلق لم يتصور ترجيحها فان قيل من ان يستقيم
قياسا بن العم وبنت العم المذكورين على الحائنين المذكورين مع ان ترجيح
الحالة لاب مع غيرها وموقوف قرايتها بخلاف ابن العم لاب وام فان قوة
القرابة ليست في ذاتها بل في امه قلنا من حيث ان حق القرابة يسرى من العم
الى فرعها او ما ترى ان بنت العم لاب وام او من بنت العم لاب ويسرى
ذلك الاب باعتبار سرية القرابة من الاصل الى الفرع ولولا السرية لكان المال
بينهما نصفين لان كل واحد منهما ولد للعصبة وهذا بخلاف العصبة فانها لا تسرى

من العم لا فرع الا نفع فان ابن العم عصبة دون بنته واذا سرت قوت القرابة
من العم الى ابنتها كانت حاصلة في ذواته فيكون اول من بنت العم وقول بعضهم
اي قال بعض المشايخ بناء على رواية غير ظاهرة المال كلمة الصون المذكور
بنت العم لانها ولد العصبة بخلاف ابن العم فانه ولد ذى الرحم ومن هنا
علم ان ذلك الاجماع المذكور منها مقيد بما قيدناه به ثم لان بنت العم لاب
وابن العم لاب وام متساويان في القرب وخير قربة لها متحدة لكونها من قبل
الاب ومع ذلك ليس من له قوت القرابة اعني ابن العم اول بالاجماع على لغة
هذا البعض من المشايخ الذي رجع قوله على ظاهر الرواية بان يظن من هذا الظاهر
ترجيح فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل الرابع الذي اذا تذكر
عم لاب وام وعمل الاب كان المال كله للعم دون العم فحق هذا ينبغي ان ترجح
بنت العم على ابن العم وان استواء في القرب لكن اختلف في قربة ابنتهم بان كان
بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام لا اعتبار اي فلما اعتبرنا من هنا
لقوت القرابة والاولاد العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العم وكذا بنت
العم لاب وام اول من ولد احوال احوال له لاب اولام لعدم اعتبار قوت قرابة
ولد العم وكذا بنت العم لاب وام ليست اول من بنت احوال واحوال له لاب
وام لعدم اعتبار كون بنت العم ولد العصبة قياسا على عم لاب وام لعدم اعتبار
كون بنت العم ولد العصبة قياسا على عم لاب وام مع كونها ذات القرابتين و

كونها ولد الوارث من الجهتين اي جهة الاب والام فان ابنا جد صحيح وعصبة
وامها حق صحيح ذات فرض بنت عم اول من احوال له لاب اولام كما مر في
الصف الرابع فلما اعتبرنا فيها لقوت القرابة ولا بولد العصبة فكذلك فيما نحن
فيه لكن السليمان لم يولد لقرابة الاب لقيامهم مقامه فيعتبر فيهم اي فيما بين
المديين لقرابة الاب مع التساوي في الدرجة قوت القرابة ثم ولد العصبة
وذلك لانهم لما اصر وانصيرهم روبا لقياس الماذكر النقيب متحد في الظن
مكان الميت ثم ترك من احوال الامتداد نصيبهم فيعتبر فيهم اولا في القرابة
وثانيا ولد العصبة كما اذا كان اخيرا متحد في الاصل على ما مر والثالث من اب
بقرابة الام لقيامهم مقامها ويعتبر فيهم قوت القرابة على قياس ما عرفت فيمن
يولد لاب ولم يذكر منها ولد العصبة اذ لا يتصور عصبوبة في قرابة الام
قال الامام الشافعي ليس سخطا في السليمان والثالث تتغير لكثرة التعداد
في احوال البين وقلته في الآخر لان هذا الاستحقاق انما هو للمدعي اعني الاب
والام ولا اختلاف فيهما بالكثرة والقله وموسى قال ابن يوسف عن محمد بنهما
ان في اولاد البنات اذ لو كان هناك الاعتبار بالمدعي لما اختلفت القسمة
لكثرة العدد وقلته كالم يختلف منها ويحتمل ان يعرف بينهما بان يقول هناك
تعدد والمدعي به حكما بتعدد الفرع ومنها لا يتعدد المدعي به حكما وذلك لان الشيء
انما يتعدد حكما اذا كان يتصور بثوبه صدق ومن البين امكان التعدد في الاولاد

الحال الذي هو كاربج حالات حال واحد وجعل الحالات الاربع ^{قبة}
 بمنزلة حال آخر وما اصارهم من اصل المسئلة وهو الثلث واحد فلما
 يستقيم على مدين الحالين المضروب عدد مائة في اصل المسئلة وهو ثلثة
 فيحصل ستة فيعطى كل فريق الاب من مائة الستة اربعة ثم يدفع ابدان
 من مائة الاربعة الى العم لآب ويجعل كطائفة على حصة ويدفع نصيبه الى
 آخر فروع اعني بنت بنته فلكل واحد منهما واحد ويدفع الايمان الى
 من الاربعة الى العميين لآب ويجعلان طائفة براسهما ثم ينظر الى اسفل
 العميين فيؤخذ ابن كابين وبنت كبنين لاصدما العدد من فروعها
 واذا اختصرت الرؤوس جعلت البنات كابين فاجموع ثلثة بنين و
 نصيب العميين وموالتان لا يستقيم على الثلثة بل سبعة مائة فترك
 الثلثة كالحال ويعطى فريق الام من الستة اثنان ويرفع من مدين
 الاثنين واحد الى الحال ويجعل كطائفة واحد آخر الى الحالتين و
 يجعلان كطائفة واذا وقع نصيب الحال وموالت الى ابن بنته ولم
 ولم يستقيم عليهما فترك عدد مائة كالحال ثم اذا نظر الى اسفل الحالتين وحد
 ابن كابين وبنت كبنين واذا حضر جعل المجموع كثلثة بنين والاربعة
 للواحد عليهم فتركنا الثلثة كالحال واذا نظر الى اعداد الرؤوس والرؤوس
 والرؤوس اعني الثلثة والاثنين والثلاثة وحدين الثلثين مائة

فيكتب باصدا ووجد بين الاثنين والثلثة مائة فيضرب احداهما في الآخر
 فيحصل ستة ثم يضرب مائة الستة في الستة الى مائة المسئلة فيبلغ
 ستة وثلثين ومنها يصح المسئلة كان لفريق الاب اربعة من اصل المسئلة
 وقد ضربنا في المضروب الذي هو ستة فصارت اربعة وعشرين في نصيب
 هذا الفريق من الستة والثلثين واما نصيب ابا ديم منها فنقول قد ضرب
 نصيب بنت بنت العم لآب من جهة العم وموالتان في ذلك المعروف
 صار اثنى عشر فلكل واحد منهما ستة وضرب ايضا نصيبها من العمة وهو
 الواحد في المضروب المذكور فكان ستة فلكل واحد منهما ثلثة فحصل
 لكل واحد منهما ستة اسهم من جهة العمة وثلثة من جهة العمة وضرب ايضا
 نصيب ابن بنت العمة وهو واحد في ذلك المضروب فكان ستة فلكل
 واحد منهما ثلثة ومجموع مائة الانصبا اربعة وعشرون وكان لفريق
 الام من اصل المسئلة اثنان فاذا ضربنا في المضروب الذي هو الستة بلغ
 اثنى عشر فهو نصيب هذا الفريق من الستة والثلثين واما نصيب ابا ديم
 فيقول اذا ضرب ابن بنت الحال وموالتان في المضروب اعني الستة كان
 ستة فلكل واحد منهما ثلثة واذا فرض نصيب فروع الحالتين وموالت
 ايضا في ذلك المضروب كان ستة فلان ابن الحال اربعة من تلك الستة
 فلكل واحد منهما اثنان فحصل لكل من الاثنين خمسة ثلثة من جهة

الحال وأثنان من جهة الحالة ولبنية بنت الحالة اثنان منها لكل واحد
واحد فلا يبين عشرة ولبنيتين اثنان وجميع هذه الانصباة اثني عشر
فاذا انقضت الى الاربع والعشرين كان المجموع ستة فلهذا ينقل
بهذا الحكم الذي ذكرناه مفصلا في عموم الميت وحوليه وفي اولادهم الى
جهة عموم ابويه وحولتهما ثم لا اولادهم ثم ينقل الى جهة عموم ابوي ابويه
وحولتهم ثم لا اولادهم كما في العصبية يعني اذا لم يوجد عموم الميت و
حوله واولادهم اسفل حكمهم المذكور الى عم اب الميت لأم وعمته وحالة
والعم أم الميت وعمتها وخالتهما فان انفردوا أحدهم اصابه لاله لعدم
المزاحمة وان اجتمعوا واتحد خبر قرايتهم فالاقوى منهم اول ذكر كان الا قوى
اوانثى وان استوت قرايتهم فلذلك مثل خط الانثيين وان اختلف خبر
قرايتهم فلهذا اب الثلثان ولقراية الأم الثلث الاسم ما قر بها كانه لم
يوجد هؤلاء كان حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع فان لم يوجد
اولادهم انتقل ايضا الحكم الى عموم ابوي ابوي الميت وحولتهم ثم لا اولادهم
وبهذا الاما لا يتباين والشار بقوله كما في العصبية الى ان يورث ذوي
الارحام باعتبار دفع العصبية كما سلف فيعتبر حقيقة العصبية ولما عرف
في حقيقة العصبية الحكم في اعمام الميت بعد ذلك الحكم في اعمام ابويه ثم لا اعمام
حين فكذا الحكم في معنى العصبية فصل في الخنثى بوقوعه من الخنثى وهو الذي

والسكر يقال خنثى الشيء فتحث اي غطفة فانطفئ ومنه سمى الخنثى وجميع الخنثى
الخنثى بفتح الخاء كجمل جلال والمراة بهما من آله الرجال وآله النساء معا وليس
له منها اصلا على ما نقل من الشيخ سئل عن يراة مولود وليس شي من الآتين
ويخرج من سرة شبه بول غليظ ومثل هذا المخلوق فيه لبن وانقطاع
للخنثى المشكل الاشكال في الخنثى من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا او انثى
لاختصار الانسان فيها مع كون الذكورة والانوثة صفتين متضادتين
لا يجتمعان ثم ان علامة التمييز بينهما عند الولادة وجود الآلة الا ان يبين
سائر العلامات بحضرة الزمان والاشكال اعني الاستنباه حال الولادة اما
تعارض الآتين او بغيرتهما جميعا فان وقع الاستنباه بالتعارض فالحكم
للبيات لان منفعة الآلة عند انفصال الولد من الأم خروج البول فهو المنفعة
الاصيلة للآلة وما سواه من المنافع محدث بعد ذلك فان حال من آله الرجال
فهو ذكر والآلة الاخرى زيادة حرق في البدن وان بال من آله النساء فهو
والآلة الاخرى كشود بول في البدن وقد انعام بن الضرب العروا في كان من
حكاه العرب في الجاهلية وقد رفع اليه من الحادثة فيجر فكان يقول هو رجل
وامراه فلم يعلو منه فدخل بيته للاستراحة والعك وعولب على امرائه ولم
يأقنع اليوم فالتجارة صغر عن حكمه فافترى بذلك فقاتل الحارة ودع الحال
وانتبع المثال ويروى وحكم المثال اي اجعله حاكما صرح وحكم لهذا واستحسنوا



فهو حكم جاهل قد مره ابنه عم جاره محمداً عن يوسف عن الكلب عن ابن
 صالح عن ابن عباس من انه عم لما شال كيف يورث مولود كذلك قال من
 حيث سول وقد روى مثله عن علي بن محمد بن وهيب بن مسيب
 فان كان يقول من الآتين جميعاً فحكم لما هو سابق وجال له ما خرج من
 احدهما حكم حال الخروج بان على تلك الصفة فلا يتغير هذا الحكم خروجه من الاخر
 كما اذا قام رجل بينه على امرأة فصلى له بها ثم اقام بينه اخرى لم يلتفت اليها
 وكذا اذا قام بينه على نسب مولود فحكم له به ثم ادعاه آخر اقام اليه لم يلتفت
 الى الثاني فان لم يكن هناك اشتقاق في الخروج فقد قال ابو 2 لا علم له بذلك وقال
 يعتبر اكثر مما يولد لان الكثرة تدل على زيادة القوي واراد ابو 2 ذلك على ان يورث
 وقال له بل رأت قاضياً من النول بالاولا 2 واذا استواء المقدار فقد قال
 لا علم لنا بذلك ومن المعلوم ان الاعتراف لعدم العلم دليل على صحة الرجل ودليلاً
 فلا يغيره ذلك على 2 وصاحبنا اذ بلغ صاحب الآتين فلا بد ان يدخل
 الاشكال لظهور كلامه لانه اذا جازم بذكره او نبت له حياً او اقيم كاحكام
 الرجال فهو رجل وان ظهر له ثديان كثنيتين المرأة وراعى فيها كالثاء
 او جومع كما جامع او ظهر به حمل او نزل في ثدييه لبن فهو امرأة فله
 علامات لا بد ان يظهر عليها بعضها عند البلوغ وقول مقول فيما كان من من
 الامور ما خفا ولا يعلم غيره ففى ثمة قلنا لا نرى اشكال بعد البلوغ هكذا ذكر

البرقة في شرح كتاب الخنثى وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار بنهود الذي
 وبنات الخبيثة وان اذامع بفرج الرجال او بال منة وحاض بفرج النساء كان
 مثلاً وكذا اذا بال بفرج النساء وامع بفرج الرجال لان كل واحد منهما
 دليل على الانفرد فاذا اجتمعا يوارى واذا اجمعا يخنثى بالحيض والمني او
 ميل الى الرجال او انما العمل قوله ولا يصل رجوعه بعد ذلك الا ان يظهر
 كونه بعضاً مثل ان يحرم به رجل ثم يترك العمل بقوله السابق هذا وان وقع
 الاستبراء بعد ان الآتين جميعاً فعلى محمد بن محمد بن داود الخنثى المثل سوا ذلك
 انه مات قبل ان يترك فتيين حال بنات الخبيثة او بنهود الذي واخلف العلماء
 في حكم الخنثى في باب الارث فجعل المصنف فصلاً على ص 2 وبين حاله بقوله الخنثى
 المسك اقل النصيبين اي يصيب الذكر والانيث اعني اسوة الكالين عند 2 وها 2 به
 يعني عند محمد وعند ابن يوسف في قول الاول وسوق قول عامة الفقهاء فيه وعليه
 الفتوى عندنا فان قيل ما دام لم يعلم نصيب الانثى مع انه الاقل قلنا لان نصيب
 الانثى قديراً ونصيب الذكر كانه اولاد الام وقديراً عليه كما اذا ترك
 زوجاً واماً واحداً لام وخنثى لاب فالمسئلة من ستة ويخرج منها اذا جعلت
 الخنثى ذكر اقلته ورج نصفها وهو ثلثة وللأم سديها ومو واحد ولولده الا 2
 سدس آخر مع واحد ومو الخنثى بالعصوبة لكونه اخالاب وان جعلته
 انثى كان اخالاب و 2 يقول المسئلة الا ثمانية ثلثة للزوج وواحد للام

وواحد آخر للملاذ لأم وثلاثة أخرى للخنثى لكونها صاحب النصف ومن الظ
 المكشوف ان ثلثة من ثمانية أكثر من واحد من ستة فان قلت ما فائدة
 اقل النصيبين بأسوء الحالين قلت فائدة انه لو لم ير دبا قل النصيبين أسوأ
 حال الذكور والانثى لاشتبه الامر اذا كان بحيث يورث في احد الحالين و
 حرم في الاخرى كما اذا ترك زوجا وخطابا وام وخنثى لاب فانه اذا جعل
 انثى كان له سهم من سبعة وان جعل ذكر لم يكن له شيء فلما اريد باقل
 النصيبين أسوء الحالين كان الحكم ما لا يلهي القوة فانه يجعل ذكر فلما
 يستحق شيئا كما اذا ترك ابنا وبتا وخنثى للخنثى منها نصيب بنت لانه نصيب
 اي معلوم ثبوته على تقدير ذكر كورية والوثية والى غير ذلك من كونها خنثى
 بمجردها الشك وعند عام السبع وموقول ابن عباس للخنثى نصف النصيبين
 بالمنازعة يراه محمد بن بفرافض الخنثى بما رواه عن الشعبي عن انه سئل عن ميراث
 مولود فاقدهما الاثنين كما سبق ذكره فقال له نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى
 بناء على المنازعة التي بينهم وبين باقية الورثة فانه يقول انما ذكره في نصيب الذكور
 وهم يقولون ان انت انثى وذكرك نصيب الانثى فيدفع اليه نصيب نصف باعتبار الاثنين
 اذ لا يمكن ترجيح احديهما على الاخرى فيجب ان يعمل لهما بقدر الامكان وذلك لما
 ذكرناه ورد بان العمل بما جمع بين الصنفين متفادين وموجوب العمل
 بالاقل لما ذكرناه واحصا اي ابو يوسف ومحمد في خرج قول الشعبي وتضمن

قال ابو يوسف في المثال المذكور للابن سهم وللبنات سهم وللخنثى نصف
 النصيبين ومثلثة اربع سهم لان الخنثى يستحق سهمها كالابن ان كان ذكر
 ويستحق نصف سهمها كالبنت ان كان انثى وهذا اي استحقاق سهمهم على تقدير
 ونصف سهمهم على تقدير آخر متيقن ولا ترجح لاحد التقديرين على الآخر
 فيما ذكره نصف سهم ونصف نصف سهم او يقول بعبارة اخرى يا هذا نصف
 المتيقن الذي هو ثبات على تقدير الذكور والانثى مع نصف النصيب
 المتنازع فيه بينه وبين الورثة دفعا للمنازعة في ثبوت هذا النصف على
 زعمه وانقاؤه على زعمهم فصار له اي للخنثى ثلثة اربع سهم وذلك لانه اي
 ابا يوسف يقدر التهام والقول اي السط الكسر ومجموع الميئلة
 المذكورة على الوجه الذي بقدر سهمان وربيع فاذا بسطنا السهمين
 ففرضهما في مخرج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان الحاصل تسعة ارباع
 فيجعلها صحاها ويصح منها الميئلة فلذلك ويصح من تسعة فللابن اربعة
 وللبنات اثنان وللخنثى ثلثة فانها نصف مجموع مال الابن والبنت او
 نقول في تصحيح من الميئلة بوجه آخر فانه لما تقدم للابن سهمان وللبنات
 سهم وللخنثى نصف النصيبين وموسم ونصف سهم والمجموع اربعة
 اسهم ونصف فبنت التهام الى الكسر الذي هو النصف بان يقدر بها في
 مخرجها وينزبه عليه هو الكسر فيحصل تسعة انصاف فيجعلها صحاها وقا محمد

في تخرج قول الشبهة في الضوابط المذكورة يا، فذا خنت حصة المال ان كان
ذكر الابن الاول والاثنين وبنيت فالمسئلة من خمسة للابن الاثنان وللخنة ايضا
على تقدير الذكور الاثنان والبنيت واحد فللخنة على هذا التقدير حصة المال ويا فذا
الخنه ربع المال ان كان اثنان لان الاولاد ابن وبنان فالمسئلة اربعة
فللبن الاثنان ولكل واحد من البنين واحد فللخنة على تقدير الانوثة ربع
المال فذا خنت نصف مدين النصيبين وذلك النصف مدين وثلث باعتبار
الحالين فان الخن نصف الخن والثلث نصف الربع في مجموعها نصف النصيبين
الاثنين باعتبار حال الذكور والانوثة ويصح المسئلة على كل حال من
اربين بقول من كان له شيء من الخن فنصفه او ثلثه فنصفه
في الاربعه ومن كان له شيء من الاربعه فنصفه وبنيت الثلث فصارت الخنة
من الضربين ثلثة عشر سهما وللبن ثمانية عشر سهما والبنيت تسعة ساهم
وبيان ذلك ان الخنة من مسئلة الذكور الاثنان فاذا ضرب بناء الاربعه
حصل ثمانية فهي له وكان نصيبه من مسئلة الانوثة واحدا فاذا ضرب الخنة
كان خمسة فهي ايضا له فصار نصيبه من الاربعين ثلثة عشر وللبن من
مسئلة الذكور الاثنان فاذا ضرب بناء الاربعه حصل ثمانية فهي له وكان
نصيبه من مسئلة الانوثة اثنين ايضا فاذا ضرب بناء الخنة حصل
فهي ايضا له فصار نصيبه من الاربعين ثمانية عشر والبنيت من مسئلة الذكور

واحد ضرب بناء الاربعه فكان اربعة وكان لها من مسئلة الانوثة
ايضا واحد ضرب بناء الخنة فكان خمسة فهي ايضا لها فصار نصيبها
من الاربعين تسعة ولا يذهب عليك ان نصيب الخنة اعني ثلثة
عشر من مسئلة كما هو موضح وثلث للاربين كذلك موضح
نصيب حسب حاله لان نصيبه في حالة الذكور تسعة عشر و
نصفها خمسة ومجموعها ثلثة عشر فللخنة وثلث بين التخرجين انما هو
في الطريق لانه المقصود الذي هو نصف النصيبين ثم ان ضرب
احدى المسئلتين اما في جميع الاخرى انما يكون على تقدير الجباينة
بين المسئلتين اما اذا توافقا فنضرب وفق احدهما في الاخرى
ونضرب الحاصل في عدد الحالين ثم نضرب ما لكل شخص من
احدى المسئلتين في وفق الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد
اطاعتك بقواعد السابعة وقد اشار المصنف اليه في الفصل
الآتي كما ستعرف ان شاء الله واعلم ان مذهب الشافعية ان يؤخذ
الخنه المثل من مذهب باحث التقديرات الى ان يتكشف
الحال في المفقود والحل فاذا ترك احوال اب وام وولدا خنت فلأشئ
للاخ لاحتمال كون الخنة ذكر فيجب الاخ وللخنة نصف المال لان احد
احواله ان يكون اثنان فتوقف النصف الباقى الى ان يتكشف حال

حال الخنثى واذا ترك اخالاب وامم وولد من خنثين فلكل
 واحد منهما ثلث المال لاحتمال ان يكون هو الخنثى وصاحبه ذكر او
 يوقف الثلث الباقى الى انكشاف الحال او المصاحبة
 بينهم على شئ وقس سائر الصور على ذلك ولما كان الحمل
 ايضا مترددا بين الحالتين او رد فضله عقيب فصل الخنثى
 فقال **فصل في الحمل اكثر من الحمل** سنين عند الجاهل والجاهل
 روى عنه الثوري بن سعيد التميمي روى عنه ثلث سنين وعند الشافعي روى عنه
 سنين وعند الزهري روى عنه سبع سنين لنا حديث عائشة رضى
 فانها قالت لاسبع الولد في رحم امه اكثر من سنين ولو بعلمكم مفضل
 ومثل هذا لا يفرق قيا سابل سماعا من رسول الله عم وثلث في
 ما روى من ان الضحاك ولد لاربعة سنين وقد ثبت ثبناه و
 هو يضحك فسمع ضحكا وان عبد العزيز الماحضون ولد ايضا لاربعة
 سنين وقد اشهرتم في نساء ما جثون انهن تلدن كذلك و
 روى ان رجلا غاب عن امراته سنين ثم قدم وهي حامل فمعه
 ترجمها فقال له معاذ ان كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما
 بطنها فركها حتى ولدت ولدا قد ثبت ثنائه ويشبه اياه فقال الرجل
 هذا ابنه ورب الكعبة فانبت عمر ثبته مع انه ولد لاكثر من سنين

٨٣ وقال لولا معاذ لملك عمر واجواب عن الاول ان الضحاك وعبد العزيز
 ما كانا يعرفان وذلك من انفسهما ولا عرف غيرهما اذ لا اطلاع لاحد على
 ما في الرحم سوى الله سبحانه وتعالى ويجوز ان يكون ذلك لاسرارهم الرحم
 لمرض على سبيل التدقيق فلا اعتداد به وعن الثوري ان المرء غيب عنها قريبا
 من سنين واثبت النسب كان باقرا الزوج واقبلها ستة اشهر بالانفاق
 لما روى من ان رجلا يزوج امرأته فولدت ستة اشهر فمعه ثمان برحمها
 فقال ابن عباس اما انها لو فاضتكم بكتاب الله فخصتكم اذا قال تعالى وحمل
 وفصله ثلثون شهرا وقال وفصله في عامين فاذا ذب عامان للفصل
 لم يبق للحمل الا ستة اشهر قد رآه عثمان احدى عنها وابنت النسب في الزوج و
 روى مثله عن علي رضى عنه حديث ابن مسعود رضى عنه ان الولد بعد ما مضى
 عليه اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعد ما ينفخ يتم خليفته في شهر ترقى
 يتحقق انفصاله متى اخلق ستة اشهر ذكر ثم الائمة الترخية
 في شرح كتاب الطلاق ويوقف للحمل عند الجاهل روى عنه اربعة بنيان او
 نصيب اربع بنات ايها اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصاف رواه عنه ابن المبارك
 وبه افرد ذلك للاصحاب قال شريك الخنثى رايت باكلوفة لاي اسمعيل اربعة
 بنين في بطن واحد لم سئل المتقدمين ان امرأته ولدت اكثر من ذلك فكتفينا
 به وعنده محمد بن يوسف في قوله الاول لو طع الخنثى الثلث والابن الثلث ويؤخذ

يوفق نصيب بنت يمين او ثلث بنات ايتها اكثر رواه عن ابي عبد الله
هذه الرواية موجودة في شروح الاصل ولان عامة الروايات وفي رواية اخرى
عن محمد يوفق نصيب ابين او بنين ايتها اكثر وموقول الحسن وادى الروايات
عن ابي يوسف رواه عنه هشام وذكر لان ولادة اربعة بطن واحدة غاية الندر
فلا يبيح الحكم عليه بل ما عدا في الجملة وهو ولادة ابين وروى الحنفية عن ابي يوسف
انه يوفق نصيب بن واحد او بنت واحدة ايتها اكثر وهذا هو الاصح وعليه الفتوى
وذكر لان المعتاد الغالب ان لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولداً فينبغي عليه الحكم
ما لم يعلم خلافه وذكر في فتاوى اهل سمرقند ان الولادة ان كانت قريبة يوفق خمسة
لمكان الحمل اذ لو تجلت ربما لغت بظهور الحمل على خلاف ما قدر وان كانت بعيدة لم يوفق
اذا فيه اشارة الورثة ولم يبين للعرب قد بل اجبل به على العادة وقيل هو ما في
الشهر وفي واقعات الناطقة انه يقيم التركة ولا يعزل نصيب الحمل اذا لم يعلم ان ما في
البطن حلال الا ان ولدت ثمانية خمسة وعشرون فانه لا يدفع الى اهل الورثة
شيء الا ان كان له فرض لا يتغير بقدر الحمل وعدم تعدده فانه يدفع اليه فرضه على تقدير
القول ان تصور عوكة ويترك الباقى الى ان ينكشف الحال لان الحمل مما لا ينضب فقد
روى عن شيخنا ان كان له عشرون ولداً كل خمسة منهم في بطن واحد ويؤخذ الكفيل من الورثة
على قوله اي على قول ابي يوسف برؤية الحصى اي ما في الحصى منهم كفلاً على امر معلوم
بما الزيادة على نصيب ابن واحد ثم المنع من عا جبر عن النظر لنفسه اعني الحمل كما اذا

ابنا وضعه في بطنه وموسى في قوله الاول يعطى الحصة الثلث والا ابن الثلثين
ويؤخذ منه الكفيل عند حاجته وقيل بل يحاط بهما فيؤخذ الكفيل عندهم جميعاً لا
اذا تبين دلائل الذكور في الحصة كان مستحقاً لما نادى على النصف فاخذ الابن
فكذلك في الحمل فان كان الحمل من الميت بان صلف امرأة حاملاً وجاءت تلك المرأة
بالولد لتمام اكثر من الحمل الى اثنين عنق ولا ربع سنين عند الفتح او اقل منها
اي من المدة التي هي اكثر من الحمل سواء جاءت به ستة اشهر او اقل منها او اكثر ولم يكن
المرأة مع ذلك اقرب بانقضاء العدة يثبت ذلك الولد من الميت واقاربها ويورث
عنه لان وجود الولد في البطن وقت المغرب شرط في استحقاق الارث فاذا لم يكن
اقرب بانقضاء عدتها مع بثوث من الحمل حكم بان الحمل كان موجوداً في ذلك
الوقت وان جاءت بالولد لاكثر من اكثر من الحمل لا يثبت ذلك الولد من الميت و
لا يورث عنه من قبله اذ قد علم بحجية ذلك ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب
لا يورث وكذا اذا اقرب المرأة في من الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه
انقضاء العدة ثم جاءت بالولد تلك الحق فانه لا يورث واليورث منه اذ قد
علم باقراره ان الحمل لم يكن من الميت وان كان الحمل من غيره بان ترك امرأة حاملاً
عن ابيه او جده او غيره مما من ورثته وجاءت تلك المرأة بالولد ستة اشهر
او اقل من زمان الموت يثبت ذلك الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في
البطن حال الموت وان جاءت بالولد لاكثر من اقل من الحمل لا يورث اذ لم يتبين
علوقه ولا ضرورة ههنا لا تقديراً وجوده في زمان الموت بخلافه ما اذا كان الحمل
منه فان العلوق هناك تستدل اكثر اوقات الحمل بضرورة اثبات نسبة من
الميت بعد ارتفاع النكاح بالموت اما اذا كان الحمل من غيره فثبت ثبات
من ذلك الغير فلا ضرورة ههنا لا اعتبار اكثر الاوقات بل يجب الاقتصار على

ما هو اقل من الحمل وما دونه حتى يتبين بوجده حال الموت وطريقه معرفة
 الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما يعلم به الحيض كصوت او عطاس او بكاء او
 ضحك او تحريك عضو فان خرج اقل الولد فظهر منه شيء من هذه العلامات
 ثم مات لا يرث لانه لما خرج اكثره متافكا خرج كله ميتا فلا يرث وان
 خرج اكثره ثم مات يرث لان اكثره حكم الكل فكان خرج كله حيا والاصل في
 ذلك ما رواه جابر بن ابي عمير قال اذا استهل البهي وورث وصلي عليه والظاهر
 في خروج اكثره او الاقل ذكره بقوله فان خرج الولد ميتا وموان يخرج رأسه
 او لا فالمتبع صدق كله ويخرج يرث اذ قد خرج اكثره حيا فان خرج متكلما
 وموان يخرج رجله او لا فالمتبع ستمه فان خرج الشتره وموان يرث اذ قد
 خرج اكثره حيا وان لم يخرج الشتره لم يرث الاصل في تصحيح ما قيل ان يخرج
 المسيلة على تقديره بن اعني على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير ان انثى ثم ينظر
 بين تصحيح المسيلين فان توافقا خرج فاضرب وفق احد سماه جميع الاضرب وان
 بتاينا فاضرب كل واحد سماه جميع الاضرب فالحاصل تصحيح المسيلة ثم اضرب
 نصيب من كان له شيء من مسيلة ذكورة في مسيلة انثوية على تقدير التباين
 او في وقتها على تقدير التوافق واضرب ايضا نصيب من كان له شيء من مسيلة
 انثوية في مسيلة ذكورة او في وقتها على ذلك التقديرين كما ذكرنا في بيان الخرج
 ومن هنا يعلم ما قلنا فيه ان المص اشار الى في الفصل الا انه ثم انظر في الحاصلين
 من القرب لكل واحد من الورثة ايها اقل يعطى لذلك الوارث لان استحقاقه
 لا اقل يتحقق والفصل الذي بينهما اي بين الحاصلين موقوف من نصيب ذلك
 الوارث لانه استحقاقه من هذا الفصل بل هو اقل او غيره فيوقف الى ان يرث
 الاستثناء فاذا ظهر الحمل وزال الاستثناء فان كان الحمل مستحقا لجميع الموقوف فيها

وان كان مستحقا للبعض فياخذ الحمل ذلك البعض والباقي مقسوم بين
 بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كما اذا تم
 بين ابوين وام امه حاطا فامسيلة من اربعة وعشرين على تقدير ان الحمل
 ذكر لانه اجتمع فيها ثمن وسدسان ومائة فله وجه ثمنها ومثلثه ولكل
 واحد من الابوين السدس ومواربعة وثلثت مع الحمل الذكر الباقي وسبعة
 عشر والمسيلة من سبعة وعشرين على تقدير ان انثى لانه اجتمع فيها ثمنها
 ثمن وسدسان وثلثان في مائة وتقول من اربعة وعشرين المسيلة و
 عشرين فللابوين ثمانية وثلثا وثلثت مع الانثى ستة عشر وبين
 عددي تصحيح المسيلين اعني اربعة وعشرين وسبعة وعشرين يوافق
 بالثلاث لان مخرج وسوثلث ثمة مما فاد اضرب وفق احد سماه ثلثه وهو
 ثمانية من الاول وسبعة من الثاني في جميع الاضربا حاصل ما بين وسبعة
 عشر سماه ومنها تصحيح المسيلة او على تقدير ذكورة المرأة ثمانية وعشرين
 ولكل واحد من الابوين ستة وثلثون وذلك لان سهام المرأة من
 من مسيلة الذكور اعني اربعة وعشرين ثلثه كما عرفنا فاذا ضربت في
 وفق مسيلة الانثوية وهي تسعة ببلغ سبعة وعشرين وسهام كل من
 الابوين من مسيلة الذكور واربعين فاذا ضربت في ذلك الوقف
 ببلغ ستة وثلثون وعلى تقدير انثوية المرأة اربعة وعشرين
 لان سهامها من مسيلة الانثوية اعني سبعة وعشرين ثلثه ايضا فاذا
 ضربت في وفق مسيلة الذكور مائة ثمانية صا اربعة وعشرين
 ولكل واحد من الابوين اثنان وثلثون لان سهام كل منهما من مسيلة الانثوية
 اربعة ايضا فاذا ضربت في وفق مسيلة الذكور وهو ثمانية صا اربعة
 اثنان وثلثين فيعطى للمرأة من المائتين والستة عشرة اربعة وعشرون
 لانهما اقل نصيبها على تقدير ذكورة الحمل وانثوية ويوقف
 من نصيبها ثلثة اسهم اي يعطى من الجمل المذكور كل منهما اقل النصيبين



وموالتان وثلاثون ويوقف الفصل الذي سها فقد جعل الحجل
 في حق الزوج والابوين اني ويعطى للبنت من ذلك المبلغ ثلثة
 عشر سهما وذلك لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنات عند
 ابي حنيفة لان اقل نصيبها انما يتحقق في مذمبة على هذا التقدير
 دون تقدير اربع بنات واذا كان البنون اربعة فنصيبها
 تابع من ذوي العوض في مسئلة الذكوة وهو اعني ذلك
 الباء ثلثة عشر سهما سلف سها واربعة اشباع سها
 لانا اذا اعطينا من الباء كل ابن سهاين والبنت سها
 واحدا بقا اربعة اشباع سها ولكل ابن سها آخر الاشباع فجميع
 للبنت سها واربعة اشباع سها من اربعة وعشرين
 بنى مسئلة الذكوة وهذا النصيب مضروب في تسعة بنى وفق مسئلة الا
 نصار حاصل هذا الضرب ثلثة عشر سها هي كلها من الماتين والثلثة عشر
 والباء منها بعد ما اعطى الابوان والزوجات والبنت موقوف وموالتان
 ذلك الباء مائة وخمسة لان الدائم مائة وواحد فان ولدت بنتا واحدا
 او اكثر فجميع الموقوف للبنات وذلك لانا جعلنا الحجل اني في حق الزوج
 والابوين واعطينا كل واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير الابوية فقد استوفوا
 حقوقهم على تقدير الابوية فكان جميع ما يقع بعد حقوقهم وهو مائة وخمسة
 وعشرة ونصيب البنين او البنات الذي ان نصيبين من مسئلة الانوث
 اعني من سبعة وعشرين سبعة عشر فاذا ضربت في وفق مسئلة الذكوة
 وهو ثمانية وعشرين بنى حواين وقد اخذت منها البنت ثلثة عشر فنصيبها
 الباء الذي هو مائة وخمسة ثم يقسم المبلغ ببيان على التوبة فاذا استقام على ان
 فذكر والا فان كان بين السها ورؤسها موافقة
 فاضرب وفق الترويس في الماتين والثلثة عشر فها

ص

بلغ

بلغ بقية المسئلة وان لم يكن سها موافقة على مائة فاضرب جميع عدو الرؤس في جميع الماتين و
 فاحصل كان نصيب المسئلة وان ولدت بنتا واحدة او اكثر فمطعم المرأة والابوين ما كان موقوف في
 نصيبهم اعطى للمرأة الثلثة ان كانت موقوفة من نصيبها في مسئلة ذكوة الحجل فيكمل الماتين
 ومن كل نصيبين ويعطى كل واحد من الابوين الاربع موقوفة من نصيبه في مسئلة الذكوة فم
 لكل منها اكثر النصيبين وهو ثلثون وجانبى بعد ما اخذت مولاتا الثلثة فها اخذت البنت
 مائة واربعين سها لانه ثلثة عشر من اربعة البنت حتى يبلغ مائة وتسعة عشر ثم هذا المبلغ بين الاولاد
 ان يصيبهم المذكور من الماتين وان لم يكن ففصل المسئلة مائة وخمسة وعشرة وان ولدت ذكرا وانى
 فالحل على قياس ما اولد ذكرا لا يحل وان ولدت ولدا بنتا فمطعم المرأة والابوين ما كان
 موقوفة من نصيبهم ويعطى للبنت الى تمام النصف سوا ذلك التمام وتكون سها لانا كانت
 قد اخذت ثلثة عشر فيكمل الماتين نصيب المرأة وهو مائة وخمسة وعشرة بنى في ثمانية وعشرين
 النصف للابوين سها لانه نصيبه على ما كان له مع البنت فوضا ونصيبا ونسبا ان البنت
 اذا تركت من لا يتغير فوضا بكل فانه يعطى فوضا كما ذكرنا صرة وامرأة حامل فانه يعطى الحصة
 السوس كذا اذا تركت امرأة حامل وابنتا فكل من الثمن وان الوارث اذا كان من سخط في اصول
 حائل الحجل فانه لا يعطى شيئا لان اخي تركه فلو تركت مع شك كما اذا تركت امرأة حامل
 واما اوصى فكل شئ لا يخرج او لم يجر ان يكون الحجل ابنا فاقدرنا سهاين انما موقوف من بقية فوضا
 من الورثة **فصل في الموقوف** وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا بد من صوته من مائة وعشرين
 اشار الى قول المتنودى في حال حتى لا يرث من اصد لشئون جوده باستصحاب الحال وهو
 كما كان في اثناء حاله دون اثبات ما لم يكن وكذا لا يثبت استحقاقه وثلثة مائة ولا ترث جوارحه
 عنده وهو موقوف على امره لو وقف مائة او ثلث مائة او ثلث مائة او ثلث مائة او ثلث مائة

واسا

معتبر

الاستصحاب عبارة
 عن اثناء ما كان على ما كان
 من غير المعتبر

ففي طاهر الرواية عندنا اذا لم يوجأ احد من الورثة لم يبق حكم بكونه فقبل المقتضى ان يرد في جميع البلدان والاول
 اوضح كما ذكرنا في فرائض الامام النعماني ان بعض افواه في بلدنا لان الاعمار مما شاعرت في بلدنا
 الا في جميع البلدان وايضا اعتبار جميع الافراد فيه ورجع عظيم وروى الحسن بن زياد عن ابي
 جعفر رجا ان ملكا لمدن مائة وعشرون سنة من يوم فقه المفقود وهذا مبني على ما اشتهر بين
 العامة من انه لا يعيش احد اكثر من مائة سنة ومن الاكاذيب المشهورة فلا اعتبار به
 وقال محمد بن مائة وعشرين سنة وقال ابو يوسف رجا مائة وعشرين سنة واما الروايات
 لم يورد في الكتب المعتمدة وروى عن ابي يوسف رجا اذا مضى مائة سنة من ولادة حكم بكونه اذا
 انما هو في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة وكان محمد بن مسلم رجا يعني هذه الرواية في
 المنقوض حتى ظهر له في نفسه انه خطأ فانه عاش مائة وسبع سنين وقال بعضهم ليعون سنين لان
 رجا في بعض الروايات في غاية الندرة فلا يثبتها الا احكام شرعية التي مداركها على
 قال الامام النعماني رجا وعنده المنقوض ووجب بعضهم الى انما يجوز في ما ورد من الحديث
 في احدى هذه الروايات وقال بعضهم ما لا المنقوض موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو من نصيب
 ان في فانه قال اذا مضى مائة بقية النقص بان مثله لا يعيش اكثر من مائة المدة حكم بكونه واما
 ما روي في رثة الموجودين حال حكم به ثم لا يبق بطريق النقص لا يتدبر بشي في طاهر الرواية
 اولها حال النقص في نصيب المتأخرين لا يبق منها فحمل على اعتبار افواه ونظائره كما في فقه
 المتلفات وهو مثل النساء والمنقوض موقوف الحكم في موته حتى يوفى نصيب من حال موته
 كما في حمل فانه المنقوض من كج الحاضر من لم يعرف اليهم شي قبل توفيق المال كله وان كان لا يتم
 يعطى كل واحد منهم ما سوا الاقل من نصيبه على قدر من جوده المنقوض مما رجا فاما نصيب المدة
 وحكم مائة قال لورثة الموجودين عند الحكم ولا شيء من مائة منهم قبل الحكم لان لورثة المدة

في طاهر الرواية عندنا اذا لم يوجأ احد من الورثة لم يبق حكم بكونه فقبل المقتضى ان يرد في جميع البلدان والاول
 اوضح كما ذكرنا في فرائض الامام النعماني ان بعض افواه في بلدنا لان الاعمار مما شاعرت في بلدنا
 الا في جميع البلدان وايضا اعتبار جميع الافراد فيه ورجع عظيم وروى الحسن بن زياد عن ابي
 جعفر رجا ان ملكا لمدن مائة وعشرون سنة من يوم فقه المفقود وهذا مبني على ما اشتهر بين
 العامة من انه لا يعيش احد اكثر من مائة سنة ومن الاكاذيب المشهورة فلا اعتبار به
 وقال محمد بن مائة وعشرين سنة وقال ابو يوسف رجا مائة وعشرين سنة واما الروايات
 لم يورد في الكتب المعتمدة وروى عن ابي يوسف رجا اذا مضى مائة سنة من ولادة حكم بكونه اذا
 انما هو في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة وكان محمد بن مسلم رجا يعني هذه الرواية في
 المنقوض حتى ظهر له في نفسه انه خطأ فانه عاش مائة وسبع سنين وقال بعضهم ليعون سنين لان
 رجا في بعض الروايات في غاية الندرة فلا يثبتها الا احكام شرعية التي مداركها على
 قال الامام النعماني رجا وعنده المنقوض ووجب بعضهم الى انما يجوز في ما ورد من الحديث
 في احدى هذه الروايات وقال بعضهم ما لا المنقوض موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو من نصيب
 ان في فانه قال اذا مضى مائة بقية النقص بان مثله لا يعيش اكثر من مائة المدة حكم بكونه واما
 ما روي في رثة الموجودين حال حكم به ثم لا يبق بطريق النقص لا يتدبر بشي في طاهر الرواية
 اولها حال النقص في نصيب المتأخرين لا يبق منها فحمل على اعتبار افواه ونظائره كما في فقه
 المتلفات وهو مثل النساء والمنقوض موقوف الحكم في موته حتى يوفى نصيب من حال موته
 كما في حمل فانه المنقوض من كج الحاضر من لم يعرف اليهم شي قبل توفيق المال كله وان كان لا يتم
 يعطى كل واحد منهم ما سوا الاقل من نصيبه على قدر من جوده المنقوض مما رجا فاما نصيب المدة
 وحكم مائة قال لورثة الموجودين عند الحكم ولا شيء من مائة منهم قبل الحكم لان لورثة المدة

في طاهر الرواية عندنا اذا لم يوجأ احد من الورثة لم يبق حكم بكونه فقبل المقتضى ان يرد في جميع البلدان والاول
 اوضح كما ذكرنا في فرائض الامام النعماني ان بعض افواه في بلدنا لان الاعمار مما شاعرت في بلدنا
 الا في جميع البلدان وايضا اعتبار جميع الافراد فيه ورجع عظيم وروى الحسن بن زياد عن ابي
 جعفر رجا ان ملكا لمدن مائة وعشرون سنة من يوم فقه المفقود وهذا مبني على ما اشتهر بين
 العامة من انه لا يعيش احد اكثر من مائة سنة ومن الاكاذيب المشهورة فلا اعتبار به
 وقال محمد بن مائة وعشرين سنة وقال ابو يوسف رجا مائة وعشرين سنة واما الروايات
 لم يورد في الكتب المعتمدة وروى عن ابي يوسف رجا اذا مضى مائة سنة من ولادة حكم بكونه اذا
 انما هو في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة وكان محمد بن مسلم رجا يعني هذه الرواية في
 المنقوض حتى ظهر له في نفسه انه خطأ فانه عاش مائة وسبع سنين وقال بعضهم ليعون سنين لان
 رجا في بعض الروايات في غاية الندرة فلا يثبتها الا احكام شرعية التي مداركها على
 قال الامام النعماني رجا وعنده المنقوض ووجب بعضهم الى انما يجوز في ما ورد من الحديث
 في احدى هذه الروايات وقال بعضهم ما لا المنقوض موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو من نصيب
 ان في فانه قال اذا مضى مائة بقية النقص بان مثله لا يعيش اكثر من مائة المدة حكم بكونه واما
 ما روي في رثة الموجودين حال حكم به ثم لا يبق بطريق النقص لا يتدبر بشي في طاهر الرواية
 اولها حال النقص في نصيب المتأخرين لا يبق منها فحمل على اعتبار افواه ونظائره كما في فقه
 المتلفات وهو مثل النساء والمنقوض موقوف الحكم في موته حتى يوفى نصيب من حال موته
 كما في حمل فانه المنقوض من كج الحاضر من لم يعرف اليهم شي قبل توفيق المال كله وان كان لا يتم
 يعطى كل واحد منهم ما سوا الاقل من نصيبه على قدر من جوده المنقوض مما رجا فاما نصيب المدة
 وحكم مائة قال لورثة الموجودين عند الحكم ولا شيء من مائة منهم قبل الحكم لان لورثة المدة

الوارث حيا حتى بعد موت مورثه وما كان موقوفاً لاجله من مال مورثه يرد
 الى وارث مورثه الذي وقف ذلك الموقوف من ماله كما في الحمل ان
 انفصل حيا استحق نصيبه وان انفصل ميتا ياخذ المورثه ما كان موقوفاً
 من نصيبهم فكذا هنا ان ظهر المفقود حيا اخذ حقه وان حكم بموته لم يستحق
 شيئا مما وقف له الا اصله في تصحيح مسائل المفقود ان يصحح المسئلة
 على تقدير حيوته ثم يصحح المسئلة على تقدير وفاته وباقي العمل ما ذكرنا
 في الحمل وهو ان ينظر في مسئلتى الحيوة والوفاة فان توافقتا يضر
 وفي احديهما في جميع الاخرى وان تبينا يضر احديهما في الاخرى فما
 حصل من الضرب على الوجهين كان تصحيح المسئلة على كل واحد من الوجهين
 ثم يضر بضر من كان له شيء من مسئلة الحيوة في مسئلة الوفاة
 او في وفاتها ثم ينظر في هذين ونصيب من كان له شيء في مسئلة الوفاة
 في مسئلة الحيوة او في وفاتها ثم ينظر في هذين الحاصلين الحاصلين من
 الضربين فيعطى الوارث كاحصل ما هو الاقل من الحاصلين ويجعل
 الفضل بينهما موقوفا من نصيب ذلك الوارث الى ان يظهر حال المفقود
 فاذا تركت مثلاً زوجاً حاضراً واختين لآب وام حاضرتين واخا
 لآب وام مفقودا فعلى كون الميت مفقودا يكون للزوج النصف
 للاختين الثلثان فالمسئلة من ستة لكنها تقول الى سبعة وعلى تقدير
 كونه حيا للزوج النصف غير عائل وللاختين الربع لان اصل المسئلة
 على هذا التقدير اثنان واحد للزوج وواحد للاخ مع الاختين فلا

فلا يستقيم عليهم وهم كاربعة اخوات فيضرب الاربعة في اصل المئدة
فيبلغ ثمانية فاربعة منها للزوج واثنان للاخ واثنان لاختين
لكل واحد واحد فموت المفقود خير في حق الاختين من حيوة وهو ظاهر
وحيوة خير للزوج اذ لو ح نصف من المال بما عول فيعتبر حيوة ^{المفقود}
في حق الاختين فلا يصرف اليهما الاربع المال ويعتبر موته في حق الزوج
فلا يعطى الا ثلثه اسباع المال ويوقف الباقي وهذه المسئلة تصح
من ستة وخمسين لان مسئلة الحيوة من ثمانية ومسئلة الوفاة
من سبعة وبينهما مباينة فيضرب احدهما في الاخرى فيبلغ ستة
وخمسين كان للزوج من مسئلة الحيوة اربعة فاذا ضربت في مسئلة
الوفاة وهي سبعة حصل ثمانية وعشرون وكان له من مسئلة
الموت ثلثة فاذا ضربت في مسئلة الحيوة وهي ثمانية بلغت اربعة
وعشرين فيعطى للزوج اربعة وعشرون لانها اقل الحاصلين
وهو النصف العاقل ويوقف من نصيبه اربعة وكان للاختين من
مسئلة الحيوة اثنان فاذا ضربنا في السبعة حصل اربعة عشر
وكان لهما من مسئلة الوفاة اربعة فاذا ضربت في الثمانية صار
الحاصل اثنان وثلثين فيضرب اليهما اقل النصيبين الحاصلين
وهو اربعة عشر وهي ربع الستة والخمسين فلكل واحدة منهما
سبعة وتوقف من نصيبها ثمانية عشر فجميع ما يصرف الي الزوج
والاختين ثمانية وثلثون والباقي من الستة والخمسين وهو ثمانية

ثمانية عشر موقوف فان ظهر ان المفقود حي يدفع الى الزوج الاربعة
الموقوفة ليتم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي
وهو اربعة عشر للاخ حتى يكون النصف الاخر بين الاخ والاختين
لأنه كرمثل حظ الانثيين وان ظهر انه ميت يدفع الى الاختين الثمانية
عشر الموقوفة من نصيبها حتى يتم لهما اربعة اسباع المال هي
اثنان وثلثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه كاملا وهو اربعة وعشرون
فصل في المرتد اذا مات الرجل المرتد على ردة اده او قتل
او لحق به اركب وقضى القاضي بجاؤه فما اكتسبه في حال اسلامه
فهو لورثة المسلمين وما اكتسبه في حال ردة يوضع في بيت المال
هذا حكمه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الكسبي جميعا لورثة
المسلمين وعند الشافعي رحمه الله تعالى الكسبان جميعا يوضع في
بيت المال ففي احد قوليه بطريق انه في وفي قوله الاخر بطريق انه
مال ضائع نص للمرتد على مذهبه في المحضة لابي يوسف ومحمد رحمهما
تعالى ان المرتد يجبر على ردة الى الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته
بحكامه وكلا الكسبين ملك له ولهذا يقضى منهما وبونه مع اختلاف
في كيفية القضاء فكلاهما لورثته ولابي حنيفة رحمه الله تعالى الفرق
بين كسبه بان حكم موته يستند الى وقت ردة لانه صار ملكا
بالردة فيمكن استناد التورث فيما اكتسبه في زمان اسلامه
الى قبيل ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون تورثا

١٨٨

للمسلم من المسلم ولا يمكن فيما اكثبه في حال ردة ان يستند تورثه
الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الوقت فلو قضي
به لوارثه لكان تورثنا للمسلم من الكافر فلا يجوز وما اكتبه بعد
الحقوق بدرا كحرب فهو في بالاجماع لانه اكتبه وهو من اهل الحرب
والمسلم لا يرث من الحربى وكس المرتدة جميعا اى سواء اكتبه
في اسلامها او في ردها قبيل الحقوق بدرا كحرب لورثتها المسلمين
بخلاف بين اصحابنا وذلك لان المرتدة لا تقتل عندنا بل يجر
حتى تسلم او تموت لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن قتل النساء
وايضا الاصل تأخير العقوبة الى دار الجزاء وانما عدل عنه في الرجل
لدفع شرنا جزا يتوقع منه وهو الحرب بخلاف المرأة واذا لم تزل
بارتداه عصمة نفسها لم تزل عصمة مالها فكل واحد من الكسبين
ملكها فهو لورثتها الا انه لا ميراث منها لرد جها لانها بنفس الردة
قد بانت منه ولم تنص شرفة على الهلاك فلا يكون كالفاقة المرتدة
فاذا لحقت بدرا كحرب زال عصمتها في نفسها لانها تشرق
والاسترقاق اطلاق حكما فيردل عصمة مالها ايضا ذكره الامام
الرخسى في شرح السيرة الصغية وذكر في شرح السيرة الكبرى ان الذي
اذا انقض العهد ولحق بدرا كحرب كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي
ارتد ولحق بدرا كحرب وذلك لانه من اهل دارنا فيجوز عليه احكام
المسلمين واما المرتدة فلا يرث من احد لان مسلم ولا من مرتدة مثل

١٩
مثل لانه جان بارتداه فلا يستحق الصلوة الشرعية الى اهل الارث
بل يجرم عقوبة كالقاتل بغير حق وايضا المرتدة لانه لا ياتى بها
لا يقر عليها ويعتبر في الميراث المدة وهو نظير الحكم في ميراثه كالحكم في ميراث
المتردان يترفع مسلمة ولا كافر اصلية ولا مرتدة لان النكاح يعتد
المدة ولا مدته له وكذلك المرتدة لا يرث من احد لانها ليست ذات
ملة الا انها اذا ارتدت اهل ناحية باجمعهم فيستند بتوارثون اى يرث
بعضهم من بعض لان دارهم صارت دار حرب لظهور احكام الكفر
فيها فيقتل رجالهم وتبى نساءهم وانه رايهم كما فعل ابو بكر
رضي الله تعالى عنه ببني حنيفة فاصاب عبد الله رضي الله تعالى عنه من
سبيهم جارية فولدت له محمد بن الحنفية رحمه الله تعالى وسبى على رضى
تعالى عنه ذرية بني ناحية لما ارتدت وانتم باعهم من مصقلة بن ببيعة
بمائة الف درهم واختلف الروايات في ان اى وارث يعتبر
في قسمه مال المرتدة فردى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان من كان
وارثه وقت ردة وبقى الى موت المرتدة فانه يرث ولا ميراث لمن
حدث بعد ذلك حتى لو اسلم بعض قرايته بعد ردة او ولد من
عقوق حادث بعد الردة لم يرث منه وروى ابو يوسف رحمه الله تعالى
انه يعتبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه بموته بل
المرتدة بل يكون ميراثه لورثته وروى محمد بن عيسى وهو الصحيح انه يعتبر
من كان وارثا له حين قتل او مات سواء كان موجودا حال ردة او

او حدث بعد **فصل** في الاسير حكم الاسير حكم سائر المسلمين في
 الميراث ما لم يفارق دينه فيرث ويورث عنه لان المسلم من اهل دار
 الاسلام اينما كان الا يرى ان زوجته التي في دار الاسلام لا تبين
 منه فالاسير كما لا يؤثر في قطع عصمة النكاح لا يؤثر ايضا في الميراث
 فاذا فارق دينه حكم المرتدة او لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام
 ثم يلحق بدار الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ويقيم فيها فانه يعتبر
 على التقديرين حربيا فان لم تعلم ردة ولا حيوة ولا موته حكمه حكم
 المفقود فلا يقسم ماله ولا تستزوج امرأته حتى ينكشف خبره فان
 ادعى فيه انه ارتد في دار الحرب لم يقبل في ذلك الا شهادة مسلمين
 عدلين فاذا شهد احكم القاضي بوقوع الفرقة بينه وبين امرأته و
 قسم ماله بين ورثته لانه ميت حكما عند قضاء القاضي فان جاء
 بعد قضاءه وانكر الردة لم ينقض القاضي حكمه فلما ترد امرأته عليه
 ولما ماله الا ما كان قائما بعينه في يده وارثه كما في المرتدة المعروفة
 فاذا جاء تابعا فان سمع القاضي شهادته للعدلين ولم يحكم بها بعد
 حتى جاء تابعا وانكر الردة كان ماله على حاله ارتد او لم يرتد لكن
 القاضي يزكي الشاهدين فان عدلا بان منه امرأته لان ذلك
 حكم بنيت بنفس الردة ولا يحكم بعق مدبره وامهات اولاده
 لانه حكم بنيت بالموت ولا يكون للرددة حكم الا اذا اتصل بها نصا
 القاضي **فصل** في الفرقة والحرق والهدم اذا مات جماعة منهم



بينهم قرابة ولا يدرى بهم ما اذا لكا اذا غرقوا في السفينة معا او وقعوا
 في النار دفعة او سقط عليهم جدار او سقف بيت او قتلوا في معركة
 ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم جعلوا كأنهم ماتوا معا فما ل كل
 واحد منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض
 وهذا هو المختار عندنا وعند مالك نص على ذلك في الموطأ وكذا
 عند الشافعي رحمه الله تعالى وهو مروي عن ابي بكر وعمر وزيد بن ثابت رضوان الله عليهم
 اجمعين كما سنده وقال علي وابن مسعود رضي الله عنهما في احد الروايتين
 عنهما يرث بعضهم بعض هؤلاء الاموات من بعض الاموات وكل واحد منهم
 من ورثته ما لصاحبه فانه لا يرث منه والا لزم ان يرث كل واحد من مال نفسه
 ولانك في بطلانه واليه ذهب ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان سبب استحقاق كل واحد
 منها ميراث صاحبه هو حيوة بعد موت صاحبه وقدر فاحيوة يبين فيجوز ان
 يمتنع سبب الحرمة قبل موته وهو شكوك فيه ولا يثبت الحرمة بالشك الا فيما
 ورثته كل منهما من صاحبه لاجل الضرورة وهي ان تورث احدهما من صاحبه يتوقف على
 احكم بموت صاحبه قبل فلا يتصور ان يرث صاحبه منه لكن ما ثبت للضرورة لا يتعدى
 عن محلهما وفيما عدا ذلك من المال يمتنع فيه بالاصل فان اليقين لا يزال بالشك
 لكن يتيقن في الظهارة وشك في الحديث او بالعكس لنا ان سبب استحقاق كل منهما
 ميراث صاحبه غير معلوم يقينا ومالم يتيقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق اولا
 ثبوت بالشك وببانه ان السبب هنا ابتداءه حيا بعد موت مورثه وانما لم يعلم
 ذلك بطريق الظاهر واستصحاب الحال دون اليقين اذ الظاهر بقاء ما كان على ما

هذا البقاء لا لعدم الدليل المنزلي لا لوجود الدليل المبني في معتد باستصحاب الحيوة في بقاء
 ما كان لله في اثبات ما لم يكن كحيوة المفقود وتجعل ثابتة في نفي التورث عنه بحيوة
 لا في استحقاق الميراث من مورثه وايضا قد ظهر الموتى ولم يعلم السبق فيجعل كأنها وقعا
 معا كما اذا تزوج امرأة ثم تزوج آخرها ولم يدرك ابن منهن فانه يجعل كأنها وقعا
 فينف النكاح فكذا اهلنا يجعل الاخوان مثلا كأنها ماتا معا حقيقة فلا يرث احدهما
 من الآخر كما في صورة اجتماع الموتين حقيقة وقد روى خارجة بن زيد بن ثابت
 عن ابيه انه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله عنه بتركة اهل البيت فورث الائمة
 من الاموات ولم يرث الاموات بعضهم من بعض وامرني عمر بن الخطاب بتركة اهل طاعون
 عمواس وكانت القبيلة بموت باسرها فورثت الاحياء من الاموات ولم يرث
 الاموات بعضهم من بعض وهكذا نقل عن علي كرم الله وجهه في قتل الجمل وصفتين
 فاذا غرق اكبر واصغر وخلف كل منهما امة وبنات ومولى وترك كل منهما تسعين دينارا
 فعندنا يقسم تركته كل واحد منهما فيعطى لام كل منهما سدس تركته وهو خمسة عشر
 ولبنات كل منهما النصف وهو خمسة واربعون ولمولايه ما بقي وهو ثلثون
 وعند علي ابن مسعود رضي الله عنه في احد الروايتين عنهما تخم بموت الاكبر اولاد
 فنقسم تركته فللام السدس وهو خمسة عشر وللبنات النصف وهو خمسة واربعون و
 للاصغر ما بقي وهو ثلثون ثم تخم بموت الاصغر فنقسم تركته كذلك فبقية من تركته كل
 منهما ثلثون وهو ما ورث كل منهما من صاحبه فللام من ذلك الباقي السدس وهو خمسة ولاثين
 كل منهما نصف وهو خمسة عشر والباقي للمولى لان كلا منهما لا يرث من صاحبه ما ورث منه
 ففقد اجتمع لام كل منهما عشرون ولبنات ستون ولمولاه عشرون

